ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

# تقديرات مصـرية

## انفجار بيروت..
## موجة اضطراب جديدة بالشرق الأوسط

- الأبعاد الدولية لترسيم الحدود البحرية.. بين مصر واليونان
- تأثير قانون "كاتسا" على العلاقات المصرية-الأمريكية
- تطور سكك حديد مصر.. المؤشرات والمشروعات
- نحو رؤية متكاملة لملف المصريين العاملين بالخارج

AUG 2020
العدد (8)

# تقديرات مصرية

## انفجار بيروت.. دورة اضطراب جديدة في الشرق الأوسط

www.ecsstudies.com

www.ecsstudies.com
/ecsstudies

ECSS

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

**د. خالد عكاشة**

**المدير العام**

**د. عبد المنعم سعيد**

**المستشار الأكاديمي**

**تحرير**

**د. خالد حنفي**

## المستشارون والخبراء

(بترتيب الأقسام)

**د. محمد كمال**

**د. دلال محمود**

**أ. جلال نصار**

**د. جمال عبد الجواد**

**د. نهى بكر**

**أ. مجدي صبحي**

**د. رغدة البهي**

## مشاركون من الخارج

**د. هدى رؤوف - محمد فوزي**

## باحثون من الداخل

**بلال منظور - أحمد السيد - آلاء نصار**

**مصطفى عبداللاه - بسنت جمال**

**كنزي سيرج - شادي محسن**

**نرمين سعيد - نوران عوضين**

**فردوس عبدالباقي - هبة زين**

## إخراج فني

**أحمد حسني**



100 شارع الميرغني – مصر الجـديـدة – الـقـاهـرة

+20226905863 | +20226905862 |+20226905861

# المحتويات


**الافتتاحية:**

- المفاجآت الجديدة في الشرق الأوسط 6

**قضايا دولية**

- الأبعاد الدولية لترسيم الحدود البحرية بين مصر واليونان 10
- تأثيرات قانون «كاتسا» على العلاقات المصرية-الأمريكية 14
- مستقبل التعاون التكنولوجي مع الصين في ظل أزمة «هواوي» 18

**قضايا الأمن والدفاع**

- دلالات تصاعد الدور الفرنسي بعد انفجار مرفأ بيروت 24
- هل تغير إسرائيل معادلة الردع المتبادل مع «حزب الله»؟ 28
- محددات تأرجح علاقة روسيا وإيران بين التعاون والتنافس 32

**قضايا السياسات العامة**

- مشكلات العلاقة بين الحكومة والأطباء في مصر 38
- تطور سكك حديد مصر.. المؤشرات والمشروعات 42

**قضايا نوعية**

- نحو رؤية متكاملة لملف المصريين العاملين بالخارج 48
- مصر وإدارة أزمة كورونا.. دروس وخبرات مستفادة 52
- الاستثمار الأجنبي المباشر بمصر.. تطورات وعوائق 56
- جوانب القوة والضعف في بيئة الأعمال المصرية 62

**كيف يفكر العالم؟**

- المأزق الاقتصادي ومنافسات الطاقة بشرق المتوسط 68
- تجنب حروب المياه المحتملة في الشرق الأوسط 72
- حدود التلاقي بين مصر وإيطاليا في الأزمة الليبية 76

**بيانات وإحصائيات**

- خطة طموحة لتطوير سكك حديد مصر 82



**تقديرات مصرية**

دورية نصف شهرية

السنة (1) - العدد ( 8 ) - 15 أغسطس 2020

ECSS

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

www.ecsstudies.com

# الافتتاحية

تقديرات مصرية
دورية نصف شهرية
السنة (1) - العدد ( 8 ) - 15 أغسطس 2020
www.ecsstudies.com

## المفاجآت الجديدة في الشرق الأوسط

**«تقديرات مصرية»** تسير دائمًا في مسارين متوازيين؛ أولهما: متابعات ما يحدث في مصر والمنطقة والعالم من أحداث ووقائع وتطورات كلها تحتاج تقديرًا مستمرًّا لما يعنيه كل ذلك، وموقع مصر منها، وثانيهما: ما يحدث فجأة وتكون له آثار بعيدة المدى على أمن مصر ومستقبلها.

في كثيرٍ من الأحيان، فإن الثاني يخطف الأبصار ويخلق -بحكم المفاجأة- ما يدفع إلى التركيز بغية الكشف عن غير المكشوف والغامض.

**ومن الأمثلة الفاقعة على ذلك ما حدث من انفجار في مرفأ بيروت**، وعمليًّا إطلاق كمٍّ هائل من وسيلة للتدمير مقدارها ٢٧٥٠ طنًّا من نترات الأمونيوم قتلت أكثر من ١٥٠، وجرحت ما يتجاوز ستة آلاف، ودمرت ما يزيد على ثلث المدينة. الحدث بقدر ما هو مروع تقاطع عنده الواقع اللبناني بكل ما فيه من تناقضات، وشبكة الصراعات المحيطة، والواقع الإقليمي الذي لا يقلّ صدامًا واشتباكًا.

باختصار، حدث زلزال في المنطقة ترتب عليه الكثير من الاتصالات والتحركات الدولية والإقليمية، والتي وقفت مصر في وسطها تنصر دولة شقيقة في جانب، وتنظر في آثار ذلك على الأمن المصري والإقليمي. رَفَعَ انفجار بيروت حرارة الأزمات وعدم الاستقرار في إقليم الشرق الأوسط.

المثال الآخر مختلف في النوعية، ولكنه لا يقل تأثيرًا، وهو توقيع مصر واليونان اتفاقًا لتخطيط الحدود البحرية. ورغم أن المفاوضات التي جرت بشأنها بدأت منذ عام ٢٠٠٣، فإن الوصول إليها جاء في ظل مناخ إقليمي مختلف تمامًا. فالاتفاقية باتت منهجًا مصريًّا لإدارة علاقات الجوار البري والبحري عندما قامت بتوقيع اتفاقيتين سابقتين لتخطيط الحدود البحرية مع السعودية وقبرص؛ ومع الاتفاقية الجديدة فإن مصر ماضية في استكمال منظومة تعاونية لاستغلال مناطقها الاقتصادية الخالصة وتعزيز دورها كمركز إقليمي للطاقة يستفيد من موقعها وقدراتها الصناعية.

ولكنّ وقائع **«تقديرات مصرية»** لا تقتصر على ما هو مفاجئ ومثير، وإنما يكون المضيّ في تتبع ما هو معتاد، مشيرًا إلى أنه رغم هيمنة أزمة فيروس كورونا على المناخ السياسي والاستراتيجي العالمي والمصري، فإن آخر المؤشرات تشير إلى أنه ربما يكون الاقتصاد قد انتصر أخيرًا على الوباء، ليس بالقضاء عليه، وإنما بالتعايش معه، والاحتراز منه، وفي الوقت نفسه المضيّ قدمًا في تحقيق الانتعاش الاقتصادي.

هذا لا يعني بالضرورة وفي كل الأحوال العودة إلى ما قبل الأزمة، وإنما يعني استئناف العمل والنمو الاقتصادي والاقتراب من ممارسة الحياة بأشكالها المختلفة. حدث ذلك في دول تتعرض الآن للموجة الثانية من الفيروس، مثل أستراليا واليابان وإسبانيا، حيث تسير في طريق الانتعاش، أما الصين فعادت لمعدلاتها التنموية الإيجابية.

**مصر تسير في هذا الطريق**، وهناك اتفاق على أنها بصدد تحقيق معدل إيجابي للنمو خلال العام المالي الحالي. العدد الثامن من «تقديرات مصرية» يواكب ما بات معتادًا، وينظر فيما هو مفاجئ.

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

# قضايا دولية

تقديرات مصرية
دورية نصف شهرية
السنة (1) - العدد ( 8 ) - 15 أغسطس 2020

www.ecsstudies.com

- الأبعاد الدولية لترسيم الحدود البحرية بين مصر واليونان
- تأثيرات قانون «كاتسا» على العلاقات المصرية-الأمريكية
- مستقبل التعاون التكنولوجي مع الصين في ظل أزمة «هواوي»

# الأبعاد الدولية لترسيم الحدود البحرية بين مصر واليونان

**أعلن وزير الخارجية المصري "سامح شكري" ونظيره اليوناني "نيكوس دندياس"، يوم 6 أغسطس 2020، التوقيع على اتفاق لترسيم الحدود البحرية للمنطقة الاقتصادية الخالصة للدولتين، في خطوة تُعزز التعاون بين البلدين حول اكتشافات الطاقة في منطقة شرق المتوسط، فكيف كانت ردود الفعل الدولية والإقليمية عليها؟**

## مرحلة جديدة وردود فعل

- اعتبر وزير الخارجية المصري أن الاتفاق مع اليونان يؤسس لمرحلة جديدة في علاقات البلدين، ويعكس الإرادة السياسية لهما في توطيد التعاون العسكري والسياسي وفي مجال الطاقة، فيما أعلن وزير الخارجية اليوناني أن مذكّرة تفاهم "السراج" و"أردوغان" لا وجود لها ومكانها سلة المهملات، إذ يستند الاتفاق المصري اليوناني لاتفاقيات حقيقية، ويحترم كل مواثيق القانون الدولي، ومن شأنه ترسيخ الاستقرار في منطقة شرق البحر المتوسط.

- ذكر متحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية عقب توقيع الاتفاق "أن الولايات المتحدة تشجع جميع الدول على حل حدودها البحرية سلميًّا وفقًا للقانون الدولي". في الوقت نفسه، انزعجت المفوضية الأوروبية من زعم وزير الخارجية التركي أن الاتحاد الأوروبي غير راضٍ عن الاتفاق المصري اليوناني، وذلك بعد لقائه وزير خارجية الاتحاد الأوروبي. إذ قال المتحدث باسم الشئون الخارجية للاتحاد الأوروبي: "بصفتي ممثلًا للاتحاد الأوروبي، يجب أن أقول إن الاتفاقية التي وقّعتها اليونان ومصر بشأن المنطقة الاقتصادية الخالصة هي قضية بين هذين البلدين، ولن تعلق المفوضية على ذلك".

- لم تُبدِ ألمانيا أيَّ رد فعل رسمي على الاتفاق المصري اليوناني، لكنها أعلنت وأعضاء الاتحاد الأوروبي أن مذكرة أردوغان-السراج غير قانونية، وخارجة عن القانون الدولي، وستنعقد اجتماعات نهاية أغسطس في برلين لمناقشة التطورات في شرق المتوسط، وعلاقات الاتحاد الأوروبي وتركيا بشكل عام. وجدير بالذكر أن وزير الخارجية الألماني "هايكو ماس" حثّ أنقرة خلال زيارة سابقة لأثينا على التوقف عن "الاستفزازات في شرق المتوسط". كما أن العديد من دول الاتحاد الأوروبي قد دعمت دائمًا الموقف اليوناني في مواجهة تركيا. على سبيل المثال، عبر الرئيس الفرنسي "إيمانويل ماكرون" عن دعمه الكامل لقبرص واليونان. وأدان "ماكرون" "انتهاك تركيا لسيادة الدولتين"، وقال إنه لا بد من "معاقبة" كل من يهدد الفضاء البحري لأحد أعضاء الاتحاد الأوروبي.

## مواقف عربية

- رحّبت الإمارات بالاتفاق المصري اليوناني، واعتبرته خطوة مهمة لترسيخ دعائم الاستقرار في منطقة شرق المتوسط، وذكر الشيخ "عبدالله بن زايد آل نهيان"، وزير الخارجية والتعاون الدولي الإماراتي، خلال اتصال هاتفي مع وزير الخارجية المصري، أن دولة الإمارات تولي اهتمامًا كبيرًا لعلاقاتها الاستراتيجية مع مصر واليونان. فيما

أكد الدكتور "أنور قرقاش"، وزير الدولة للشئون الخارجية، في تغريدة، أن توقيع الاتفاقية بين مصر واليونان انتصار للقانون الدولي على قانون الغاب.

- في حين رحّب رئيس لجنة الخارجية بمجلس النواب الليبي "يوسف العقوري"، باتفاقية ترسيم الحدود المصرية اليونانية، والتي وصفها بأنها تقطع الطريق أمام الأجندات غير المسئولة، وذكر أن ليبيا ترحب بجميع الاتفاقات القائمة على احترام مصالح دول المنطقة ومنها مصالح ليبيا؛ فإنّ وزارة الخارجية بحكومة الوفاق الليبية المدعومة تركيًّا علقت على الاتفاق المصري اليوناني، بالتأكيد المضاد على تنفيذ مذكرة التفاهم الموقعة مع تركيا بشأن تحديد المناطق البحرية.

## الموقف التركي

- اعتبرت تركيا الاتفاق بين مصر واليونان "لاغيًا وباطلًا"، وزعمت أنه "ينتهك الحقوق البحرية الليبية"، وأن مجال الاتفاق يقع ضمن الجرف القاري التركي. وقد أبدت مصر استغرابها من موقف تركيا و"أن تصدر مثل تلك التصريحات والادعاءات عن طرف لم يطَّلع أصلًا على الاتفاق وتفاصيله".

- لم تتوقع تركيا نجاح المباحثات المصرية-اليونانية في السنوات الماضية حول ترسيم الحدود البحرية لتُكلَّل باتفاق موقَّع من الجانبين، بسبب وجود عدة نقاط خلافية بين مصر واليونان حول حقوق بعض الجزر في ترسيم الحدود البحرية وحول البلوك رقم 12 الذي تلتقي فيه الحدود البحرية لكلا الدولتين. علمًا أن تركيا لم تُصدِّق على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982، التي من مبادئها أن تحصل كل دولة على 200 ميل بحري، وهو ما يجعل محاججتها دوليًّا أو مذكرة تفاهمها مع "السراج" غير قانونية.

- أعلنت تركيا استئناف عمليات التنقيب عن موارد النفط والغاز في شرق المتوسط، مما أثار حفيظة مصر وحكومة طبرق في شرق ليبيا، وبدأت مالطا –بالتنسيق مع تركيا- في السعي لتوقيع اتفاقية ترسيم حدود بحرية مع حكومة الوفاق. كما تعمل تركيا على إثارة التوترات والتحرش بالسفن القبرصية واليونانية التي تنقب عن الموارد الطبيعية، مما دفع أثينا للجوء للناتو لوقف التعدي على سيادتها.

- تقف قبرص –التي لا تعترف تركيا بحدودها البحرية- عائقًا أمام النفوذ التركي في المنطقة، لذا فإن الاتفاق المصري اليوناني يحظى بأهمية كبيرة لليونان لأنه يسد ثغرة قبرص أمام الاستغلال التركي.

- ثمة خلاف تاريخي بين تركيا واليونان حول جزيرة كاستيلوريزو التي باتت تحت السيادة اليونانية، ومن ثمّ تدخل في المنطقة الاقتصادية الخالصة لليونان، وهو ما تعتبره تركيا هدرًا لمساحات تزعم أنها من حقها، وكان ذلك ضمن أسباب عدم انضمام أنقرة لاتفاقية البحار.

- سبق أن عزمت تركيا في يونيو 2020 على القيام بمسح زلزالي في منطقة شرق المتوسط للكشف عن حقول الطاقة بين يومي 21 يوليو إلى 2 أغسطس، بما يخالف اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار واتفاقيات ترسيم الحدود البحرية المعترف بها دوليًّا وهي مصر واليونان وقبرص، إذ يعد البلوك رقم (8) الذي يدخل ضمن المنطقة التي تريد تركيا مسحها ضمن المنطقة الاقتصادية الخالصة المصرية.

- أرسلت تركيا إخطارًا لليونان بالقيام بهذا المسح في منطقتها الاقتصادية، مما أدى

لتصعيد التوتر بين البلدين، الذي لم يهدأ إلا بعد تدخل ألمانيا عبر محادثة هاتفية بين المستشارة الألمانية "أنجيلا ميركل" و"أردوغان".

- كان من المفترض دخول تركيا واليونان في مباحثات حول منطقة الجرف القاري والتنقيب عن الغاز والنفط، لكن أنقرة أبلغت أثينا بإلغاء المباحثات الاستكشافية التي كان من المقرر أن تبدأ في 24 أغسطس، وهذا يتماشى مع نهج تركيا الخاص بالتخويف والعدوان وفرض وجهات نظرها.

- عرضت اليونان الحوار للتوصل لاتفاق شرعي مع تركيا مثلما حدث مع إيطاليا، لكنها قوبلت برد فعل غاضب، وهو ما يثبت رغبة أنقرة بالاستمرار في أفعالها غير الشرعية في المنطقة. إذ أعلنت أثينا في 8 أغسطس استعدادها للتباحث حول تلك المنطقة لكن دون تهديد وابتزاز، وأشار رئيس الوزراء اليوناني خلال منتدى آسبن للأمن لعام 2020 أنه سيتم اللجوء لمحكمة العدل الدولية في لاهاي في حال عدم التوصل لاتفاق مع تركيا حول الخلافات البحرية.

- استمرارًا لسلسلة الاستفزازات، أعلنت تركيا عزمها تنفيذ مسح زلزالي في مربع رقم 2 ومربع رقم 3 في مياه قبرص الاقتصادية. علمًا أنه قد سبق استصدار بيان رباعي من خارجية مصر وفرنسا وقبرص واليونان في القاهرة، للتعبير عن القلق بخصوص الخروقات التركية في شرق المتوسط، وأن عليها التصرف بشكل مسئول.

## تداعيات الاتفاق

- يُعد الاتفاق المصري-اليوناني بمثابة صياغة سياسية تفتح آفاقًا جديدة لتعزيز التعاون الإقليمي بين عضوين بمنتدى غاز شرق المتوسط الذي بات منظمة دولية معترفًا بها، ويدعم دور منتدى غاز شرق المتوسط.

- سيساهم الاتفاق الجديدة في طرح عطاءات عالمية للتنقيب في المناطق التي تم ترسيم حدودها، وزيادة أعمال البحث والاستكشاف فيها، بضمان الاتفاق بين البلدين وقواعد القانون الدولي.

- استنادًا للاتفاق المصري اليوناني، واتفاق ترسيم الحدود بين اليونان وإيطاليا، لم يعد لتركيا أي مدخل باتجاه ليبيا يمكن أن يتوافق مع قواعد القانون الدولي، وهو ما يعني إلغاء الاتفاق التركي الليبي من حيث الواقع.

- يفتح الاتفاق آفاقًا جديدة للتعاون بين مصر واليونان، وتنمية العلاقات بينهما في المجالات المختلفة، وتعزيز مكانة مصر داخل الاتحاد الأوروبي نتيجة لدعم الاتحاد لموقف اليونان.

# تأثيرات قانون «كاتسا» على العلاقات المصرية-الأمريكية

**يستهدف قانون "كاتسا" الأمريكي فرض عقوبات اقتصادية على إيران وروسيا وكوريا الشمالية، ومواجهة الاعتداءات المتصورة ضد حكومة الولايات المتحدة من قبل القوى الأجنبية. فهل يؤثّر ذلك القانون على العلاقات المصرية-الأمريكية في ظل ما يتردد في وسائل الإعلام الأمريكي عن إمكانية استخدامه في فرض عقوبات على مصر بسبب تعاقدها مع روسيا على صفقة طائرات متقدمة؟.**

## أبعاد القانون وأهدافه

- قانون "كاتسا" (CAATSA) الذي يُعرف بقانون مواجهة خصوم أمريكا من خلال العقوبات، هو تشريع فيدرالي أمريكي صادر عن مجلس الشيوخ، ودخل حيز النفاذ في أغسطس 2017 بهدف فرض عقوبات اقتصادية على إيران وروسيا وكوريا الشمالية. كما يواجه الاعتداءات المتصورة ضد حكومة الولايات المتحدة من قبل القوى الأجنبية، عبر منع الشركات الأمريكية من التعامل مع الكيانات الخاضعة للعقوبات.

- يحمل الباب الثاني من القانون عنوان: مكافحة التأثير الروسي في أوروبا وأوراسيا لعام 2017 (CRIEEA). وتنصّ الفقرة 231 منه على فرض عقوبات ضد الأفراد والكيانات في حالة الانخراط في معاملات (صفقات) مهمة مع قطاعي الدفاع والاستخبارات في روسيا. وعندما وقّع الرئيس "ترامب" على CAATSA، ليصبح قانونًا في أغسطس 2017، أشار بيان توقيعه إلى أن التشريع "معيب بشكل كبير"، وقال إنه سينفذ التشريع "بطريقة تتفق مع السلطة الدستورية للرئيس في إدارة العلاقات الخارجية".

- في أكتوبر 2017، أصدرت وزارة الخارجية الأمريكية توجيهًا مبدئيًّا بشأن تنفيذها للعقوبات الخاصة بالمادة 231. حيث أشار إلى أنه سيفحص "مجموعة واسعة من العوامل.. عند النظر في أي حالة فردية" لتحديد ما إذا كانت "صفقة كبيرة" قد حدثت. وقد تشمل هذه العوامل -على سبيل المثال لا الحصر- أهمية الصفقة للأمن القومي للولايات المتحدة ومصالح السياسة الخارجية، وخاصة إذا ما كان لها تأثير سلبي كبير على هذه المصالح: طبيعة وحجم الصفقة، وعلاقة الصفقة وأهميتها لقطاع الدفاع أو المخابرات في الحكومة الروسية".

- وفقًا لأحد التقارير الصادرة عن الكونجرس الأمريكي، فقد سعت الإدارة إلى مزيد من المرونة فيما يتعلق بالعقوبات الواردة في المادة 231، بحيث تمنح الرئيس سلطة التنازل عن تطبيق العقوبات لأسباب تتعلق بالأمن القومي، لكن هذا التنازل يخضع لمراجعة الكونجرس بموجب المادة 216 من القانون. وفوضت المادة 231 الرئيس أيضًا بالتنازل عن التطبيق الأوّلي للعقوبات لأسباب تتعلق بالأمن القومي أو "لتعزيز إنفاذ هذا العنوان".

بالإضافة إلى ذلك، يمكن للرئيس أن يؤخر فرض العقوبات إذا أكد الرئيس أن فردًا أو كيانًا "يقلل بشكل كبير من عدد المعاملات المهمة" التي يجريها مع قطاع الدفاع أو الاستخبارات الروسي.

- استجاب الكونجرس لطلب الإدارة، وقام بتعديل المادة 231، وينصّ التعديل على سلطة الرئيس في التنازل عن تطبيق العقوبات ودون الحاجة لمراجعة الكونجرس وذلك لو توافرت اعتبارات تتعلق بالأمن القومي الأمريكي، لكنه يتطلب من الرئيس أن يثبت أن المعاملة لن تكون: **(1)** مع كيان شارك بشكل مباشر في عمليات اقتحام الإنترنت أو سهلها. **(2)** تعرض للخطر التحالفات متعددة الأطراف للولايات المتحدة. **(3)** تزيد من خطر تعريض أنظمة الدفاع الأمريكية للخطر. **(4)** تؤثر سلبًا على التعاون الدفاعي مع الدولة المعنية. كما يجب على الرئيس أيضًا أن يشهد أن الدولة تتخذ خطوات لتقليل حصة الأسلحة والمعدات الروسية في مخزونها الإجمالي، أو أنها تتعاون مع الولايات المتحدة في مسائل أخرى ذات أهمية بالغة للأمن القومي للولايات المتحدة.

- استنادًا لتقرير مركز الأبحاث التابع للكونجرس فإن الإدارة الأمريكية أشارت في يناير 2018 إلى أن التهديد بفرض عقوبات بموجب المادة 231 كان له تأثير، وأن وزارة الخارجية قدرت أن المادة 231 قد أدت إلى قيام "الحكومات الأجنبية بالتخلي عن شراء أو التخطيط لشراء عدة مليارات من الدولارات من مشتريات الدفاع الروسية". وفي فبراير 2018، ذكر وزير الخارجية آنذاك "ريكس تيلرسون": "لقد قدمنا المشورة للبلدان في جميع أنحاء العالم بشأن التأثير الذي قد يفكرون فيه مع روسيا على علاقتهم ومشترياتهم، وقد أعاد الكثيرون النظر في ذلك". ووفقًا لتصريحات صادرة عن وزارة الخارجية الأمريكية فإن "الأثر المرعب" للمادة 231 أدى إلى ما بين 8 و10 مليارات دولار من صفقات سلاح مع روسيا.

## تطبيقات القانون

- تمّ تطبيق عقوبات على روسيا كرد فعل على السياسة الروسية إزاء الأزمة الأوكرانية وتدخلها في شبه جزيرة القرم، وذلك عبر تجميد ممتلكات الكيانات والشخصيات المتورطة في الأنشطة التي أدت إلى تفاقم الوضع في أوكرانيا. إلى جانب عدد من العقوبات على شخصيات روسية وكيانات تورطت في جرائم القرصنة السيبرانية، فضلًا عن الكيانات والأشخاص المملوكين والخاضعين لتوجيهات الحكومة الروسية والتي تقوم بتصنيع أو بيع أو نقل أو توفير أسلحة دفاعية إلى سوريا. وأخيرًا شمل القانون تطبيق عقوبات نتيجة التدخل الروسي، وتلاعبها في حملة الانتخابات الرئاسية الأمريكية لعام 2016.

- تشمل العقوبات المفروضة على الأفراد والكيانات والسفن والطائرات الروسية حظر الأصول الخاضعة للولاية القضائية الأمريكية، وفرض قيود على الوصول إلى النظام المالي الأمريكي، بما في ذلك المعاملات التي تشمل الأفراد والشركات الأمريكية، ورفض دخول الولايات المتحدة. فضلًا عن تحجيم الولايات المتحدة الصادرات إلى قطاعي الدفاع والطاقة في روسيا.

- فيما يخص صادرات ومبيعات السلاح الروسي، فقد فرضت الولايات المتحدة عقوبات على الشركة الروسية المملوكة للدولة Rosobo-ronexport المصدِّرة للأسلحة والعديد من هيئات

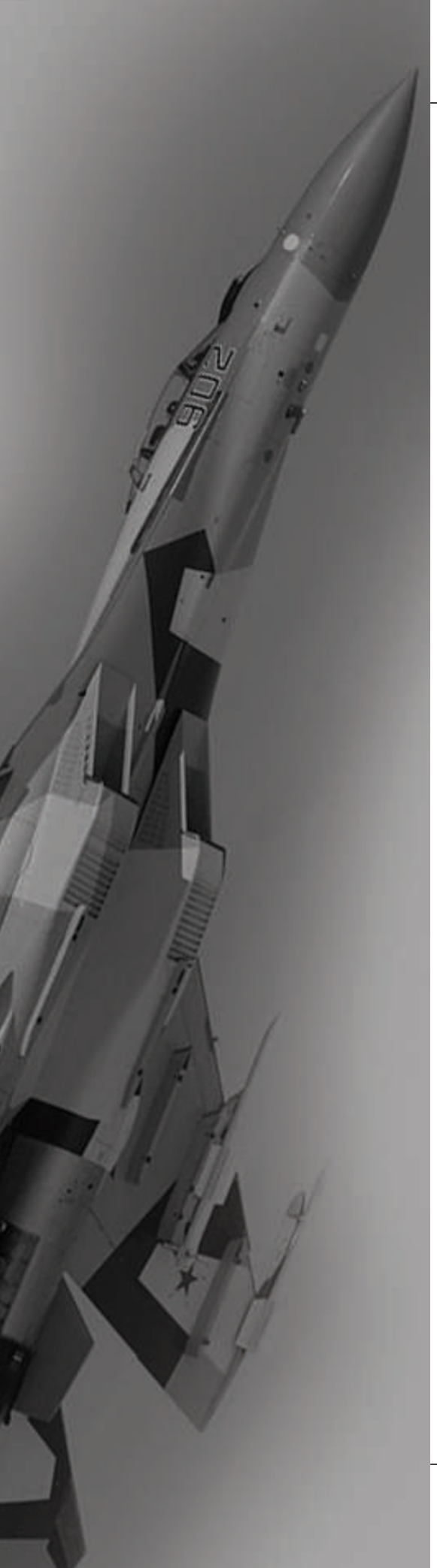

الدفاع الروسية الأخرى. وذلك بمنعها من القيام بإقامة عقود المشتريات الحكومية الأمريكية، وسحب تراخيص التصدير والتجارة.

- بموجب المادة 231، فرضت الإدارة الأمريكية حزمة عقوبات على الكيانات الأجنبية التي تشارك في "معاملات مهمة" مع قطاعي الدفاع أو الاستخبارات الروسية. وطالت العقوبات وكالة دفاع صينية، وهي إدارة تطوير المعدات الصينية (EDD) ومديرها "لي شانغفو". وصرحت وزارة الخارجية الأمريكية حينها بأن العقوبات تتعلق بشراء الصين 10 طائرات مقاتلة من طراز SU-35 في عام 2017 ومعدات متعلقة بنظام صواريخ أرض-جو S-400 في عام 2018 من شركة Rosoboronexport الروسية.

- يأتي التطبيق على الحالة الصينية على الرغم من تصريحات أحد المسئولين بالإدارة الأمريكية بأن الهدف الرئيسي من القانون هو تحجيم روسيا، وزيادة الضغوطات المالية عليها، إلى التنافس الأمريكي الصيني والحرب التجارية التي كانت دائرة بين الصين وأمريكا في ذلك التاريخ.

## حالات عدم التطبيق

- في عام 2019، استلمت تركيا أنظمة الدفاع الجوي الروسي S-400. كما أفادت تقارير بأن الهند قامت بدفع مقدم لشراء أنظمة S-400، ولم تفرض إدارة "ترامب" عقوبات المادة 231 على تركيا أو الهند، على الرغم من تعليق الولايات المتحدة عقودَ تسليم مقاتلات F-35 لتركيا. كما ضغطت إدارة "ترامب" على إندونيسيا بفرض عقوبات عليها؛ لإلغاء صفقة لشراء طائرات مقاتلة روسية الصنع وسفن بحرية صينية.

- تزايدت في الآونة الأخيرة الضغوط من الكونجرس الأمريكي على الرئيس "ترامب" لفرض عقوبات على تركيا، ويسعى الكونجرس حاليًّا إلى تشريع قانون جديد يُلزم الرئيس بفرض عقوبات على تركيا بسبب شرائها نظام الدفاع الصاروخي الروسي، وتمت الموافقة عليه في مجلس النواب كجزء من مشروع قانون السياسة الدفاعية السنوي للسنة المالية 2021. وسيسمح التشريع للرئيس بإزالة العقوبات إذا تخلصت تركيا من نظام S-400. والواقع أن نسخة مجلس الشيوخ من مشروع القانون لا تتضمن حاليًّا بنود العقوبات التي تؤثر على

تركيا. وقدم رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ تعديلًا مماثلًا، لكن من غير الواضح ما إذا كان مجلس الشيوخ سيقبله.

- يرجع عدم تطبيق العقوبات في حالتي الهند وإندونيسيا إلى كونهما مساحات للنفوذ والتأثير الأمريكي في منطقة آسيا أمام الصين. إضافة إلى منع وتقييد حركة كل من الصين وروسيا عن بيع نظم أسلحتهما، وبيع الولايات المتحدة نظم أسلحتها في المقابل. وبالنسبة لتركيا، فهي عضو رئيسي وثاني أكبر مساهم في حلف الناتو، إلى جانب اعتبار الولايات المتحدة للدور التركي لموازنة تزايد الدور الروسي في الصراعات الإقليمية، وخاصة الساحة السورية، وبشكل أو بآخر في الساحة الليبية.

## مصر وقانون "كاتسا"

نشرت بعض وسائل الإعلام الغربية أن مصر قد تتعرض لفرض عقوبات من الولايات المتحدة استنادًا لقانون "كاتسا" نتيجة تعاقدها مع روسيا على صفقة طائرات متقدمة. وأشارت إلى تصريح لوزير الخارجية الأمريكي "مايك بومبيو" يعود تاريخه إلى نوفمبر 2019 جاء فيه أنه حال إتمام تلك الصفقة فستكون مصر محل تطبيق العقوبات الخاصة بقانون "كاتسا".

- لكن إدارة الرئيس "ترامب" قد تتردد كثيرًا في فرض عقوبات على مصر ترتبط بصفقة الطائرات الروسية للعديد من الأسباب، منها: العلاقات الاستراتيجية التي تربط بين البلدين، والتوافق بين قيادات البلدين حول العديد من القضايا. وكما اتضح من تفاصيل القانون أعلاه، فإن الرئيس الأمريكي له صلاحية عدم تطبيق العقوبات أو تأجيلها.

- سوف يستمر الموضوع مثيرًا للجدل في العلاقات المصرية الأمريكية، وقد يؤدي وصول رئيس ينتمي للحزب الديمقراطي في الانتخابات القادمة إلى المزيد من التشدد الأمريكي في هذا الموضوع، ويمكن أن يستخدمه أعضاء ديمقراطيون في الكونجرس لانتقاد التوجهات المصرية. ويظلّ من المهم استمرار التوجّه الذي تتبناه مصر منذ قدوم الرئيس عبدالفتاح السيسي للسلطة والقائم على تنوع مصادر التسليح المصري، وتعدد العلاقات الخارجية المتوازنة مع كل القوى الكبرى.

# مستقبل التعاون التكنولوجي مع الصين في ظل أزمة «هواوي»

**تأسست شركة هواوي (Huawei) الصينية التي تعمل في مجال الاتصالات وصناعة الهواتف المحمولة في عام 1987، إذ احتلت المركز الثاني كأكبر صانع للهواتف في عام 2019 بعد سامسونج وقبل شركة آبل. لكنها تواجه معارضة أمريكية في ظل توتر العلاقات بين بكين وواشنطن، فما تأثير ذلك على التعاون التكنولوجي مع الصين؟.**

## عقوبات أمريكية

- تواجه هواوي منذ عِدة سنوات مُعارضة أمريكية قوية، فالشركة غير مرحب بها أو بمنتجاتها داخل الولايات المتحدة الأمريكية. وتتخوف واشنطن من علاقة الشركة بالصين، مما يسمح للحكومة الصينية –وفقًا لوجهة نظر الولايات المتحدة- باستخدام مُعدات وأجهزة "هواوي" في أغراض التجسس بما يُهدد الأمن القومي الأمريكي.

- فرضت واشنطن عقوبات صارمة على الشركة، وطالبت حلفاءها الغربيين بعدم استخدام معداتها خاصة فيما يتعلق بتكنولوجيا الجيل الخامس من الاتصالات المعروف بـ5G، كما حذرت العواصم الأوروبية من أن التعاون مع هواوي سيقلل من حجم التعاون الاستخباراتي مع واشنطن. كما أعلنت أنها ستقوم بفرض عقوبات على

الشركات التي تتعامل مع هواوي، سواء بنقل أو بيع التكنولوجيا الأمريكية إليها. وعلى خطى بريطانيا، أعلنت أستراليا ونيوزيلندا واليابان والهند أنها ستستبعد هواوي من شبكات الجيل الخامس.

- قبل أن تبدأ الإدارة الأمريكية الحالية معاركها مع شركة هواوي، كانت الشركة تُخطط لأن تتجاوز شركة سامسونج الكورية لتصبح رقم واحد في العالم في مجال صناعة الهواتف الذكية بحلول عام 2020، لكن العقوبات الأمريكية قد حطمت آمال وطموحات هواوي في أن تُصبح رقم واحد في العالم.

- بدأت المعارك بين الحكومة الأمريكية وشركة هواوي الصينية في عام 2018، عندما حدث تصارع بين هواوي وشركة CNEX Labs الأمريكية بشأن سرقة التكنولوجيا، وفي ديسمبر 2018، تم القبض على المديرة المالية لشركة هواوي وابنة مؤسس الشركة، وذلك بناءً على طلب من واشنطن، وردت الصين باعتقال شخصين كنديين بتهمة التجسس.

- مع بداية عام 2019، قدم أعضاء مجلس الشيوخ من الحزبين الجمهوري والديمقراطي مشروع قانون لمعالجة المخاوف بشأن شركات التكنولوجيا الصينية، ما دفع الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" لاتخاذ أمر تنفيذي بحظر مشتريات شركتي "هواوي" و"ZTE"، باعتبارهما تمثلان تهديدات للأمن القومي الأمريكي. في المقابل، أعلنت الصين أنها "لن تقف مكتوفة الأيدي" أمام المحاولات الأمريكية لعرقلة عمل الشركة.

- في فبراير 2019، وبعد إعلان وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية أن شركة هواوي تُموَّل من قِبل الحكومة الصينية، حثت وزارة الخارجية الأمريكية الدول الأوروبية على عدم استخدام أجهزة ومعدات هواوي في طرح شبكات 5G، معتبرة ذلك يُشكل خطرًا على الولايات المتحدة ذاتها. وفي مايو من العام نفسه، أدرجت أمريكا "هواوي" في "القائمة السوداء" بعد اتخاذ "ترامب" أمرًا تنفيذيًّا بحظر الشركة، وأعلنت وزارة التجارة الأمريكية إضافة هواوي والشركات التابعة لها إلى قائمة الكيانات الاعتبارية لدى مكتب الصناعة والأمن التابع للوزارة، وبناءً عليه يتم وضع قيود على بيع أو نقل التكنولوجيا الأمريكية إلى الشركات المُدرجة بتلك القائمة. وفي مايو 2020 مدّد "ترامب" هذا الأمر التنفيذي عامًا آخر.

- نتيجة للعقوبات الأمريكية أعلنت شركتا "كوالكوم" و"إنتل" -وهما من أكبر شركات العالم في تصنيع معالجات الرقاقات المتقدمة وأشباه الموصلات العالمية- وقف تزويد هواوي بالمعالجات والرقائق الإلكترونية، إضافة إلى قيام شركة Google بتعليق أعمالها التجارية مع هواوي، ما يعني قطع تحديثات Android من هواتف هواوي. ردًّا على ذلك اتهمت الصين الولايات المتحدة الأمريكية بانتهاك حقوقها، وأعلنت بناء بيئة برمجيات آمنة ومُستدامة لجميع المستخدمين.

- بنهاية ديسمبر 2019، كانت هواوي قد عززت من مبيعاتها بشكل كبير، حيث قامت بإنتاج أكثر من 7 ملايين هاتف تعتمد تقنيات 5G، وأعلنت أنها ستُنفق 26 مليون دولار لتطوير تطبيقات هواتفها، حتى تكون أكثر تطورًا وأرخص سعرًا. لكنها توقعت أن يكون عام 2020 "عامًا صعبًا"، نتيجة للعقوبات الأمريكية.

## حصار عالمي

- في 9 يناير 2020، كشف السيناتور الأمريكي "توم كوتون" عن مشروع قانون لمنع الولايات المتحدة الأمريكية من مشاركة المعلومات الاستخباراتية مع الدول التي تستخدم تقنيات شركة هواوي في شبكات 5G، واقترح أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي رصد أكثر من مليار دولار في دعم هذه الشبكات لمواجهة هيمنة هواوي.

- ضغطت الولايات المتحدة على المسئولين البريطانيين لحظر هواوي من شبكة 5G الخاصة بها، ورغم أن بريطانيا كانت قد منحت الشركة الضوء الأخضر في يناير 2020 لبناء هذه الشبكة في البلاد مع وضع بعض القيود؛ إلا أن مجلس الشيوخ الأمريكي حثّ لندن على إعادة النظر في استخدام مُعدات هواوي، الأمر الذي جعل بريطانيا تُراجع موقفها بالسماح لهواوي، حيث حظرت في 14 يوليو 2020 شركة هواوي من تطوير شبكات 5G الخاصة بها.

- في مواجهة الضغوطات الأمريكية، سعت هواوي لتوسيع شراكتها مع شركات تصنيع الرقائق الأوروبية لمواجهة القيود الأمريكية المتزايدة على الموردين. لكن في 15 يوليو 2020، قررت واشنطن فرض قيود على التأشيرة على العاملين في هواوي. وردّت بكين بأنها تستعد لاتخاذ إجراءات مُضادة ضد شركات التكنولوجيا الأمريكية.

## نتائج العقوبات

- منعت واشنطن الشركات الأمريكية من توريد التكنولوجيا إلى شركة هواوي الصينية، كما منعت أيضًا الشركات العالمية التي تستخدم التكنولوجيا الأمريكية من بيع أشباه الموصلات إلى "هواوي"، مثل شركة تصنيع أشباه الموصلات التايوانية (TSM)، ما أدى إلى منع وصول هواوي إلى تلك الشرائح. وبدون هذه الشرائح لا تستطيع هواوي بناء محطات أساسية لشبكات 5G.

- حَرَمَت واشنطن هواوي من الحصول على أي رقائق سيليكون يتم إنتاجها في أي مكان في العالم استنادًا إلى المعرفة التكنولوجية الأمريكية، الأمر الذي يُهدد "هواوي" بالشلل، كما اتّبعت واشنطن ما يُسمى "مُبادرة المسار النظيف – Clean path initiative"، حيث تطالب الدول وشركات الطيران بضمان خلوّ الاتصالات بين الولايات المتحدة وقواعدها العسكرية وبعثاتها الدبلوماسية في الخارج من المعدات الصينية.

- انتقدت بكين سياسة العقوبات الأمريكية على شركة هواوي، مُعتبرة ذلك بمثابة رِدّة في الفكر الرأسمالي الأمريكي الذي يقوم على فكرة إزالة الحواجز، وتبني فكر العولمة القائم على فتح الأسواق والتجارة الحرة. كما أعلنت بكين أنها ستواصل طريقها نحو النمو، ولن تُثنيها العقوبات الأمريكية عن هذا الهدف.

## مستقبل التكنولوجيا الصينية

- يبدو أن واشنطن ستواصل فرض العقوبات من أجل تقليص إيصال التكنولوجيا الأمريكية إلى الصين، لكن يظل ذلك رهنًا بالدول الأخرى الحليفة لواشنطن، فالولايات المتحدة لا يُمكنها بمفردها إثناء الصين عما تسعى إليه، والتي تسعى بدورها لإيجاد طرق للالتفاف حول العقوبات الأمريكية بالعمل على تعزيز دعمها للشركات العاملة في التكنولوجيا، وتحسين قدرات إنتاج أشباه الموصلات من خلال مبادرات على غرار "صُنع في الصين 2025"، إضافة إلى جعل المعايير الصينية تواكب المعايير العالمية بما يُمكّن الشركات الصينية من بيع منتجاتها دون تخوف من اتهام واشنطن لها بخرق براءات الاختراع الأمريكية.

- تنظر الكثير من شركات التوريد التكنولوجية والاقتصادية العالمية إلى الصين باعتبارها السوق المستقبلية الأهم في مجال التكنولوجيا. وعليه، فإن شركات التوريد في كوريا الجنوبية وتايوان وفيتنام وباقي دول العالم لديها حافز اقتصادي كبير تجاه عدم قطع علاقاتها الاقتصادية مع الصين تمامًا، بل تحاول السعي لتحقيق توازن في علاقاتها مع واشنطن وبكين. واتضح ذلك في إعلان كل من فرنسا وألمانيا وروسيا ودول أخرى بأنها لن تسير على خطى واشنطن في حظر هواوي بأسواقها، وأنها ستسمح للشركة بتطوير شبكة 5G.

## الدول العربية وهواوي

- حذرت واشنطن عددًا من الدول العربية من التعاون مع شركة هواوي، والاعتماد على الشركة الصينية في إدخال تكنولوجيا الجيل الخامس في مجال الاتصالات. وأشارت تقارير صحفية إلى أنه عندما منحت شركة اتصالات إماراتية عقودًا لشركة هواوي الصينية لإدخال شبكة 5G قامت واشنطن بتحذير دول الخليج من أن زيادة التعاون التكنولوجي مع القطاع الخاص الصيني قد يعرض تعاونهم الأمني مع الولايات المتحدة للخطر.

- مع استمرار "معارك هواوي" بين واشنطن وبكين والتي قد تزداد وتيرتها عقب الانتخابات الأمريكية القادمة مطلع 2021، فإن ذلك سيؤثر على التعاون التكنولوجى الصيني والدول العربية ومنها مصر، خاصة في مجال تكنولوجيا الاتصالات وإدخال شبكات الجيل الخامس. لذا، من المهم الحفاظ على العلاقات المتنامية مع الصين، ودراسة تأثير ذلك على أي تعقيدات قد تنشأ في العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية.

# قضايا الأمن والدفاع


**تقديرات مصرية**

دورية نصف شهرية

السنة (1) - العدد ( 8 ) - 15 أغسطس 2020

www.ecsstudies.com

- دلالات تصاعد الدور الفرنسي بعد انفجار مرفأ بيروت
- هل تغير إسرائيل معادلة الردع المتبادل مع «حزب الله»؟
- محدِّدات تأرجح علاقة روسيا وإيران بين التعاون والتنافس

# دلالات تصاعد الدور الفرنسي بعد انفجار مرفأ بيروت

**ترى فرنسا ذاتها دولة صاحبة حقوق تاريخية في لبنان، وانعكس هذا الإدراك في زيارة الرئيس الفرنسي "إيمانويل ماكرون" إلى هذا البلد عقب انفجار مرفأ بيروت يوم 4 أغسطس 2020، حيث قدم مبادرة لتغيير الخريطة السياسية في لبنان، والحد من نفوذ بعض القوى الإقليمية فيه. الأمر الذي يشير إلى أن فرنسا كانت تنتظر فرصة للتدخل بشكل موسع في الأزمة اللبنانية، لتعيد التوازنات السياسية هناك بما يتناسب مع الرؤية الفرنسية.**

## رسائل زيارة "ماكرون"

- جاء انفجار مرفأ بيروت المأساوي ليدفع "ماكرون" إلى المسارعة بزيارة بيروت في اليوم الثالث من الانفجار؛ تلك الزيارة التي كان مقررًا لها شهر سبتمبر المقبل بعد حالة التوتر الدبلوماسي التي سادت العلاقة بين بيروت وباريس في أعقاب زيارة وزير الخارجية الفرنسية "جان إيف لودريان" منذ أسابيع وشهدت ما وصفه المراقبون "بتأنيب" لودريان للساسة اللبنانيين نتيجة لتدهور المشهد السياسي والاقتصادي.

- الرسالة المعلنة في هذه الزيارة السريعة أن المصالح الفرنسيّة في لبنان غير متعلّقة بأشخاص، وذلك لكي يكتب لها الاستمرارية، وربط "لودريان" خلال زيارته المشار إليها أي مساعدات تُخرِج لبنان من أزمته بحزمة من الإصلاحات المطلوبة دون أن يُعلن عنها حينذاك، وجاء تفجير المرفأ كفرصة ليعلنها "ماكرون" بنفسه عملًا بالمقولة الفرنسية: "يساعد الرب من يساعدون أنفسهم".

- في حين جاءت كل مبادرات دول العالم في إطار إنساني لإغاثة المتضررين ومساعدة لبنان على التغلب على الوضع الكارثي، جاءت زيارة "ماكرون" لتضيف للجانب الإنساني (فقد كانت فرنسا من أوائل الدول التي أرسلت مساعدات إلى لبنان) أبعادًا معلنة وغير معلنة بأنه لا تغيير في قواعد اللعبة إلا برؤية فرنسية، في إصرار على أن باريس هي اللاعب الرئيسي على الساحة اللبنانية حتى وإن كانت قد سمحت في أوقات سابقة لأدوار أخرى بأن تلعب وتناور وتعقد صفقات وتوفر الرعاية تحت سمع وبصر باريس سياسيًّا واقتصاديًّا واستخباراتيًّا.

- جاءت تصريحات "ماكرون" بعد زيارته لموقع الإنفجار لتؤكد أن فرنسا حاضرة بكل ثقلها، معلنًا "أن فرنسا تشارك الشعب اللبناني غضبه الصحي". ويمكن وصفها بتصريحات تجاوزت حدود السيادة الوطنية اللبنانية، وأنها نوع من فرض الوصاية بعد أن فشل الجميع -من وجهة نظر باريس- في فرض الأمن والاستقرار والنظام ومحاربة الفساد ومواجهة التحديات الاقتصادية وحالة الغضب الشعبي، وتوغل قوى إقليمية، وفرض أجندتها على الساحة اللبنانية بصورة تُهدد المصالح الفرنسية. مشيرًا إلى أن لبنان لن يُمنح شيكًا على بياض، ولا بد من حزمة إصلاحات شاملة، وأضاف "ماكرون": "يجب بناء نظام سياسي جديد في لبنان قائم على الوحدة الوطنية". وأشار إلى أنه لا يستبعد فرض عقوبات على من وصفهم بأنهم "الذين يعيقون القيام بإصلاحات في لبنان".

- اكتملت الرؤية الفرنسية للوضع في لبنان بحديث الرئيس الفرنسي الموجّه إلى "حزب الله" قائلًا: "إذا كانوا يدافعون عن مصالح الشعب اللبناني، فليجدوا حلًّا للكهرباء، ولمشاكل الناس، بدل أن يخدموا مصالح دولة أجنبية". إلا أنه أيضًا قال: "في الشارع سمعت أناسًا طالبوا بأن تعود الوصاية الفرنسية على لبنان، لا تطلبوا من فرنسا ألا تحترم سيادتكم". وكل من الجملتين تعكسان أن فرنسا تعتمد على مخاطبة ودعم القطاعات الشعبية، في مقابل مهاجمة القوى السياسية المختلفة وعلى رأسها "حزب الله".

- ما طرحه الرئيس "ماكرون" كان حاضرًا لدى فرنسا من قبل، وظهرت ملامح المبادرة الفرنسية الراهنة في شروط المساعدة الفرنسية للبنان، التي قدمها وزير الخارجية الفرنسي "لودريان" في زيارته السابقة، ومن أهمها: الاستعانة بصندوق النقد الدولي، وخصخصة القطاع العام، وإطلاق يد المصارف وشركات القطاع الخاص، وزيادة الضرائب، ورفع الدعم عن السلع الغذائية وغيرها من "الإصلاحات". وتتعلق الإصلاحات المطلوبة أيضًا -وفقًا للدوائر القريبة- بنزع سلاح "حزب الله"، وخاصة صواريخه الدقيقة، وفرض سيطرة الجيش اللبناني وقوات اليونفيل.

## أصداء الإليزيه

- الفرقاء الذين يسردون هذا التاريخ الفرنسي في لبنان، وما تركه من أثر على الساحة السياسية والاقتصادية والأمنية، يغيب عنهم اليوم أن فرنسا الجديدة تشهد تغييرات عميقة في تكوين طبقتها السياسية، بحيث يغيب جيل الوجوه القديمة التي كان لبنان يعني لها كثيرًا مع ما يرافقه من تعاطف شخصي، بينما يصل إلى السلطة اليوم جيل من الوجوه الشابة التي تتحكم بها مصالح آنية، ولا مكان للعواطف في حساباتها.

- التحليل الموضوعي للدور الفرنسي في لبنان قبل انفجار مرفأ بيروت يرسم صورة كاملة لحال وواقع المشهد اللبناني صعودًا وهبوطًا على مدار قرن كامل من الزمان هو عمر الدولة اللبنانية الحديثة،

وأن كل ما شهدته وتشهده الساحة اللبنانية لم يكن يومًا بعيدًا عن قصر الإليزيه، وإن سُمعت أصداؤه في قصر بعبده حيث مقر رئيس الجمهورية اللبناني، أو السراي الكبير حيث مقر الحكومة في قلب بيروت؛ وأن كل الصراعات والأدوار والتحالفات التي شهدها لبنان كانت بسماح وموافقة ضمنية من باريس، ومساحات حركة محسوبة صاحبتها حالات انفلات عديدة دفع اللبنانيون ثمنها جيلًا من بعد جيل بعيدًا عن القراءة الكلاسيكية للمشهد اللبناني ومعادلاته.

- حالة الانفلات في المعادلة التي تقلق باريس هي زيادة سيطرة ونفوذ "حزب الله"، وهي التي سمحت له قبل هذا بمساحات حركة محسوبة، ولديها قنوات اتصال قوية مع قياداته كانت تعتقد باريس أنها كافية للتحكم في سلوك الحزب. لكن زيادة الصراع الإقليمي، وتأثير وسرعة إيقاع حركة المحور الإيراني، زاد من حالة انفلات "حزب الله" وخروجه عن حدود المساحات المسموح بها فرنسيًّا، وكذلك أثار قلق من عهدوا لباريس برعاية هذا الملف والتعامل معه خاصة الولايات المتحدة التي أبدت قلقها لباريس، وأصبح التركيز على فك ارتباط لبنان بهذا المحور، مستغلين في ذلك زيادة حالة الغضب على التركيبة السياسية الحالية، وما لحق بالمشهد من فساد وسوء إدارة وتدهور المعيشة، ويرون فيها فرصة لقطع الطريق على "حزب الله" وتحجيم دوره الذي امتد عبر سوريا، ويتلاحم مع أدوار أخرى في العراق وصولًا إلى إيران وجنوبًا إلى اليمن.

- لذلك قد نرى تحركًا على نطاق أوسع من إدارة الرئيس "ماكرون" لزيادة مساحة الدعم والتأييد من كل الحلفاء، وتوظيف كل العلاقات والتحالفات الجيدة بما فيها العلاقات مع إيران وروسيا والصين من أجل إنجاز تلك الخطوة، مع محاولة الحصول على دعم أوروبي، بل وتوسيع كبير للدور الأوروبي الذي يحترم النفوذ الفرنسي في لبنان ولا يخشى منه في جذب لبنان بعيدًا عن المحور الإيراني، خاصة الدور الألماني وقنواته المتعددة مع إيران، مع الحرص على إبعاد أي ملامح لدور أو ضغوط إسرائيلية تزيد من قوة وشعبية "حزب الله" في هذا التوقيت.

- على الرغم من فشل البدايات، فإن باريس ستسعى لتفعيل دور اللجنة الثلاثية التي تضم واشنطن وباريس ولندن التي كلفت بمعالجة الوضع في لبنان في 17 أكتوبر 2017. وربما تُكرر النموذج أو تضيف إليه عناصر وقوى أخرى بصيغ مختلفة تمكّنها من إعادة هيكلة وتشكيل وترتيب المشهد اللبناني بما لا يُخلّ بكل ما سبق ذكره من بنود المصلحة الفرنسية.

- وستكون البداية كما تعهّد "ماكرون" أمام اللبنانيين من خلال تنسيق حملة مساعدات كبيرة فرنسية وأوروبية ودولية للبنان، مضيفًا أن لبنان يواجه أزمة سياسية واقتصادية، وثمة حاجة لاستجابة عاجلة لها، مغازلًا الشعب اللبنانيّ بـ"تويتة" فور وصوله إلى مطار بيروت مغردًا: "لبنان ليس وحيدًا".

- من الثابت في العلاقات الدولية بين الدول صاحبة النفوذ الاستعماري منذ نهاية القرن التاسع عشر وصولًا لمنتصف القرن العشرين؛ أنه يظل لها بعض النفوذ في الدول التي كانت تستعمرها. وفي هذا الإطار يمكن فهم الدور البريطاني والفرنسي والبرتغالي والإيطالي في مستعمراتهم القديمة. ورغم سقوط الإمبراطوريات القديمة وظهور نظام عالمي جديد بعد أزمة السويس (العدوان الثلاثي على مصر عام 1956)؛ إلا أن هذا النوع من الاحترام

لنفوذ المستعمر القديم ظل قائمًا، وكانت لبنان نموذجًا لهذا النفوذ الممتد منذ اتفاقية سايكس بيكو التي منحت النفوذ والسيطرة لفرنسا على بلاد الشام التي من بينها لبنان.

## لحظة الحضور العربي

- سواء كان هناك اتفاق أو اختلاف مع المبادرة الفرنسية لإصلاح الأوضاع في لبنان، فإن الثابت هو وجود رؤية فرنسية معدة مسبقًا، ووفرت الانفجارات الفرصة لتقديمها وربما لفرضها، ولم تكن فرنسا هي الدولة الوحيدة التي استثمرت هذه الانفجارات لمزيدٍ من التدخل في الأزمة اللبنانية، وهذه اللحظة تكشف ضرورة أن يكون هناك حضور عربي قوي وأكثر فاعلية من أية مرحلة سابقة، والحد من الاختلافات العربية لانتشال لبنان من أزمتها بأيدٍ عربية حفاظًا على الأمن العربي ذاته وليس فقط أمن لبنان.

- وفي التقدير أن مصر يجب أن تزيد من حضورها الدبلوماسي والاقتصادي في لبنان، فقد أرسلت مصر مساعدات طبية وإنسانية، لكن ربما تعمل مصر على تقديم مبادرة بالتنسيق مع بعض الدول العربية الفاعلة في المنطقة، تكون متعددة الأبعاد لتسوية الأزمة اللبنانية، وإنعاش اقتصادها، للحد من التدخلات الخارجية في لبنان.

# هل تغير إسرائيل معادلة الردع المتبادل مع «حزب الله»؟

**برغم ما يمثله «حزب الله» اللبناني من تهديد لإسرائيل، فإن الطرفين يستفيدان من العلاقة العدائية المتبادلة في العقد الأخير. وعكست التوترات بينهما على الحدود –رغم وجود قوات اليونيفيل- تغيرًا في صيغة التفاهم الضمني بينهما، ما يُشير إلى رغبة إسرائيل في تغيير المعادلة بالوقت الراهن. ومع تزامن انفجار لبنان في 4 أغسطس 2020، مع التوترات الحدودية، تعرض «حزب الله» وإسرائيل لاتهامات بالمسئولية عنه، كونهما الأكثر استفادة منه.**

## أبعاد التوترات الأخيرة

- منذ عام 2006 ظل "حزب الله" التهديد الأول في استراتيجية الأمن القومي الإسرائيلي، سواء لوجوده على الحدود الشمالية لإسرائيل، أو لدوره في مساعدة نظام "بشار الأسد" في الصراع السوري، والأهم أنه أحد أهم الأذرع الإيرانية في المنطقة.

- في الأسابيع الأخيرة، زادت حدة التوترات الحدودية بين إسرائيل و"حزب الله"، والبداية كانت بواقعة هجوم أو محاولة تسلل أو استهداف من قبل "حزب الله" اللبناني في مزارع شبعا على الحدود اللبنانية الإسرائيلية، لكن "حزب الله" نفى هذا الادعاء. جاء ذلك في 27 يوليو 2020، إثر مقتل أحد عناصر "حزب الله" والذي يُدعى "علي كامل محسن" في غارة من الغارات الإسرائيلية التي لا تتوقف على الأهداف التابعة لإيران و"حزب الله" في الأراضي السورية يوم 20 يوليو، مستهدفة موقعًا عسكريًا قرب مطار العاصمة السورية دمشق.

**مزارع شبعا المحتلة .. المنطقة التي تسببت في اشتعال الأزمة بين إسرائيل و «حزب الله» بعد اختراقها من قبل عناصر لبنانية**

- برغم قيام إسرائيل بشن مئات الغارات على سوريا منذ عام 2011، مستهدفة مواقع لجيش النظام السوري وقوات تابعة لإيران ولحزب الله اللبناني حليفي "بشار الأسد"؛ فإن هناك عددًا من المؤشرات الدالة على نوايا إسرائيلية للتصعيد هذه المرة، ومنها:

  - زيارة غير معلنة ونادرة في 24 يوليو، قام بها رئيس الأركان العامة للجيش الأمريكي "مارك ميلي"، ولقاؤه مع وزير الدفاع الإسرائيلي "بيني جانتس" في إسرائيل، تضمنت "تنسيق شئون تنفيذية" فقط، مع ملاحظة أن آخر زيارة لـ"ميلي" إلى إسرائيل كانت في نوفمبر 2019، أي قبل أسابيع قليلة من اغتيال قائد فيلق القدس التابع للحرس الثوري "قاسم سليماني" في العراق.

  - تصريح "نتنياهو" في 25 يوليو، بأنه سيقضي على التموضع الإيراني في سوريا ووكيلها في لبنان كتهديد مباشر للفصائل الشيعية في سوريا ولحزب الله في لبنان.

  - الغارة الإسرائيلية الجوية لقصف مطار دمشق في 25 يوليو، ثم تنصّل إسرائيل من تعمدها قتل "علي كامل محسن" فيها؛ إذ أرسلت رسالة إلى "حزب الله" عبر الأمم المتحدة تخبره فيها بأنها "لم تكن على علم بوجود محسن، ولم تكن تقصد قتله"، محذرة إياه من مغبة أي تصعيد عسكري انتقامي.

  - أعلن الجيش الإسرائيلي في 27 و28 يوليو، حالة التأهب على الحدود الشمالية مع لبنان؛ ثم أصدر بيانًا يوضح أن "جيش الدفاع الإسرائيلي يحمّل الحكومة اللبنانية المسئولية عن جميع الأعمال التي تنطلق من لبنان".

  - كانت استعدادات إسرائيل وزيارات المسئولين الأمريكيين إلى تل أبيب، وبالتحديد قاعدة "نيفاتيم" الجوية الإسرائيلية، تبرز ضخامة المشهد الذي تقبل عليه إسرائيل، وأنه تحضير لعمل كبير، وليس مجرد صدٍّ لمناوشات تقليدية على الحدود المشتركة بين الجيش الإسرائيلي وعناصر "حزب الله" اللبناني.

## أهداف إسرائيل

- **عملت إسرائيل على التصعيد رغم نفي "حزب الله" ادعاءات إسرائيل بتسلل بعض عناصره إليها، وأصدر بيانًا يؤكد هذا،** وكذلك صرح نائب أمين حزب الله "نعيم قاسم" في لقاء مع قناة الميادين بأن "معادلة الردع قائمة مع إسرائيل، ولا تغيير في قواعد الاشتباك"، مستبعدًا -في الوقت ذاته- نشوب حرب في الأشهر المقبلة.

**التوقيت مناسب لتصعيد الأحداث مع "حزب الله" بالنسبة لإسرائيل، فهناك أكثر من عامل يؤكد هذا:**

- **الداخل الإسرائيلي**، فهناك احتجاجات على إدارة الحكومة الإسرائيلية للموجة الثانية من أزمة (كوفيد19-)، بالإضافة لاستمرار القضايا المتهم فيها رئيس الوزراء الإسرائيلي "نتنياهو"، كما أنه لم ينفذ ضم أراضي المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية كما كان يعد ناخبيه، ولا شك أنه في التقدير الإسرائيلي فإن افتعال أزمة خارجية وزيادة درجة التهديد الأمني من شأنه أن يُحجّم من الاحتجاجات الداخلية.

- **اقتراب موعد الانتخابات الأمريكية واستثمار رغبة مرشحي الرئاسة في أصوات يهود الولايات المتحدة.** فرغم ما قدمته إدارة "ترامب" لإسرائيل، فقد صرح مستشار الأمن القومي الأمريكي سابقًا "جون بولتون": "يجب على الإسرائيليين القلق بشأن فوز الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بفترة رئاسية ثانية.. فقد يقبل اتفاقًا مع إيران". لذا أوصى "جون بولتون" الحكومة الإسرائيلية بألا تعتمد على الولايات المتحدة في مهاجمة إيران أو وكلائها في المنطقة. كما أوصاها بأن تقرر ضم أراضي من الضفة دون موافقة الإدارة الأمريكية كذلك. واعتبر أن الأشهر القادمة التي تسبق الانتخابات الأمريكية مثالية من أجل تحرك إسرائيل لحماية مصالحها الأمنية.

- **الأزمة اللبنانية الطاحنة،** وعجز "حزب الله" عن القيام بدور في مواجهتها، ووجود اتجاه شعبي مضاد له باعتباره عائقًا كبيرًا أمام حصول لبنان على المساعدات الدولية، فهذه الأزمة عمقت من أزمة "حزب الله" ذاته في الوقت الراهن، ومن ثم عدم رغبة وربما عدم قدرة "حزب الله" على الدخول في مواجهة جديدة مع إسرائيل.

- **إعادة تشكيل معادلة الردع مع "حزب الله"**: تشير التقديرات العسكرية الإسرائيلية إلى عدم قدرة إسرائيل على وقف تهديد "حزب الله" المتمثل في الصواريخ الدقيقة الموجهة ضد إسرائيل إلا من خلال احتلال جنوب لبنان؛ لذا تحاول إسرائيل إحكام السيطرة على "حزب الله" بالتعاون مع الولايات المتحدة من خلال غلق نوافذه السياسية والاقتصادية والعسكرية في سوريا ولبنان ودول أوروبية متعاونة. ويبدو أن إسرائيل ستستهدف البنية التحتية اللبنانية من أجل صياغة معادلة جديدة للعلاقات مع "حزب الله"، ويظهر ذلك في تصريح وزير الدفاع "بيني جانتس" (1 أغسطس): "ستستهدف إسرائيل البنية التحتية اللبنانية في حال تعرض أحد المجندين الإسرائيليين لهجوم". وقد أعلنت إسرائيل عن وقوع حادثين اثنين، هما: إصابة مجندين إسرائيليين أثناء إحباط تسلل عناصر من "حزب الله" إلى الأراضي الإسرائيلية، وأثناء إحباط عملية زرع قنابل في الجولان المحتلة من قبل عناصر من "حزب الله".

- **توجيه الانتباه باتجاه إيران (ملف العقوبات):** هناك تخوف إسرائيلي من رفع العقوبات الأمريكية عن إيران، خاصة وأنها ترافقت مع تحذيرات "جون بولتون" السابقة، كما أن مجلس الأمن القومي الأمريكي قد أصدر بيانًا يُقر بإمكانية رفع العقوبات عن إيران بشرط أن تلتزم إيران بعدم تهديد السلم والأمن الدوليين، وهو ما قد يفسر التزام إيران بعدم الرد على التفجيرات الغامضة على أراضيها أو تفجير منشأة نطنز.

## تأثير انفجار بيروت

- مع الساعات الأولى لانفجار بيروت، ظهرت العديد من الاجتهادات لتفسير طبيعة هذا الانفجار، واتجهت أغلب التقديرات إلى اتهام "حزب الله" أو إسرائيل بالمسئولية عن هذه الكارثة الإنسانية.

- تتعرض إسرائيل لاتهامات بسبب رغبتها في تصعيد الموقف مع "حزب الله"، حيث توضح أنها المستفيد الأول من هذا الانفجار وتداعياته المحتملة على تقليص قوة ونفوذ "حزب الله" في لبنان. ولكونها المستفيد الأكبر جعلها ذلك موضع المتهم الأول، خاصةً مع ما أعلنته في أكتوبر 2018 عن وجود مبادرة من "حزب الله" لإنشاء مصانع لتجميع الصواريخ الدقيقة في بيروت، أحدها كان داخل مرفأ بيروت. كما أعلن المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي "أفيخاي أدرعي" في يوليو 2019 أن مرفأ بيروت يُستخدم كمحور نقل بحري للأسلحة من إيران إلى "حزب الله". أما التهديد السابق للأمين العام لحزب الله "حسن نصر الله" في حرب يوليو 2006 باستهداف حاويات الأمونيا في مطار حيفا الإسرائيلي، ومن ثم تحويلها إلى قنبلة نووية تودي بحياة الآلاف؛ فهو يثير الاشتباه في إسرائيل؛ فقد يكون التفجير نابعًا من تحرك إسرائيلي لتنفيذ هذا المقترح.

- تعرض "حزب الله" لاتهامات بالمسئولية عن الانفجار نظرًا لاتساع نفوذه في لبنان وفي مرفأ بيروت، إلى جانب امتلاكه القوة العسكرية الأساسية في لبنان، ما جعله موضعًا لتحمل الاتهامات. فبرغم عدم انتهاء التحقيقات الرسمية لتوضيح السبب الحقيقي للانفجار، فإن المسئولين اللبنانيين أكدوا أن مخزونًا ضخمًا من مادة نترات الأمونيوم (2750 طنًّا تقريبًا) هو ما تفجر، سواء بفعل عدم الوقاية أو بفعل فاعل، وأن صاحب هذه الشحنة الضخمة هو المسئول عنها.

- يظل أن العلاقة بين "حزب الله" وإسرائيل علاقة مركبة، رغم العدائية التي تشملها، فهناك صيغة ما للردع المتبادل بينهما، رغم فارق القوة بين الطرفين، لكن توازن الردع بينهما قائم على طبيعة المواجهات غير المتناظرة التي جمعت بينهما من قبل. وقد قدرت إسرائيل أن هذه المرحلة الزمنية مناسبة لتغيير هذه الصيغة لتقوض قدرة "حزب الله" في أية مواجهة محتملة معها، لكن قد لا يجد "حزب الله" مخرجًا له من أزمته الحالية إلا بالاشتباك مع إسرائيل والاستنصار براعيته إيران وبعض أذرعها الأخرى في المنطقة.

# محدِّدات تأرجح علاقة روسيا وإيران بين التعاون والتنافس

**برغم الأبعاد التاريخية والاستراتيجية للعلاقة بين روسيا وإيران، لكنها تأثرت بعلاقة كل منهما بالولايات المتحدة والغرب، وكذلك التطورات في الشرق الأوسط منذ عام 2011، مما يجعلها تتأرجح بين خانتي الأصدقاء والأعداء في ظل حكم "بوتين"، وفقًا لتغير موضع المصالح بسبب نمط المصالح المتوافقة حينًا والمتناقضة في أحيان أخرى. فتنحو تارة للصداقة في مواجهة التحديات المشتركة، وتارة أخرى للعداء لتقييد النفوذ خوفًا من تنامي السيطرة.**

## محدِّدات حاكمة

- تحتلّ العلاقة مع إيران في ظل السياق الشرق أوسطى مركزًا مهمًّا في السياسة الروسية في عهد الرئيس "بوتين"، لا سيما وأن موسكو تسعى لإحداث توازن بين القوى الإقليمية المختلفة في المنطقة، بما يقيّد تحول أي منها إلى قوة مسيطرة إقليميًّا، وهو الأمر الذي ينطبق كذلك على تعامل روسيا مع إيران.

- يربط القرب الجغرافي والمصالح الأمنية والتطورات الاقتصادية والجيوسياسية بين إيران وآسيا الوسطى في السياسة الخارجية لروسيا. كما أن الموقف المشترك من الولايات المتحدة عامل للتقارب بين الدولتين، حيث تولي إيران أهمية للعلاقات مع روسيا باعتبارها ثقلًا موازيًا للضغوط الأمريكية على إيران. فروسيا عضو دائم في مجلس الأمن، وطرف رئيسي في خطة العمل المشتركة، وأيضًا داعم رئيسي في الحرب السورية.

- تَعتبر روسيا إيرانَ لاعبًا مهمًّا في مواجهة التنظيمات الجهادية السنية. وتمتد العلاقات بين الجانبين إلى الجوانب الاقتصادية بما يُخفف ولو بدرجة ضئيلة وطأة انسحاب الولايات المتحدة من خطة العمل المشتركة الشاملة، وإعادة فرض العقوبات على إيران، فهناك مشروعات مشتركة في مجالات الغاز الطبيعي، والسكك الحديدية، ومحطات الطاقة. وتعد روسيا أحد معارضي خروج الولايات المتحدة من الاتفاق، معلنة أنها لن تتعاون مع فرض عقوبات أمريكية على إيران.

## أزمة سوريا

- إن عودة روسيا إلى الشرق الأوسط من خلال سوريا عزّز دور إيران في الحرب السورية ليشمل الدور السياسي، فقد لعبت روسيا دورًا رائدًا في عملية أستانة، التي وصفها البعض بأنها مسار بديل لعملية جنيف التي كانت ترعاها الولايات المتحدة، التي لا تعد طرفًا في محادثات أستانة بل روسيا وتركيا وإيران فقط، مما يعد اعترافًا بدور إيران كطرف رئيسي في حل الأزمة السورية ودمجها في العملية السياسية.

- قدّمت الحرب الأهلية السورية الفرصة لتعميق التعاون بين روسيا وإيران، من أجل تشكيل تحالف لدعم الرئيس "بشار الأسد". فمع طول أمد تلك الحرب بدا أن هنالك اعترافًا روسيًّا

بالطموحات الإيرانية الإقليمية، لكن برزت أيضًا نقاط الخلاف. في بداية الحرب السورية كان التدخل الإيراني من خلال تقديم الدعم الاستشاري لقوات "الأسد"، ثم تحول هذا الدعم إلى التواجد الميداني من خلال وجود قوات برية لدعمه، وتشكيل ميليشيات مسلحة من أفغانستان وباكستان إلى جانب مقاتلي "حزب الله" اللبناني.

- مع عدم قدرة القوات الإيرانية والسورية على حسم المعارك لصالح "الأسد"، طلبت إيران التدخل الروسي في سبتمبر 2015، الذي قدم قوة جوية حاسمة، وتم دمج القوات البرية المدعومة من إيران مع القوات الجوية الروسية. كما أدى الدعم البري لإيران والدعم الجوي للجيش الروسي إلى هزائم متتالية لخصوم "الأسد". ودفعت المصالح المشتركة بين البلدين طهران إلى السماح للقوات الجوية الروسية باستخدام قاعدة النوجة الجوية في همدان لعملياتها في سوريا. مما أثار استياء البعض في الداخل الإيراني لاعتباره انتهاكًا للدستور الإيراني الذي يحظر استخدام أية دولة أجنبية لقاعدة عسكرية في البلاد.

## خلافات متزايدة

- منذ عام 2017 بدأت القضايا الخلافية بين إيران وروسيا في سوريا، فرغم التعاون إلا أن روسيا أبعدت نفسها عن خصومات إيران الإقليمية، ومن ذلك الخصومة مع إسرائيل بسبب استمرار الوجود الإيراني في سوريا. فقد أعلنت إسرائيل مرارًا أنها لن تسمح لإيران بترسيخ وجودها العسكري في سوريا، وعدم نقل أسلحة لميليشياتها، بما في ذلك مصانع الصواريخ والقذائف التي يمكنها تزويد "حزب الله" بها. وقصفت الطائرات الحربية الإسرائيلية بشكل متكرر مواقع القوات الإيرانية والميليشيات المتحالفة معها في سوريا. ولم تستخدم روسيا أنظمة الدفاع الجوي المنتشرة بسوريا للدفاع عن مواقع القوات الإيرانية، بينما لديها أنظمة مضادة للطائرات متطورة.

- أعلنت إسرائيل الخطوط الحمراء بشأن تواجد إيران في سوريا، بينما أعلنت طهران أنها ستذهب من سوريا بدعوة من الحكومة السورية، وما زالت ترفض دعوات الانسحاب الكامل للقوات الأجنبية من هذا البلد. وبدا أن روسيا تترك إسرائيل لتقييد وتقليل الوجود الإيراني بسوريا عبر شن الهجمات المتتالية لتنفيذ الخطوط الحمراء المعلنة بشأن إيران.

- لم يدفع ضعف رد الفعل الروسي تجاه الضربات العسكرية الإسرائيلية ضد الأهداف الإيرانية و"حزب الله" بسوريا، إيران إلى التراجع، بل زيادة تورطها في سوريا من خلال عقد اتفاق أمني عسكري مع "الأسد" يتضمن تحديث أنظمة الدفاع الجوي السورية، وذلك لصد الهجمات الجوية الإسرائيلية على أهداف سورية وإيرانية، بما يعني أن إيران ترغب في حماية قواتها وميليشياتها المتواجدة في الميدان السوري، وفي الوقت نفسه شرعنة تواجد الإمدادات العسكرية للأسد. وحتى الآن لم يتضح رد الفعل الروسي تجاه الاتفاق الأمني الأخير بين إيران و"الأسد"، وهل تمّ التنسيق مع روسيا أم لا؟ لا سيما وأن روسيا هي المورّد الرئيسي لأنظمة الدفاع الجوي السورية "إس 300" التي لم تفعّل لمنع الهجمات الإسرائيلية منذ انطلاقها.

- تتبع إيران بشكل عام استراتيجية متعددة الأبعاد، حيث لا يعنيها فقط الوجود العسكري، بل تهتم بإقامة علاقات اقتصادية، واختراق نسيج المجتمع السوري، لذا أسست فرعًا لجامعة طهران، حيث ترغب في الاستثمار في أدوات التأثير السياسي الدائم.

## احتكاكات متبادلة

- وقعت مجموعة احتكاكات على الأرض بين روسيا وإيران، ومن ذلك اشتباكات بين الوكلاء الإيرانيين والروس في حلب، ومع ذلك تمكّنوا من التغلّب على هذه التحديات عند التنسيق فيما يتعلّق بالوضع في شمال شرق سوريا وإدلب، إذ يظل الهدف الرئيسي الناظم لعلاقتهما هو الحفاظ على نظام "الأسد" ومناهضة الولايات المتحدة.

- إن أهم نقاط الخلاف الرئيسية بين الطرفين هي الوصول إلى الموارد الاقتصادية في سوريا من عقود الفوسفات والطاقة والكهرباء، واستغلال اللاذقية، المرفأ المتنازع عليه بين روسيا وإيران. كما لا يتفق الحليفان بشأن إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية، حيث ترغب روسيا في دور مركزي للجيش النظامي السوري، في حين أن إيران تريد دمج بعض الميليشيات الشيعية المسلحة في هذه الأجهزة. فروسيا حذرة بشأن تأثير الميليشيات المدعومة من إيران في سوريا ما بعد الحرب. فضلًا عما يخص التسوية، وإعادة الإعمار، والتصالح مع الغرب، وكذلك العلاقة مع خصوم إيران الإقليميين كالإمارات والسعودية وإسرائيل. ومن ثم لا يشترك الطرفان في الرؤية نفسها بشأن مستقبل سوريا.

- تظلّ روسيا حريصة على عدم تغيير النظام الإيراني أو سقوطه بفعل خارجي، وستظل تعلن حق إيران في امتلاك التكنولوجيا النووية السلمية، لكن دون الحصول على سلاح نووي، كما سيزيد اعتماد إيران على روسيا كعامل دولي كلما ازداد الضغط الدولي عليها واتسعت العزلة.

- تتعامل روسيا مع إيران على أساس كل قضية على حدة، فبينما تعتبرها ركيزة استقرار في آسيا الوسطى وبحر قزوين، فلا تعدّها كذلك في الشرق الأوسط. ويظلّ أن المصالح المتداخلة، والاعتبارات الأمنية في الشرق الأوسط ومنطقة آسيا الوسطى، والعلاقة مع الغرب؛ هي المحدِّدات التي تجعل العلاقة بين موسكو طهران تتأرجح بين التعاون والتنافس في الوقت ذاته مع استمرار صورة سلبية لروسيا في العقل الجمعي الإيراني، وعدم ثقة كل منهما في الآخر، لا سيما وأن السياسة الروسية تتسم بالبراجماتية، وتأسيس التحالفات قصيرة الأجل بين الأطراف المتناقضة.

# قضايا السياسات العامة


تقديرات مصرية

دورية نصف شهرية

السنة (1) - العدد ( 8 ) - 15 أغسطس 2020

www.ecsstudies.com

- مشكلات العلاقة بين الحكومة والأطباء في مصر
- تطور سكك حديد مصر.. المؤشرات والمشروعات

# مشكلات العلاقة بين الحكومة والأطباء في مصر

**شكلت جائحة كورونا اختبارًا حقيقيًّا للعلاقة بين الأطقم الطبية والحكومات، حيث احتجّ الأطباء في عدة دول -مثل: الهند، وفرنسا، وإسبانيا، وغيرها- على نقص مستلزمات الوقاية الشخصية، وضعف الحماية، ونقص التدريب. فكيف أدارت الحكومة المصرية تلك العلاقة، لا سيما في ظل وجود مشكلات استدعت تدخل الرئيس "عبدالفتاح السيسي" لحلها أثناء الجائحة؟.**

## مشكلات أساسية

- **معضلة الأجور:** يبلغ إجمالي عدد الأطباء في مصر، وفقًا لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء لعام 2018، حوالي 120 ألف طبيب، يعمل حوالي (75%) منهم في القطاع الحكومي بالرغم من انخفاض الأجور مقارنة مع القطاع الخاص، حيث يبلغ راتب الطبيب المُكلف، وفقًا للبيانات الرسمية التي نشرتها وزارة الصحة بعد تطبيق كادر الأطباء في عام 2014، حوالي ثلاثة آلاف جنيه للطبيب المكلف، بينما الأخصائي يصل إلى 5534 جنيهًا، أما الاستشاري فيصل إلى 6365. ولطالما ناشدت نقابة الأطباء ولجان الصحة بمجلس الشعب بضرورة زيادة أجور الأطباء كي تتناسب مع حجم المخاطر التي يتعرضون لها، وتقديرًا لجهودهم في تنفيذ المبادرات الرئاسية خلال الأعوام الماضية لعلاج الأمراض المزمنة مثل فيروس سي، وصحة المرأة، وصحة الطفل.

- **بدل العدوى:** شهدت مصر توترات بين نقابة الأطباء ووزارة الصحة خلال جائحة كورونا، بسبب الأزمات الجديدة التي خلقتها الجائحة، مثل: بدل العدوى، الذي كان يبلغ 19 جنيهًا، وهو ما لا يتساوى بالطبع مع خطر العدوى الذي تتعرض له الأطقم الطبية يوميًّا أثناء علاجهم للمرضى. جاءت الاستجابة لتلك المطالبات من قبل الرئيس "السيسي" في نهاية شهر مارس 2020، حيث وجّه بزيادة بدل المهن الطبية فورًا بنسبة (75%) عن القيمة الحالية التي تتقاضاها الأطقم الطبية، بما يشمل الأطباء العاملين بالمستشفيات الجامعية، وذلك بتكلفة إجمالية قدرها حوالي 2.25 مليار جنيه، مع إنشاء صندوق مخاطر لأعضاء المهن الطبية، لتعويض الأطقم الطبية حال تعرضهم للإصابة أو الوفاة أثناء ممارستهم لعملهم في المستشفيات، مع صرف مكافآت استثنائية لكافة العاملين بمستشفيات العزل والحميات والصدر والمعامل المركزية على مستوى الجمهورية؛ تقديرًا لما بذلوه من جهود خلال جائحة كورونا.

- **نظام تكليف الأطباء**، فبعد إتمام درجة البكالوريوس في الطب، يقضي الطبيب عامه الأول بعد التخرج في التدريب الإلزامي أو ما يُعرف بسنة الامتياز، ثم يتمّ تكليف الطبيب -وفقًا لنظام تكليف الأطباء القديم- للعمل لمدة تتراوح من عام إلى عامين بإحدى وحدات الرعاية الصحية الأولية، وهي الوحدات الموجودة في القرى والأحياء الشعبية، ويُصبح مسماه الوظيفي "ممارسًا عامًّا".

وتكون وظيفة الطبيب الأساسية داخل الوحدة هي فرز الحالات لمعالجة البسيط منها، أما الحالات المرضية التي تستلزم تدخلًا طبيًّا من مستوى أعلى، فيقوم الطبيب بتحويلها إلى المستشفى لتلقي العلاج اللازم. وبعد انقضاء مدة الخدمة داخل الوحدة، يتقدم الطبيب إلى حركة النيابات أو التخصصات بعد إعلان وزارة الصحة عن احتياجاتها لتخصصات معينة بالأعداد المحددة، ووفقًا للتخصصات المختارة يُنقل الطبيب للعمل في مستشفى التخصص، وبعدها يحق للطبيب التقدم للالتحاق ببرامج الدراسات العليا مثل الماجستير أو الزمالة.

## أزمة نظام التكليف الجديد

- أقرت وزارة الصحة في سبتمبر 2019 نظامًا جديدًا لتكليف الأطباء يتم فيه دمج كل من مرحلة التكليف مع مرحلة التخصص مع مرحلة الدراسات العليا (برنامج الزمالة المصرية)، واختبرت هذا النظام على دفعة تكميلية مكونة من 800 طبيب في بادئ الأمر، ومن ثم اعتمدته رسميًّا ليتم تطبيقه على كافة خريجي كليات الطب، بدءًا من دفعة أطباء مارس 2020.

### نظام التكليف القديم للأطباء

- رفض الأطباء هذا النظام الجديد، وأوضحوا من خلال ممثليهم في نقابة الأطباء أن الخلل الأساسي في نظام التكليف الجديد يكمن في آلية تطبيقه، فبينما تبدو فكرة دمج كافة المراحل جيدة وتوفر الكثير من الوقت للأطباء، إلا أن النظام الجديد سيُقسم الخريجين إلى أربعة أقسام، بحيث يتناوب كل قسم على قضاء ثلاثة أشهر من التدريب داخل وحدات الرعاية الصحية، وتسعة أشهر داخل مستشفى التخصص مع بدء التدريب ببرنامج الزمالة المصرية، **وهو ما سيخلق عدة تحديات منها:**

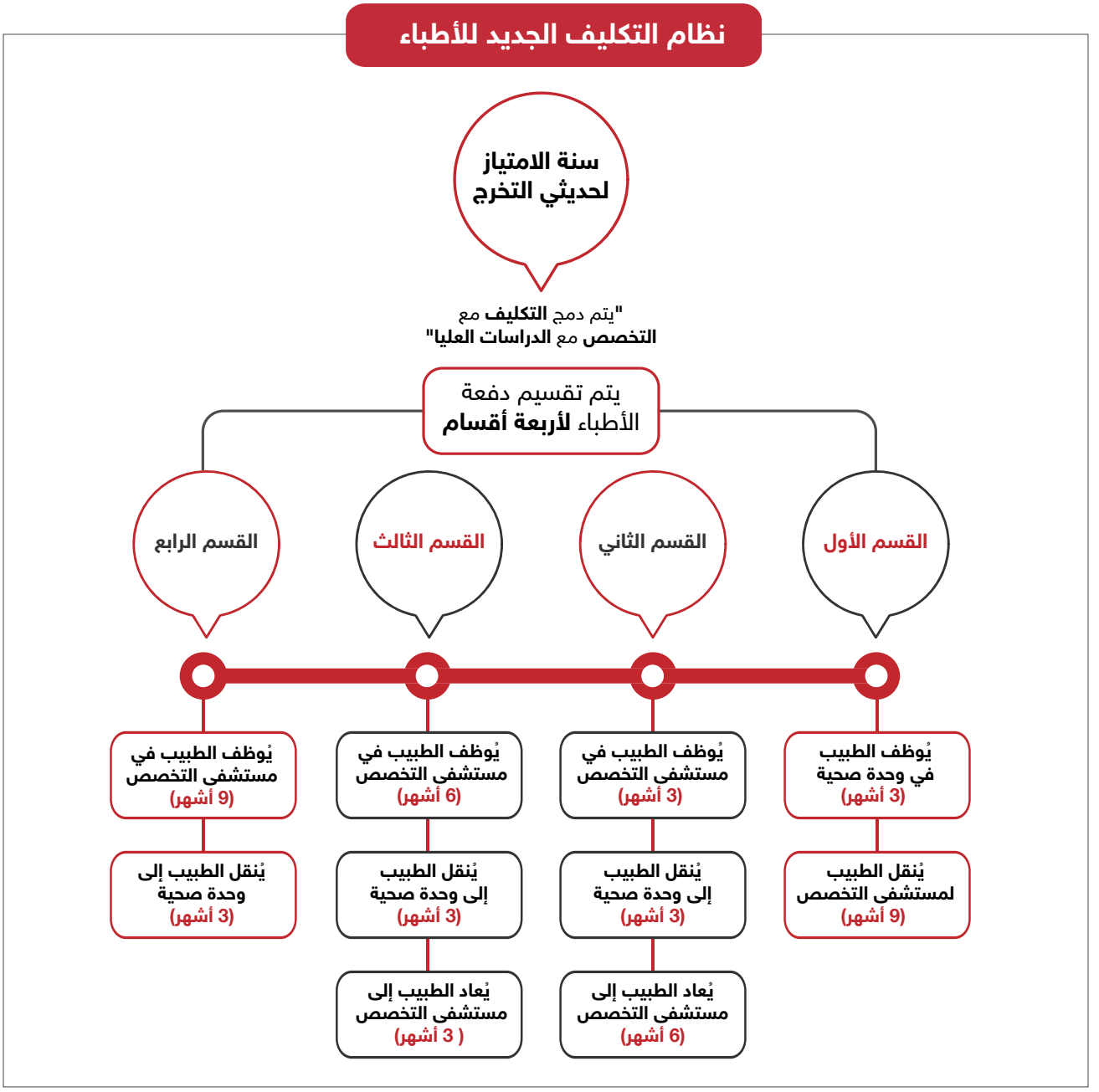

• سيعمل ربع الخريجين فقط في الوحدات الصحية على مستوى الجمهورية، وبالتالي سيزيد العجز الموجود بالفعل في الأطقم الطبية داخل الوحدات الصحية في القرى والمحافظات.

• سيؤدي تناوب الأطباء بين الوحدة الصحية ومستشفيات التخصص إلى حدوث فجوة في البرنامج التدريبي للأطباء، فالطبيب داخل الوحدة الصحية يكون ممارسًا عامًّا، أما في المستشفى، وبعد الالتحاق ببرنامج الزمالة، يصبح مساعد أخصائي؛ فيصبح من الصعب إعادة الطبيب إلى الوحدة الصحية، وخصوصًا بعد بدئه في دراسة التخصص، لما لهذا الانقطاع من تأثير سلبي على مستوى الطبيب في إتقان مجال التخصص.

• الطاقة الاستيعابية لبرنامج الزمالة المصرية تتراوح بين ألفين إلى ثلاثة آلاف طبيب سنويًّا، مما يجعل من الصعب استيعاب كافة الخريجين من كليات الطب، والبالغ عددهم سنويًّا حوالي 9 آلاف طبيب.

- تفاقمت هذه الأزمة أثناء مكافحة الدولة لجائحة فيروس كورونا المستجد خلال الأشهر السبعة الماضية، مع رفض حوالي 7000 آلاف طبيب استلام التكليف على النظام الجديد في شهر مارس 2020، مما زاد العجز الموجود في الأطقم الطبية داخل المستشفيات لعلاج المصابين بالفيروس. وبادرت وزارة الصحة لحل تلك الأزمة من خلال اقتراح مسارين جديدين لتكليف الأطباء، هما: تكليف الأطباء في أحد التخصصات الطبية مع إلحاقهم ببرنامج الزمالة المصرية فور استلامهم التكليف، وتكليف الطبيب كممارس عام بمستشفيات وزارة الصحة والسكان، طبقًا لاحتياجات الوزارة وذلك لمدة عامين، على أن يتم السماح لمن يرغب في التقدم للزمالة المصرية في مختلف التخصصات بعد عام من العمل الفعلي.

- واجهت تلك المسارات رفضًا من قبل الأطباء، وأصرّوا على موقفهم بالعودة إلى نظام التكليف القديم، وما زال الخلاف قائمًا بين وزارة الصحة والأطباء؛ الأمر الذي يتطلب تدخلًا سريعًا من قبل القيادة السياسية، لا سيما مع استمرار القلق العالمي بشأن فيروس كورونا المستجد، والدور المحوري الذي يقوم به الأطباء في التصدي للجائحة، واتجاه بعض البلدان لاستقطاب الحاصلين على بكالوريوس الطب للحصول على تأشيراتها والعمل بها؛ لذا يجب على الدولة المصرية التدخل للمحافظة على قوتها البشرية من الأطباء عبر الإسراع بحل هذه المشكلات لتطوير قطاع الرعاية الصحية.

# تطور سكك حديد مصر.. المؤشرات والمشروعات

**نال مرفق السكك الحديدية نصيبًا من حركة التنمية في مصر، فمنذ عام 2014 تم وضع خطط تطويرية تُعد الأكبر في تاريخ هذا المرفق الحيوي، للارتقاء ببنيته التحتية من محطات وأنظمة تحكّم على طول الخطوط، كما تم عقد صفقات كبرى لتطوير أسطول القاطرات والعربات، ما انعكس في تحسّن مستوى خدمات السكك الحديدية خلال الآونة الأخيرة.**

## مؤشرات التحسن

- رَصَدَ مؤشر التنافسية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي" التطور الذي شهده مرفق السكك الحديدية مؤخرًا، ما أدى إلى ارتفاع الترتيب العالمي للسكك الحديدية المصرية من المركز 78 في أواخر عام 2014 إلى المركز 50 في نهاية عام 2019. كما رصدت تقارير محلية التطورات في هذا المرفق. فمنذ مارس 2019، وعلى مدار 17 شهرًا سجلت تقارير الحركة في هيئة السكك الحديدية حالة انتظام شبه تامة في مواعيد انطلاق ووصول الرحلات.

- أظهرت الإحصاءات الرسمية انخفاضًا في عدد حوادث السكك الحديدية، ففي الفترة ما بين مارس وديسمبر 2019 سجلت الإحصاءات 1550 حادثًا، بنسبة انخفاض قدرها 5% عن عدد الحوادث في الفترة ذاتها من العام السابق عليه. بموازاة ذلك، انخفض عدد الضحايا والإصابات الناتجة عن تلك الحوادث إلى 72 ضحية، بعد أن كانت 120 في عام 2018، بنسبة انخفاض قدرها 40%. ويُعزَى ذلك التحسن إلى تطوير التشغيل اليومي والبنية التحتية وأسطول العربات.

## تطوير التشغيل اليومي

- منذ بداية الربع الثاني من عام 2019، اتخذت هيئة السكك الحديدية سلسلة من الإجراءات الحازمة لضبط مواقيت الرحلات، وحرصت في الفترة ما بين مارس 2019 ومارس 2020 على إطلاق نشرات يومية توضح مواقع ومدد التأخيرات المتوقعة على كافة خطوط السكك الحديدية، حيث شهدت تلك الفترة ذروة أعمال التطوير الهندسي والفني للخطوط الرئيسية، وهو ما أدى أحيانًا لبطء حركة القطارات.

- نجحت هيئة السكك الحديدية في تسهيل الحصول على التذاكر، وتقليل نسب التزاحم على شبابيك البيع داخل المحطات الرئيسية، وذلك من خلال استحداث منافذ "أكشاك" لبيع التذاكر خارج المحطات، كما دشنت الهيئة تطبيقًا إلكترونيًّا "ONLINE APPLICATION"، يتيح اختيار المقعد والحجز والدفع عن طريق الإنترنت، وإن كان هذا التطبيق يعاني من مشكلة تسويقية تتمثل في عدم دراية مستخدمي خدمات السكك الحديدية بوجوده وكيفية الاستفادة من خدماته.

- استحدثت هيئة السكك الحديدية برامج تدريب وتأهيل عاجلة، لتوعية الموظفين المتعاملين مع الجمهور سواء في المحطات أو داخل القطارات، بحقوقهم وواجباتهم تجاه المواطن، وكيفية إدارة المواقف الخطرة والحساسة بشكل احترافي. ومن أجل إعداد جيل جديد من عمال وفنيي السكك الحديدية المدربين على مستوى عالٍ، دشّنت الهيئة، في الربع الثالث من عام 2019، معهدًا خاصًّا بتكنولوجيا السكك الحديدية. وفي الوقت نفسه، حرصت الهيئة على صيانة مواردها المالية من الإهدار، من خلال تشديد الرقابة على التزام الركاب بدفع التعريفة، بالإضافة لرفع قيم الغرامات على المتهربين.

## تطوير البنية التحتية

- منذ عام 2017 تم البدء في تنفيذ مشروع ضخم لتطوير 262 محطة سكة حديد، تم الانتهاء من تطوير 168 منها بنهاية عام 2019، وبلغت قيمة هذا المشروع 1.7 مليار جنيه، فيما ينتظر أن يتم الانتهاء من المحطات الباقية خلال العام الحالي. بموازاة ذلك، جرى تنفيذ عدد من المشروعات التي تهدف لزيادة درجات الأمان، وسهولة الحركة على كافة الخطوط، فكانت البداية بمشروع لتطوير المئات من المزلقانات، والمباني وأنظمة التحكم والإنذار لكل مزلقان، وقد انتهت الأعمال بالفعل لبعض منها، فيما يجري العمل على عددٍ آخر.

- تم إطلاق مشروع لتحديث نظم الإشارات على السكك الحديدية، بتحويلها من النظام الميكانيكي القديم إلى نظامٍ إلكتروني متقدم، ويمتد المشروع على طول 989 كم من السكك، وبتكلفة تفوق المليار دولار. ويتقاسم تنفيذ المشروع ثلاث شركات عالمية، هي: سيمنس، وألستوم، وتاليس. وعلى الرغم من الإنجاز الذي بدأ هذا المشروع في تحقيقه، حيث دخلت العشرات من أبراج التحكم المحدثة للخدمة؛ إلا أن المعلومات حول خطة التمويل ومواعيد التنفيذ والتسليم غير منشورة، مما قد يوحي بوجود معوقات إدارية ومالية تبطئ من وتيرة تنفيذ المشروع.

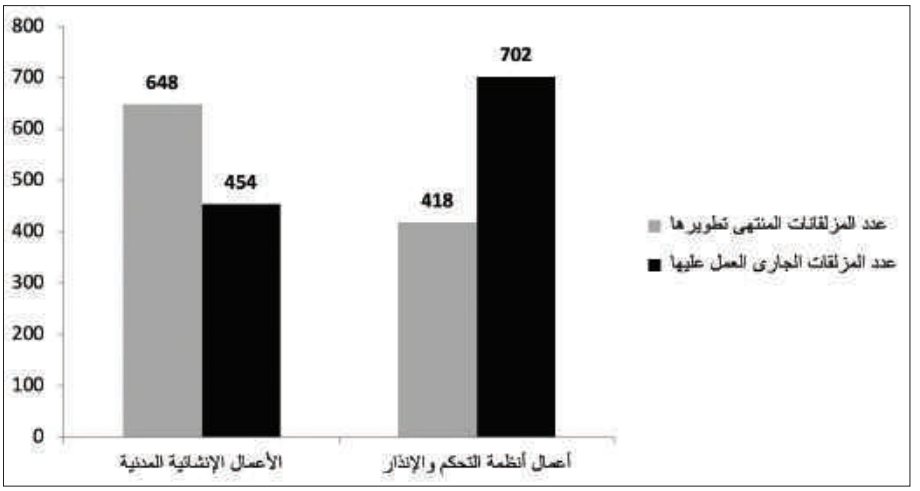


**عدد وحالة المزلقانات «المنتهي تطويرها / الجاري العمل عليها» حتى الربع الأول من 2020**

المصدر: البيانات الدورية الصادرة عن وزارة النقل.

- تقوم هيئة السكك الحديدية حاليًّا بتطوير عدد من الكباري العلوية المخصصة للسكك الحديدية، ومن أبرزها تطوير كوبري إمبابة على النيل الذي انتهت أعمال تطويره في يوليو الماضي، وأيضًا تطوير كوبري الفردان وازدواجه على المجرى الملاحي لقناة السويس، كما أن ورش الصيانة كان لها نصيب من التطوير خلال الفترة الماضية، حيث جرى العمل على رفع كفاءة 4 ورش رئيسية، وهي عنابر بولاق التابعة لشركة "إيرماس"، وورش التبين بحلوان وكوم أبو راضي بمحافظة بني سويف والفرز بالقاهرة.

## تطوير العربات والقاطرات

- تمتلك هيئة السكك الحديدية -وفق الإحصاءات الرسمية- أكثر من 3000 عربة قطار متنوعة يحتاج 1600 منها إلى رفع الكفاءة والتجديد، وهو ما يجبر الهيئة على العمل بحوالي 40% فقط من طاقة العربات. لهذا، سارت الهيئة في محورين متوازيين لتطوير طاقة أسطولها:

- **المحور الأول:** تأهيل وصيانة عدد من عربات الركاب بالقدرات المحلية المتاحة، لهذا تعاقدت الهيئة مع مصنع سيماف من أجل تطوير 400 عربة ركاب من الدرجة الثالثة، وبدأ هذا الأخير في توريد العربات المطورة منذ نهاية العام الماضي، كما أسندت الهيئة عقد تأهيل 90 عربة مكيفة من الدرجتين الأولى والثانية لورش كوم أبو راضي التابعة لها، وقد تم الانتهاء من تنفيذ عملية تأهيل تلك العربات، ودخلت بالفعل إلى الخدمة تحت اسم قطارات "VIP".

• **المحـور الثانـي:** إبـرام عـددٍ مـن الصفقـات لتوريـد مئـات العربـات الجديـدة، حيـث تعاقـدت الهيئـة مـع التحالـف الروسـي المجـري "ترازمـاش هولدنـج" مـن أجـل توريـد 1300 عربـة قطـار مخصصـة للركـاب، وبقيمـة إجماليـة بلغـت مليـارًا و16 مليونًـا و50 ألـف يـورو، وتـم بالفعـل توريـد 33 عربـة مـن تلـك الصفقـة، فيمـا سـتصل باقـي العربـات علـى دفعـات، كمـا تـم الاعتمـاد علـى التصنيـع المحلـي فـي جـزء مـن تلـك الصفقـات، حيـث تعاقـدت الهيئـة مـع مصنـع سيمـاف مـن أجـل تصنيـع 375 عربـة بضائـع متنوعـة، وبـدأ المصنـع فـي تسـليم دفعـات منهـا بالفعـل.

- وقّعـت الهيئـة صفقـة هامـة مـع شـركة "General Electric" مـن أجـل توريـد 110 قاطـرات جديـدة، بالإضافـة لإصـلاح 81 قاطـرة معطلـة منـذ 2010، وبلـغ معـدل الإنجـاز فـي تلـك الصفقـة أكثـر مـن 40%، حيـث ورّدَتَ الشـركة 70 قاطـرة جديـدة، فيمـا قامـت بإصـلاح 7 قاطـرات قديمـة، ولقـد أدت محصلـة تلـك المجهـودات، سـواء فـي توريـد أو تطويـر العربـات والقاطـرات، إلـى إعـلان الهيئـة فـي أواخـر يوليـو الماضـي عـن دخـول 38 قطـارًا جديـدًا إلـى خطـوط السـكك الحديديـة، ومـن المنتظـر أن تتضاعـف أعـداد تلـك القطـارات الجديـدة خـلال الأشـهر المقبلـة.

# قضايا نوعية

**تقديرات مصرية**

دورية نصف شهرية

السنة (1) - العدد ( 8 ) - 15 أغسطس 2020

www.ecsstudies.com

- نحو رؤية متكاملة لملف المصريين العاملين بالخارج
- مصر وإدارة أزمة كورونا.. دروس وخبرات مستفادة
- الاستثمار الأجنبي المباشر بمصر.. تطورات وعوائق
- جوانب القوة والضعف في بيئة الأعمال المصرية

# نحو رؤية متكاملة لملف المصريين العاملين بالخارج

**يشكل المصريون العاملون في الخارج أحد مصادر القوة المصرية، ليس فقط لجهة ما يقومون به من تحويلات مالية، وإنما لدعم الصورة الخارجية المصرية، كونهم وسطاء سمعة لبلدهم. وبرغم اهتمام الدولة بهذا الملف على صعيد حل مشكلات العاملين في الدول، والحفاظ على ارتباطهم سياسيًّا واقتصاديًّا بالوطن؛ لكن تظل هنالك تحديات تستدعي رؤية مؤسسية أكثر شمولًا وتكاملًا.**

## قوة مصرية كبيرة

- تقدر أعداد المصريين المقيمين بالخارج بنحو 14 مليون مواطن، طبقًا لتقديرات وزارة الهجرة 2019، مع استحواذ المنطقة العربية على النسبة الأكبر، حيث يتواجد بها 65%، وعلى رأسها السعودية، إضافة إلى الجالية المصرية في أوروبا، وإفريقيا، وآسيا، علمًا بأن الرقم الرسمي المعلن هو 9 ملايين، وهم المصريون المسجلون في القنصليات المصرية.

- قرر دستور 2014 في المادة (88) التزام الدولة برعاية مصالح المصريين المقيمين بالخارج، وحمايتهم وكفالة حقوقهم وحرياتهم، وتمكينهم من أداء واجباتهم العامة نحو الدولة والمجتمع، وإسهامهم في تنمية الوطن، لذلك تم إقرار تنظيم القانون لمشاركة المصريين العاملين بالخارج في الانتخابات والاستفتاءات، فضلًا عن إقرار مجلس النواب وجود نواب ممثلين للمصريين بالخارج للمرة الأولى بعدد (8 نواب).

- في سبتمبر 2015، تبلورت الرؤية السياسية بضرورة إعادة وزارة الدولة للهجرة وشئون المصريين بالخارج لتكون معنية بشئون المصريين بالخارج، ووضع الاستراتيجيات التنفيذية والبرامج والمؤشرات القياسية التي تضمن تحقيق المستهدفات المقررة بشأن محور الهجرة وشئون المصريين بالخارج، بدءًا من الدستور المصري،

ورؤية مصر 2030، فضلًا عن استراتيجية التنمية المستدامة في عام 2016 التي اعتمدت على تعزيز التنمية الاقتصادية والبشرية عبر تحفيز مساهمة المصريين في الخارج في خلق مجتمع مبتكر ومعتمد على المعرفة.

- بلغت تحويلات المصريين العاملين في الخارج 21.5 مليار دولار في الفترة ما بين أول يوليو 2019 إلى آخر مارس 2020، بزيادة تقترب من 20% مقارنة بالفترة نفسها عن العام المالي السابق، وفقًا للبنك المركزي المصري، وتتعدى أهمية هذه التحويلات كونها مصدرًا رئيسيًّا للنقد الأجنبي، إذ إنها تقلل أيضًا فجوة التمويل التي تلزم عملية الاستثمار والتنمية في مصر.

- يتجاوز حجم تحويلات المصريين العاملين في الخارج خلال الفترة المشار لها حصيلة الصادرات السلعية التي بلغت 20.9 مليار دولار، كما أنها تعادل أربعة أمثال صافي الاستثمار الأجنبي، الذي بلغ 5.9 مليارات دولار، وأكثر من ضعف الدخل الكلي للسياحة والسفر الذي بلغ 9.5 مليارات دولار، وتساوي تقريبًا 5 أمثال إيرادات قناة السويس التي بلغت 4.4 مليارات دولار، وثلاثة أمثال كل صادرات البترول والغاز والمشتقات البترولية التي بلغت 7.3 مليارات دولار، وأكثر من حصيلة الصادرات غير البترولية (الذهب، والأسمدة، والكيماويات، والبرتقال، والبطاطس، والفراولة، والقطن، والملابس، والأقمشة، والجلود، والأدوية، وغيرها) التي بلغت 13.6 مليار دولار. مع ملاحظة أن حجم التحويلات، قد يتضمن مدخرات ومكافآت نهاية خدمة لمصريين انتهت عقودهم في الخارج.

## تحديات أساسية

- **التحدي المؤسسي:**

  - يوجد العديد من الاختصاصات المتداخلة بين العديد من مؤسسات الدولة ذات الصلة بملف العاملين المصريين في الخارج، وعلى رأسها القوى العاملة، والخارجية والهجرة، دون وجود آليات مؤسسية واضحة لتحديد الاختصاصات والتكامل في تحقيق الأهداف المرجوة، كما لا توجد روابط مؤسسية تيسر الربط بين المصريين العاملين بالخارج والمؤسسات الخدمية داخل الدولة المصرية.

  - غلبة سياسة الفعل ورد الفعل عند التعامل مع مشكلات العاملين في الخارجي، فضلًا عن اقتصار الأمر على مجموعة من الأنشطة والمؤتمرات والمشروعات التي يتم تنفيذها بالتعاون مع الجهات الوطنية والدولية ذات الصلة بقطاع الهجرة وشئون المصريين بالخارج.

  - عدم وجود خريطة واضحة، وأرقام موثقة، وسبل تواصل ميسرة ومفعلة، سواء على المستوى التقليدي، أو على المستوى الإلكتروني، بين الأغلبية العظمى من المصريين العاملين بالخارج والقنصليات المصرية.

  - عدم وجود دراسات مقارنة كافية عن تجارب الدول الأخرى في سبل التعامل مع المغتربين أو المهاجرين، أو تعاون مؤسسي بين دول الجنوب لتبادل الخبرات، والدفاع عن الحقوق المشتركة من أجل رفع الوعي بحقوق وواجبات العاملين بالخارج.

- **التحدي الاقتصادي:**

• عـدم وجـود رؤيـة اقتصاديـة حقيقيـة للاسـتفادة مـن إمكانيـات المصرييـن بالخـارج فـي جهـود التنميـة بالدولـة، بخـلاف تقلـص دور المصرييـن بالخـارج فـي دعـم رؤيـة الدولـة والقضايـا المحليـة والإقليميـة فـي المجتمعـات التـي ينتشـرون بهـا بكافـة أنحـاء العالـم.

• عـدم توافـر الخرائـط الاسـتثمارية بشـكل متكامـل يسـمح للمغتـرب بالتعـرف علـى فـرص الاسـتثمار وتشـبيك الفـرص الاقتصاديـة مـع الدولـة المضيـف / المقـر الحالـي لـه، فضـلًا عـن عـدم توفيـر المعلومـات الواضحـة، ببنيـة تحتيـة إلكترونيـة لسـبل اسـتثمار المصرييـن العامليـن بالخـارج فـي بلادهـم.

**التحدي الاجتماعي:**

• حيـث يواجـه بعـض العامليـن المصرييـن فـي الخـارج أحيانًـا سـوء معاملـة مـن أربـاب العمـل، بخـلاف تشـتت الهويـة لـدى الجيـل الثانـي مـن أولاد العامليـن المصرييـن بالخـارج، وعـدم تصحيـح الصـورة النمطيـة عـن التنميـة فـي مصـر.

## اتجاهات التطوير

- إنشـاء قنـوات مسـتدامة لتفعيـل مشـاركة العلمـاء والخبـراء المشـاركين بالخـارج فـي التنميـة المسـتدامة. ووضـع آليـات عمـل بالتعـاون مـع الجهـات الوطنيـة بمـا يحقـق التنميـة المسـتدامة.

- استصدار عدد من التشريعات والقوانين التي من شأنها تعزيز مشاركة المصريين بالخارج في عملية التنمية، وتعزيز أواصر الانتماء بالوطن الأم (قانون تنظيم عمل الجاليات المصرية بالخارج، مظلة تأمينية لرعاية المصريين بالخارج.. إلخ).

- العمل على تطوير البنية التحتية المعلوماتية، وإنشاء قاعدة بيانات للمصريين بالخارج، وإنشاء قاعدة بيانات موحدة من كل الجهات عن المصريين في الخارج تشمل التخصص والسن، وغيرها من البيانات، مما يوفر خارطة كاملة يمكن الاستفادة منها في دعم القرارات الخاصة بالمصريين العاملين بالخارج، مما من شأنه تيسير عملية التواصل والمساعدة في اتخاذ القرار.

- تقييم عملية الاستخدام الاقتصادي الأمثل لتحويلات المصريين العاملين بالخارج، وما إذا يتم جذبها بالشكل الكافي، ووفق أهداف معينة، وطرق التعامل مع تقلبات حجمها بفعل تغير الظروف الاقتصادية في البلدان المستقبلة.

- العمل على إتاحة قواعد بيانات حقيقية، ميسرة، ومتفاعلة تعبر عن فرص الاستثمار والتصدير المتاحة، مما يُسهم في عملية التنمية المحلية، مع توفير آليات لتلقي شكاوى المصريين العاملين بالخارج، وسرعة الاستجابة لحل المشاكل والشكاوى التي يتم تلقّيها عن طريق إنشاء نظام متطور لمتابعتها.

- دعم الهويّة المصرية لأبناء الجيلين الثاني والثالث من أبناء المصريين بالخارج بآليات تتناسب مع العصر.

- تحفيز زيادة التحويلات، والعمل على رفع الوعي بطرق التحويل الآمنة، مع تفعيل الخدمات المصرفية ومكاتب البريد المصرية، مع العمل على إطلاق مبادرات هادفة من شأنها زيادة السياحة الوافدة من المصريين بالخارج.

- الاستعانة بالمصريين في الخارج في رصد سلوكيات الشعوب المختلفة، ودراسة الأسواق الأجنبية واحتياجاتها من المنتجات المختلفة لفتح أسواق جديدة للمنتجات المصرية.

- دراسة تجارب الدول المصدّرة للعاملين بالخارج، والسياسات التي تتخذها للمحافظة على حقوق وكرامة أهلها في البلدان المستقبلة، بل والتنسيق بين الدول في هذا الشأن.

- وضع استراتيجية متكاملة لملف المصريين العاملين بالخارج، مع وضع سياسات عامة وخطط تنفيذية لهذه الاستراتيجية.

# مصر وإدارة أزمة كورونا.. دروس وخبرات مستفادة

**تبنّت الحكومة المصرية خطة لمواجهة وباء كورونا جمعت بين الإدارة السياسية والفنية والتقنية والطبية للأزمة، حيث استهدفت بناء توازن بين متطلبات الصحة العامة وتسيير الحياة الاقتصادية. واستطاعت الخطة تخفيض الإصابات والوفيات بالوباء، وفي الوقت ذاته عدم إيقاف عجلة الاقتصاد المصري. لكن مع احتمال وجود موجات أخرى من الوباء، ثمة دروس مستفادة من الأزمة الراهنة تحتاج إلى إيلائها أهمية من صناع السياسات، بما يضمن التعاطي الأمثل مع أي جائحة مماثلة في المستقبل.**

## ملف "الرقمنة"

- مع بروز أهمية قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في مواجهة أزمة كورونا، بات ضروريًّا تكريس ذلك التوجه لضمان استدامة ورفع كفاءة الأداء الحكومي، خصوصًا في المجالات الخدمية في مصر، لا سيما مع وجود تجارب في رقمنة المحاكم الاقتصادية. ويتطلب ذلك إتاحة استخدام الإنترنت لجميع المواطنين، مع تحويل معظم الخدمات الحكومية إلى "الرقمنة"، بحيث يمكن إنجازها افتراضيًّا، بما يُقلل من الزحام ويُحقق التباعد الاجتماعي، مع الحرص على التحول الرقمي للأنظمة المصرفية والمالية، والتحوّل إلى قطاع التحويلات والدفع الإلكتروني للمعاملات المصرفية والمالية، وكذلك تطوير قطاع التجارة الإلكترونية وخدمات توصيل المنتجات إلى المنازل.

- ثمّة أهمية للتوسع فيما بات يُعرف بـ"السياحة الإلكترونية" التي تقوم على إنشاء بوابة إلكترونية لنقل جميع معالمنا السياحية إلى العالم بطرق تكنولوجية مختلفة يستطيع من خلالها السائح أن يتجول داخل المنطقة أو المزارات السياحية، عبر الواقع الافتراضي، نظير دفع رسوم محددة تذهب مباشرة إلى خزانة الدولة. وكذلك قد يكون مفيدًا إنشاء منظومة صحية إلكترونية تقوم على فكرة الاستشارات الطبية عن بعد، بما يحقق مبدأ التباعد الاجتماعي من جهة، ويدعم المجتمع والمواطن من جهة أخرى.

- التفكير في "استمرارية" نظام التعليم عن بعد، بحيث تتكامل وتدمج مع نظام التعليم التقليدي، ما من شأنه إعطاء منظومة التعليم المرونة الكافية للتعامل مع الظروف المختلفة، وإنتاج نوعية جديدة من الخريجين المتميزين غير النمطيين، بما يؤهل هؤلاء لوظائف المستقبل وكذلك سوق العمل المستقبلي المبتكر وغير النمطي.

## ملف الصحة

- لجأت الدولة المصرية إلى استراتيجية قامت على سياسة الاستجابة المبكرة وتسطيح منحنى الإصابات بكورونا، والوصول إلى ذروة الإصابات في وقت أطول. والحقيقة أن هذه الاستراتيجية قد ساهمت في عدم انهيار المنظومة الصحية المصرية رغم محدودية الموارد، مقارنة بالدول المتقدمة التي انهارت منظوماتها.

- مع اضطلاع الأطقم الطبية والعاملين بوزارة الصحة بدور كبير في أزمة كورونا، كونهم الأكثر عرضة للخطر، ثمّة أهمية للعناية بالصحة النفسية لكافة العاملين في القطاع الطبي على المديين القريب والبعيد، خاصة وأن الحرب ضد فيروس كورونا تبدو معركة طويلة الأمد. ويقتضي ذلك أيضًا إعادة النظر مرة أخرى في أوضاعهم المادية، فضلًا عن تأمين المستشفيات بالشكل الكافي بسبب حوادث الاعتداء عليهم، وتوفير التدريب الجيد لكافة الطواقم الطبية. كل هذه الأمور ستشجع الأطباء على العمل في القطاع الحكومي، وعدم الهجرة للخارج أو للقطاع الخاص.

- تسريع وتيرة مبادرة (100 مليون صحة) التي أطلقها رئيس الجمهورية لتشمل كافة محافظات مصر، مع ضرورة التوسع في تطبيق منظومة التأمين الصحي الشامل التي كشفت الأزمة عن مدى فاعليتها في إصلاح المنظومة الصحية، وزيادة الاهتمام بقطاع الرعاية الصحية والدوائية وإنتاج اللوازم العلاجية. وتبدو أهمية ذلك في ظل ما كشفته أزمة كورونا من ارتفاع أسعار خدمة القطاع الطبي الخاص، وإعلائه اعتبارات الربح على البعد الإنساني ومبدأ المسئولية المجتمعية.

- إعادة النظر في العلاقة بين القطاعات الصحية الثلاثة (الحكومي، والأهلي، والخاص)، بما يضمن منظومة للتعاون والتنسيق بين القطاعات الثلاثة، لا سيما في وقت الأزمات والطوارئ، أو حتى وضع هذه القطاعات مع القطاع الحكومي تحت تصرف الحكومة طوال فترة الأزمة.

- في ضوء التوقعات باستمرار أزمة كورونا، ثمة أهمية لوضع ميثاق جديد يعزز التعاون بين مؤسسات الدولة والمجتمع المدني، مع تشجيع الدولة لتأسيس العديد من جمعيات المجتمع المدني الإغاثية، حيث لا توجد سوى جمعية الهلال الأحمر، علمًا أن مفهوم الإغاثة لا يقتصر على تقديم المساعدات الاجتماعية والمالية أو توفير مأوى، فالتعامل الإغاثي تتعدد أوجهه ومستوياته قبل وأثناء وما بعد الأزمة، عبر أدوار اجتماعية ومالية وثقافية ونفسية.

## تجديد الخطاب الديني

- أبدت المؤسسات الدينية اهتمامًا ملحوظًا بمواجهة أزمة كورونا؛ إلا أن هذا لا يمنع وجود بعض الإشكاليات التي ثارت في الشارع المصري إزاء هذا الملف، وإجراءات الدولة عمومًا فيما يتعلق بممارسة الشعائر الدينية، وهو الجدل الذي عزّزه وأثاره تلقّف هذه القرارات من قبل مجموعة من الدعاة المتشددين، حيث رفضوها عبر نشر مفاهيم غير منطقية، سعيًا منهم لاستغلال المكون الديني في المجتمع المصري، بما يخدم فكرة إضعاف موثوقية الخطاب الديني الرسمي لدى المجتمع، ناهيك عن الإشكالات البنيوية العديدة التي تواجه الخطاب الديني الرسمي، وهو ما ينعكس على قضاياه وأطروحاته.

- في ضوء جدل الخطاب الديني وأزمة كورونا، من المهم تبني مشروع قومي تُشرف عليه لجنة من كبار العلماء والباحثين والمثقفين الذين يختارهم حكماء الدولة ومستشارو الرئيس، بحيث يتم وضع ملف تجديد الخطاب الديني كمشروع قومي. ويقترح أن يعمل المشروع بشكل عاجل على تأهيل القائمين على الخطاب والشأن الديني من الناحية المعرفية بالعلوم المعرفية والاجتماعية المختلفة، وذلك بما يضمن بلورة خطاب ديني منضبط ومعتدل في مقابل الخطابات المتطرفة التي تتبناها تيارات التطرف والعنف والإرهاب. ويركز هذا الخطاب على "أنسنة الخطاب الديني" بما يُعزز قيم التعايش والسلام والمواطنة، ويطور قوالب جديدة لطرح الرؤى الشرعية، بشكل يتناغم مع التطورات التكنولوجية ووسائل العرض الحديث للمحتوى.

- الالتفات عند تجديد الخطاب الديني إلى حَمَلَة الماجستير والدكتوراه، خصوصًا من الكليات العامة غير الأزهرية كالآداب والدراسات الإسلامية أو دار العلوم أو غيرها ممن تتقاطع دراستهم مع العلوم الاجتماعية من ناحية، والعلوم الشرعية والدينية من ناحية أخرى، بحيث يتم جعلهم جزءًا من هذا المشروع القومي بالتنسيق بين وزارات التربية والتعليم (من خلال تعزيز حضورهم فيما يتعلق بتدريس مادة التربية الدينية) والتعليم العالي والثقافة (جعلهم جزءًا من المشاريع الثقافية للدولة) والأوقاف (إعطاؤهم مساحة للحضور والتفاعل مع الملف الديني بما يحملونه من رؤى وأفكار تخدم ملف التجديد وتواجه التطرف والإرهاب) والإعلام.

# الاستثمار الأجنبي المباشر بمصر.. تطورات وعوائق

**تعد مصر إحدى نقاط الجذب للاستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا، لا سيما وأن الدولة سعت في الأعوام الماضية إلى توطيد الاستقرار الأمني والسياسي، وتحسين المناخ الاستثماري، وتنفيذ إصلاحات اقتصادية منذ نوفمبر 2016، ما عزّز ثقة المستثمرين في الاقتصاد المصري. لكن مع ذلك تبقى هنالك عوائق أساسية أمام الدول المستثمرة في السوق المصرية.**

## تزايد المكانة الاستثمارية

- وصل إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا إلى 45.4 مليار دولار خلال عام 2019، بما يمثل تراجعًا بنحو 10.3% على أساس سنوي، ورغم ذلك استطاعت مصر أن تتبوأ مركزًا متقدمًا بين الدول الإفريقية في ظل حفاظها على مكانتها كوجهة أولى للاستثمار الأجنبي في القارة، على مدار العام المنصرم وللسنة الثالثة على التوالي. إذ أظهرت بيانات "الأونكتاد" (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية) ارتفاع حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر بنحو 11% ليصل إلى 9 مليارات دولار، وهو ما يمثل 20% من إجمالي حجم الاستثمار في القارة. يليها جنوب إفريقيا والكونغو، فيما احتلت نيجيريا وإثيوبيا المرتبة الرابعة والخامسة على الترتيب.

**تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للقارة الإفريقية في عام ٢٠١٩**

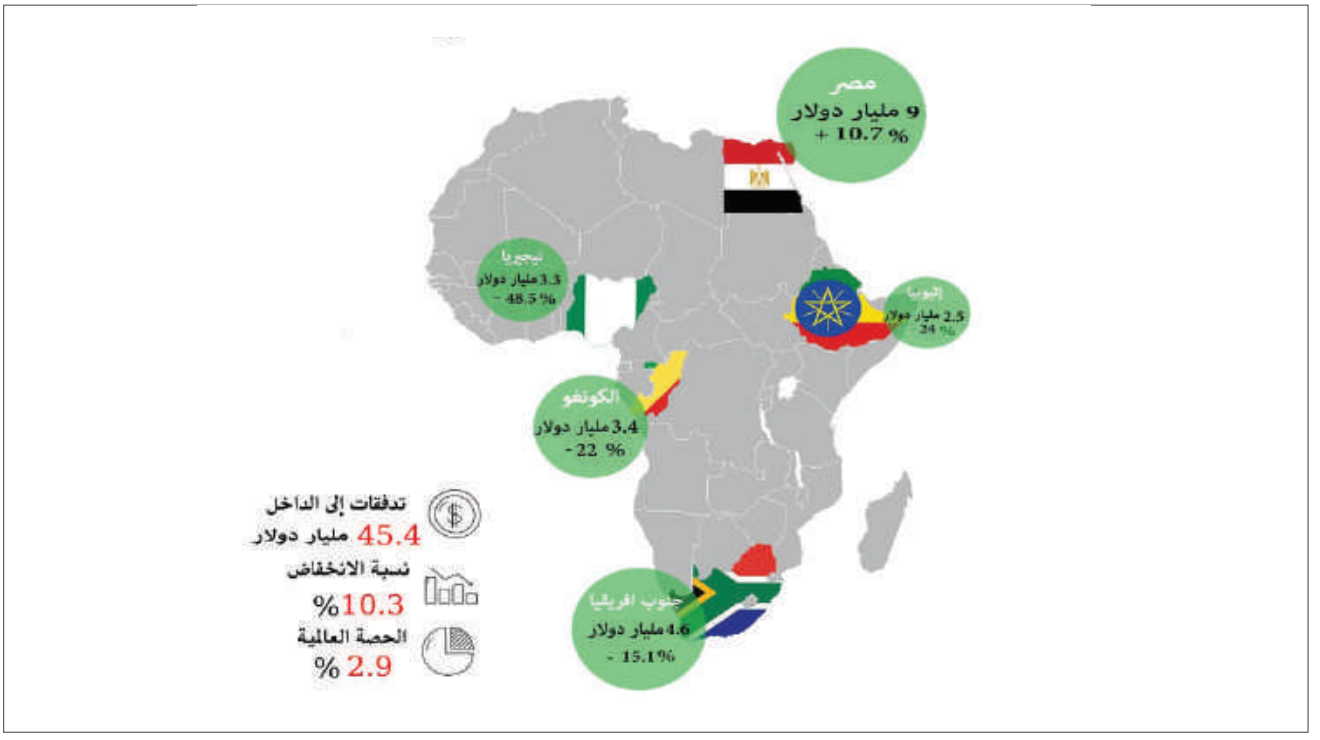


Source: UNCTAD, World Investment Report, 2020

- تتوقع الأونكتاد انخفاض الاستثمارات الأجنبية المباشرة بما يتراوح ما بين 25% و40% بسبب إجراءات إغلاق الاقتصادات والقيود المفروضة على الحركة والسفر نتيجة لجائحة كورونا، ومع سيادة حالة عدم اليقين حيال آفاق الاقتصاد العالمي، فمن المرجح أن يتم تأجيل أو تعليق عددٍ لا بأس به من المشروعات الاستثمارية المُعلن عنها أو المخطط لها.

- تحسنت صورة مصر كمتلقٍّ للاستثمار الأجنبي في تقارير المؤسسات الدولية خلال العام الماضي بفضل الجهود الحكومية المبذولة منذ عام 2016 وحتى الآن، وتجلى ذلك في رفع تصنيفها في عدد من المؤشرات، **من أهمها ما يلي:**

  - **مؤشر مخاطر الدول،** رفعت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، في فبراير 2020، تصنيف مصر في مؤشر مخاطر الدول إلى المستوى الخامس بدلًا من السادس بسبب سعي الحكومة المصرية إلى توفير بيئة داعمة للاستثمار والأعمال، ومحاولة التغلب على العوائق المفروضة أمامها بما ساعدها على جذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

  - **مؤشر سهولة الأعمال،** حيث تقدمت مصر ستة مراكز في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2019 الصادر عن البنك الدولي لتحتل المركز الـ116 من أصل 190 دولة، حيث رصد التقرير قيام الحكومة بتبسيط الإجراءات في أربعة مؤشرات، هي: **1-** مؤشر تأسيس الشركات حيث تقدمت مصر تسعة عشر مركزًا على مستوى العالم. **2-** مؤشر الحصول على الكهرباء الذي سجل تحسنًا بنحو 19 مركزًا أيضًا في ظل تطوير البنية الأساسية لإنتاج وتوزيع الكهرباء، وحل مشكلة انقطاع التيار الكهربائي. **3-** مؤشر حماية صغار المستثمرين، حيث تقدمت مصر فيه بمقدار 15 مركزًا. **4-** مؤشر سداد الضرائب، حيث شهد تقدمًا بثلاثة مراكز. وذكر التقرير أن مصر جاءت من بين نحو 25 دولة على مستوى العالم من حيث عدد الإصلاحات، وهو ما يعكس استدامة التزام الحكومة بتحسين مناخ الاستثمار.

  - **تقرير التنافسية العالمي،** حيث أظهر تقرير التنافسية العالمية لعام 2019 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي تقدم مصر مرتبة واحدة إلى المركز 93 من إجمالي 141 دولة، كما ارتفع ترتيب مصر في مؤشر حجم السوق لتحتل المركز 23 عالميًّا بسبب القوة البشرية التي تتميز بها.

## الدول المستثمرة والقطاعات الجاذبة

- استطاعت مصر أن تجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من كثير من بلدان العالم بفضل تحسن الأوضاع الاقتصادية، وبدعم من الزيادة السكانية وارتفاع الطلب المحلي والثقافة الاستهلاكية لدى الشعب المصري؛ إذ يعتمد الناتج المحلي الإجمالي على الاستهلاك باعتباره داعمًا رئيسيًّا للنمو الاقتصادي.

**صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر ما بين 2009 و2019 (مليار دولار)**

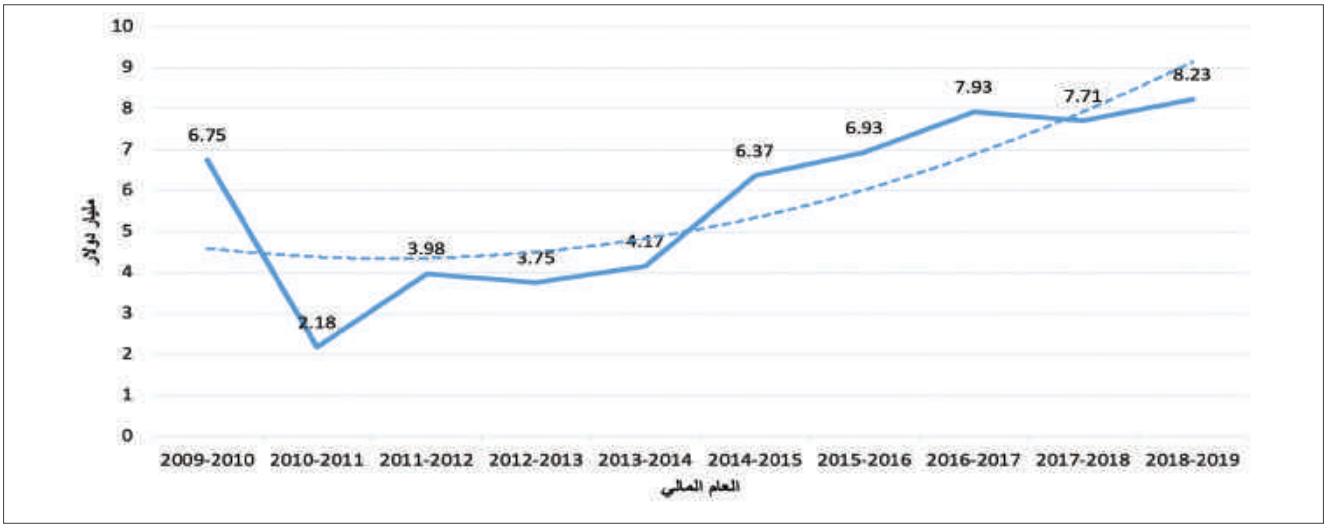


المصدر: البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، مايو 2020.

- يبين هذا الشكل أن الاتجاه العام لصافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة جاء موجبًا، فيما يلاحظ انخفاض قيمة الاستثمارات خلال العام المالي (2010-2011) إلى أدنى مستوياتها بضغطٍ من عدم الاستقرار السياسي الناجم عن ثورة 25 يناير 2011، لترتفع بعد ذلك -لا سيما عقب تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي- إلى مستويات أعلى من المعدلات التي وصلت إليها قبل الثورة عند 8.23 مليارات دولار خلال (2018-2019).

**صافي الاستثمار الأجنبي المباشر فصليًّا في العام المالي 2019-2020 (مليار دولار)**

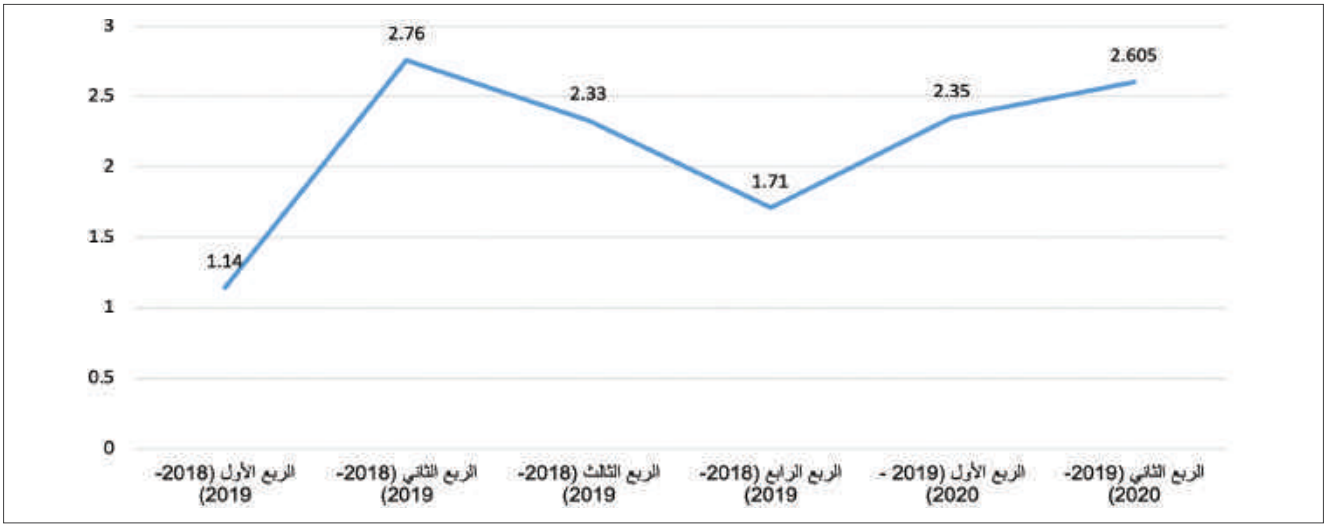


المصدر: البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، مايو 2020.

- يوضح هذا الشكل الأداء الفصلي للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث بدا أن الاتجاه العام متصاعد أيضًا؛ إذ ارتفع صافي الاستثمارات خلال أول ربعين من العام المالي الماضي (2019-2020) ليبلغ 2.6 مليار دولار خلال الأشهر الثلاثة المنتهية في ديسمبر 2019.

**توزيع صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة بحسب أهم الدول**

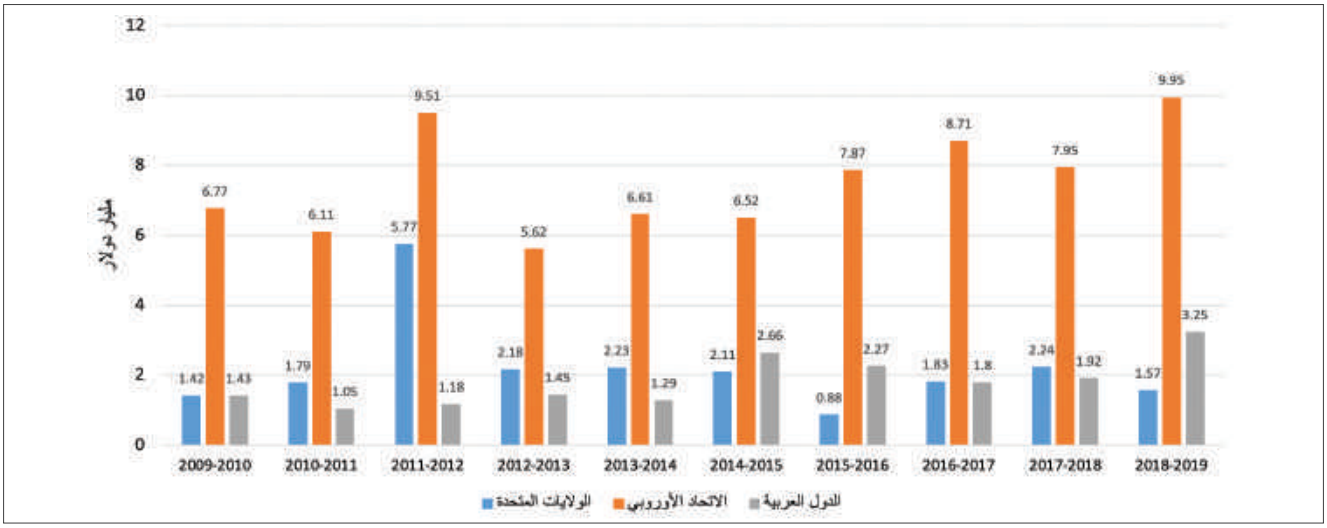


المصدر: البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، يناير 2020.

- يُبين هذا الشكل توزيع الاستثمارات الأجنبية وفقًا لأهم الدول والمناطق، حيث يتبين أن الاتحاد الأوروبي يُعتبر من أهم المناطق المستثمرة في مصر بإجمالي استثمارات وصل إلى 9.95 مليارات دولار خلال 2018-2019، من بينها 6.4 مليارات دولار قادمة من المملكة المتحدة، ولهذا فهي تعتبر أكبر دولة مستثمرة في مصر، فيما تُعد الإمارات أكبر دولة عربية مستثمرة في البلاد حيث ضخت 1.1 مليار دولار في العام المالي 2018-2019. أما عن الولايات المتحدة، فيلاحظ تراجع حجم الاستثمارات الأمريكية المباشرة في مصر خلال العام الماضي إلى 1.57 مليار دولار مقارنة مع 2.24 مليار دولار في العام السابق عليه.

## التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (%) - الربع الأول من (2019-2020)

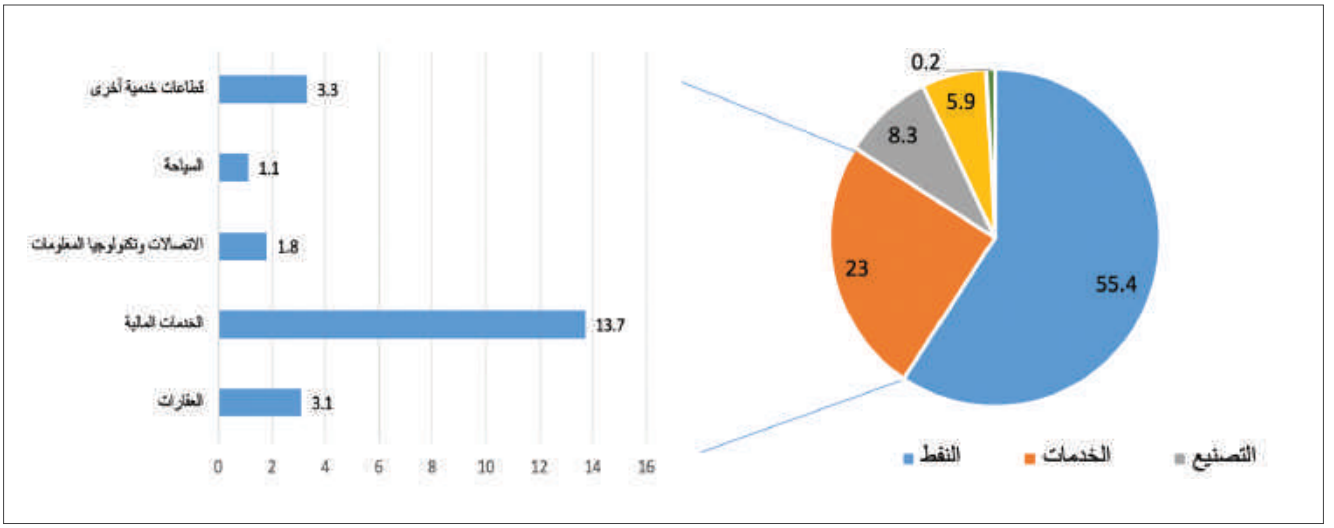


Source: Central Bank of Egypt, External Position of the Egyptian Economy, July/September 2019/2020

- يوضح هذا الشكل القطاعات الجاذبة للاستثمارات في مصر، حيث يعد قطاع النفط الأكثر جذبًا للاستثمار الأجنبي المباشر، إذ يستحوذ على نسبة تتجاوز 55% من إجمالي الاستثمارات حتى الربع الأول من العام المالي (2019-2020)، يليه قطاع الخدمات بنحو 23% (تتوزع على قطاع الخدمات المالية والعقارات والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بحوالي 13.7% و3.1% و1.8% على التوالي)، فيما يحتل قطاع الزراعة المركز الأخير بنسبة 0.2%.

## عوائق أساسية

- برغم المساعي المستمرة لتحسين الوضع الاستثماري لمصر، لا يزال هناك عدد من العوائق أمام جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والتي يتمثل أهمها في ارتفاع أسعار الفائدة مقارنة بباقي الدول، حيث إن ارتفاع تكلفة التمويل يؤدي إلى عزوف المستثمرين عن ضخ استثمارات جديدة والاتجاه بدلًا من ذلك إلى الاستثمار في أدوات الدين المحلي التي تضمن لهم فوائد ثابتة مع انعدام المخاطرة.

- تشهد مصر ارتفاعات متتالية في أسعار الأراضي والعقارات مما يضع عوائق أمام المستثمر الأجنبي فيما يتعلق بشراء أرض لبناء مشروعه، وصعوبة عمليات التخليص الجمركي، حيث تستغرق الإجراءات الجمركية نحو 28 يومًا.

- يعاني الاقتصاد المصري من البيروقراطية، إلا أن الحكومة تحاول بشتى الطرق التغلب على هذا العائق عبر سن العديد من القوانين واللوائح الهادفة لتبسيط إجراءات الحصول على التراخيص والتصريحات اللازمة لاستكمال المشاريع الاستثمارية.

# جوانب القوة والضعف في بيئة الأعمال المصرية

**على الرغم من أن ريادة الأعمال تسهم في خلق فرص عمل، وزيادة القدرة على الابتكار، وارتفاع الصادرات والنمو الاقتصادي؛ إلا أنها تواجه قيودًا قد تعوق عملية التنمية، لذا من المهم تقييم الوضع الراهن لبيئة الأعمال في مصر من حيث جوانب القوة والضعف، عبر مؤشرين رئيسيين: الأول نضوج ريادة الأعمال، أما المؤشر الثاني فيتعلق بتقرير التنافسية العالمية.**

## مؤشر ريادة الأعمال

- يقيم مؤشر نضوج ريادة الأعمال العربية، الذي أطلق في 2018، مدى قيام الدول العربية بتهيئة المناخ لتعزيز إنشاء الشركات الناشئة وتحقيقها النمو. ويعتمد المؤشر على ستة أبعاد: **1-** رأس المال البشري، أي مستوى مهارات اليد العاملة بما في ذلك نوعية التعليم، وإدارة الموهبة، وأيضًا حقوق العمال والسياسة النشطة في سوق العمل. **2-** المعرفة، أي توزيع المعلومات وتكنولوجيا التواصل، والإنفاق على البحث والتطوير ومستوى الابتكار. **3-** التمويل، أي مدى توفر المنتجات الائتمانية والمالية القادرة على تعزيز إنتاجية الشركات، وسهولة استعمال أنظمة الدفع. **4-** تأسيس الشركة، أي الوقت والكلفة للحصول على التراخيص المطلوبة وتسجيل العقارات، إضافة إلى قدرة السوق على تعزيز مرونة وحيوية القطاع الخاص. **5-** عمليات الشركة، أي العناصر الضرورية لتشغيل الشركة وتنميتها بما في ذلك حماية الملكية الفكرية وصلابة معايير التدقيق المالي، ورفع التقارير، وسهولة التجارة (درجة الهيمنة على السوق وغلبة العقبات التجارية). **6-** البنية التحتية المحلية، أي نوعية ونطاق البنية التحتية الأساسية التي تحتاجها الشركة، مثل: البنية التحتية لوسائل النقل وللمرافق، وانتشار الإنترنت.

- احتلت مصر في تقارير مؤشر نضوج ريادة الأعمال العربية 2019 و2020 المرتبة التاسعة من أصل 14 دولة بتسجيل 2.5 نقطة من 5 في عام 2019 ارتفاعًا من المرتبة العاشرة في 2018، ولكن بتسجيل 2.6 نقطة من 5. وتعبر هذه المرتبة عن ضعف في ثلاثة أبعاد أساسية، هي: المعرفة، ورأس المال البشري، والتمويل. فالشركات تواجه تحديًا عند النمو نظرًا لنقص المهارات والمعرفة المناسبة التي تحتاجها لإدارة الأعمال. كما أن تمويل الشركات من البنوك مقيد لأسباب مختلفة، منها: الافتقار إلى الضمانات، وارتفاع سعر الفائدة، ونقص الإدارة المهنية، وارتفاع مخاطر التخلف عن السداد، والسجلات المالية المحدودة لهذه الشركات.

- يُعد تأسيس الشركات في بيئة الأعمال المصرية أفضل بُعدٍ في مؤشر نضوج ريادة الأعمال، حيث أحرز 3.1 نقاط من 5، وذلك بسبب جهود الدولة في اتخاذ خطوات لإدخال العنصر الرقمي في بعض الخدمات، خاصة دفع الضرائب. كما ألغت بعض المتطلبات الإدارية التي كانت عقبة رئيسية في هذه العملية، ووسعت خدمات مركزها الشامل لإطلاق الشركات. ولكن لا يزال العدد الكبير من اللوائح إحدى العقبات التي تواجه الشركات، وتقلل من قدرتها على البدء أو التوسع، خاصة بالنسبة إلى الشركات التي لديها موارد أقل لتغطية تكاليف التعامل مع هذه اللوائح.

- بخصوص عمليات الشركة، سجلت مصر في مؤشر ريادة نضوج الأعمال 2.5 نقطة خلال عامي 2018 و2019، وهو ما يدل على عدم صلابة معايير التدقيق المالي، والافتقار إلى حماية الملكية الفكرية. أما بالنسبة للبنية التحتية المحلية، فقد أحرزت مصر تقدمًا كبيرًا في هذا البُعد، حيث ارتفع من 2.4 في 2018 إلى 2.9 في 2019، ويرجع هذا لجهود الدولة في تحسين البنية التحتية.

- بشكل عام، يُشير التحسن في مرتبة مصر في مؤشر نضوج الأعمال في 2019 مقارنة بعام 2018 إلى التحسن في بيئة الأعمال، وزيادة جاذبيتها للمستثمرين، فكلما تحسنت بيئة الأعمال وزادت سهولة ممارسة الأعمال ارتفع عدد رواد الأعمال. ومن المتوقع أن تستمر الدولة في النمو بوتيرة أقوى، لا سيما مع جهودها في تبني سياسات لتسهيل ممارسة الأعمال، والنمو في عدد السكان الشباب والمتعلمين.

**مصر في مؤشر نضوج ريادة الأعمال العربية في عام 2019**

| الدولة | المرتبة | رأس المال البشري | المعرفة | التمويل | تأسيس الشركة | عمليات الشركة | البنية التحتية المحلية |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| مصر | 9 | 2.2 | 1.7 | 2.2 | 3.1 | 2.5 | 2.9 |

المصدر: تقرير مؤشر نضوج ريادة الأعمال العربية 2020.

## مؤشر التنافسية العالمية

- يقيّم مؤشر التنافسية العالمية، الذي يطلقه المنتدى الاقتصادي العالمي، مستوى إنتاجية الدولة، وظروف المؤسسات العامة، والظروف الفنية، حيث يحدد العوامل التي تُسهم في خلق بيئة عمل مواتية في الدولة، ويدل على قدرتها على المنافسة. ويتكوّن المؤشر من 12 ركيزة لقياس التنافسية في 141 دولة من 0 (الأسوأ) إلى 100 (الأفضل)، وهي: البيئة المؤسسية، البنية التحتية، استقرار الاقتصاد الكلي، الصحة والتعليم الابتدائي، التعليم العالي والتدريب، كفاءة سوق السلع، كفاءة سوق العمل، تطور السوق المالي، الاستعداد التكنولوجي، حجم السوق، تطور بيئة الأعمال (تتعلق بعنصرين هما: جودة شبكات الأعمال العامة للبلد، وجودة عمليات واستراتيجيات الشركات) والقدرة على الابتكار.

- احتلت مصر في تقرير التنافسية العالمية (2019) المركز 93 من 141 بمجموع 54.5 من 100 ارتفاعًا من المركز 94 بمجموع 53.5 نقطة في عام 2018. وكان أضعف ركيزتين هما: القدرة على الابتكار، واعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بتسجيل 39.6 و40.6 نقطة على التوالي. يتماشى ذلك مع نتائج مؤشر نضوج الأعمال، حيث إن المعرفة ورأس المال البشري من أضعف الأبعاد لمصر في المؤشر. وجاء الانخفاض في القدرة على الابتكار بشكل

أساسي بسبب البحث والتطوير بتسجيل 29.8 نقطة، في حين أن التفاعل والتنوع والتسويق كان لديهم مجموع نقاط أفضل نسبيًّا (46.0 و46.5 على التوالي). كما يُعزَى الانخفاض في اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بسبب اشتراكات الإنترنت الثابتة عريضة النطاق (13.4 نقطة)، حيث احتلت مصر فيه المركز 87.

- جاء استقرار الاقتصاد الكلي بالنسبة لمصر في مؤشر التنافسية بمجموع نقاط منخفض (44.7)، والذي يرجع بشكل أساسي إلى ديناميكية الديون (40.0 نقطة)، ولكن الوضع تحسن عن العام الماضي. أيضًا يشير المؤشر إلى قلة جودة سوق العمل في مصر، والذي أحرز 49.5 نقطة، حيث تكمن المشكلة الأساسية في نسبة الأجور ورواتب العاملات نسبة للعاملين، وأيضًا في وجود سياسات نشطة لسوق العمل، حيث أحرزت مصر 27.1 نقطة.

- من أقوى الركائز المصرية في تقرير التنافسية هي حجم السوق والبنية التحتية بمجموع نقاط 73.6 و73.1 على التوالي. ويرجع ذلك إلى كبر حجم السوق، والربط بين الطرق. أيضًا تتماشى هذه النتائج مع مؤشر نضوج الأعمال الذي يسلط الضوء على جهود الدولة في تحسين البنية التحتية. ولكن بشكل عام، فقد تحسنت مصر في جميع الركائز في 2019 عن 2018 ما عدا الصحة، وهذا يدل على جهود الدولة في تحسين قدرتها على التنافس.

**مصر في مؤشر التنافسية العالمية (2019)**

| الدولة | مصر |
|---|---|
| المؤسسات | 51.3 |
| البنية التحتية | 73.1 |
| اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات | 40.6 |
| استقرار الاقتصاد الكلي | 44.7 |
| الصحة | 65.0 |
| المهارات | 54.2 |
| سوق المنتج | 50.7 |
| سوق العمل | 49.5 |
| النظام المالي | 56.1 |
| حجم السوق | 73.6 |
| ديناميكية الأعمال | 56.1 |
| القدرة على الابتكار | 39.6 |

المصدر، المنتدى الاقتصادي العالمي،تقرير التنافسية العالمية (2019)

- بناء على مؤشرَيْ نضوج الأعمال والتنافسية العالمية قد تكون بيئة الأعمال في مصر ملائمة بشكل أكبر للأعمال الأقل تعقيدًا، والتي تعتمد على حجم سوق ضخم بسبب الوضع الحالي الذي يتسم بكبر حجم السوق المصرية، مع انخفاض جودة رأس المال البشري والقدرة على الابتكار والاعتماد على التكنولوجيا.

# كيف يفكر العالم؟


**تقديرات مصرية**

دورية نصف شهرية

السنة (1) - العدد ( 8 ) - 15 أغسطس 2020

www.ecsstudies.com

- المأزق الاقتصادي ومنافسات الطاقة بشرق المتوسط
- تجنب حروب المياه المحتملة في الشرق الأوسط
- حدود التلاقي بين مصر وإيطاليا في الأزمة الليبية

# المأزق الاقتصادي ومنافسات الطاقة بشرق المتوسط

**من ساحل إسرائيل ولبنان في المشرق وصولًا إلى اليونان وإيطاليا وشمال إفريقيا غربًا، يغرق شرق البحر المتوسط في الاضطرابات الإقليمية. لذا، تبرز أهمية التحليل المعنون "الجهات المتنافسة على الطاقة في شرق المتوسط تواجه واقعًا اقتصاديًّا قاسيًا"، الصادر عن معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى في 17 يوليو 2020، للكاتب "سايمون هندرسون" (مدير برنامج الخليج وسياسة الطاقة في معهد واشنطن).**

## ملامح التنافس

- في 13 يوليو، قال المسئولون في شرق ليبيا إنهم سيرحّبون بالتدخل العسكري المصري من أجل التصدي للدعم الذي تقدّمه تركيا للحكومة المنافسة التي تعترف بها الأمم المتحدة في طرابلس. ويشمل دعم أنقرة اتفاقًا تم التوصل إليه العام الماضي بشأن حدود بحرية مشتركة ستسمح لتركيا بالتنقيب عن النفط والغاز الطبيعي.

- من الأسباب التي تدفع تركيا إلى مواصلة البحث عن احتياطيات الهيدروكربون -دون أن يأتِي بثماره بعد- هو نجاح قبرص ومصر وإسرائيل نسبيًّا في اكتشاف الغاز في شرق البحر المتوسط على مدى العقدين الماضيين. لكن على الصعيدين الجغرافي والقانوني، تعد الحدود البحرية التي طالبت بها أنقرة حديثًا أمرًا مبالغًا فيه. ففكرة امتلاك تركيا وليبيا منطقتين اقتصاديتين خالصتين متجاورتين تفترض قبول تفسير مريب لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982. وبموجب ذلك، تقتصر كريت وأجزاء أخرى من اليونان على الحدود الممتدة على المسافة المعيارية البالغة 12 ميلًا والمخصصة للمطالب السيادية البحرية، وليس المسافة البالغة 200 ميل والمخصصة للمطالب الاقتصادية.

- أبرمت أنقرة الاتفاق مع السلطات التي لا تسيطر على الجزء المناسب من الخط الساحلي الليبي، ناهيك عن عدم وجود حدود بحرية مرسومة بين ليبيا ومصر. وبموجب القانون الدولي، تتطلب الحالات المشابهة اتفاق جميع الأطراف المعنية، ولن تسلم القاهرة بالأمر الواقع.

- أحد الدوافع المتصورة للاتفاق بين تركيا وليبيا هو ردع بناء خط أنابيب في قاع البحر لتصدير الغاز القبرصي إلى الأسواق الأوروبية. فعلى الرغم من إمكانية بناء هذه الخطوط عبر المناطق الاقتصادية الخالصة التابعة للبلدان الأخرى، إلا أنه يجب الحصول على الإذن أولًا. وحتى لو تجنب اتفاق أنقرة المتعلق بالمنطقة الاقتصادية الخالصة مع طرابلس هذه العقبة، فقد تبرز حالات تأخير لا متناهية بسبب الهواجس البيئية، سواء كانت حقيقية أو متصورة.

- اكتشفت شركات "إكسون موبيل"، و"نوبل إينرجي" في هيوستن، و"توتال" الفرنسية، حقولًا كبيرة في المنطقة الاقتصادية الخالصة الخاصة في قبرص قبل تفشي الوباء، ولكن من المرجح أن تُرجئ القيام بمزيد من عمليات التنقيب لعدة سنوات في أفضل الأحوال. وهذه الوقائع التجارية الجديدة أكثر أهمية من أي مطالبات تركية بمثل هذه الاكتشافات (ولا تعترف أنقرة بالمنطقة القبرصية الاقتصادية الخالصة).

- إنّ خط الأنابيب المقترح لقاع البحر (الذي تبلغ تكلفته نحو 7 مليارات دولار)، ويمتد من حقول الغاز البحرية القبرصية إلى اليونان وإيطاليا، يثير الشكّ بالنظر إلى انخفاض سعر الغاز، واعتماد الخط على إيجاد احتياطيات إضافية لتحقيق الأرباح. وتخطط الجزيرة حاليًّا لاستيراد الغاز من أجل توليد الكهرباء؛ فقد طلبت وحدة عائمة من أجل تحويل حمولات الناقلات من الغاز الطبيعي المُسال الذي من المقرر وصوله إلى شاطئها الجنوبي، والذي سيحل محل واردات الفحم المستخدم عادة في محطات الطاقة المحلية.

- تواجه إسرائيل صعوبة في استقطاب شركات التنقيب للبحث عن احتياطيات جديدة في حقلَيْ "ليفياثان" و"تمار" التابعين لها، رغم النجاح الذي حققته شركة "نوبل إينرجي" سابقًا في العثور على مخزون كبير. ويعني تراجع أسعار الغاز أن هذا التنقيب يوشك أن يصبح غير قابل للاستمرار بالنسبة للشركات. وتفاوضت "نوبل" مع شركائها الإسرائيليين بشأن سعرٍ يفوق التكلفة الحالية لحمولات الغاز الطبيعي المُسال المستورد، مما دفع "شركة الكهرباء الإسرائيلية" إلى البدء بشراء الغاز الطبيعي المُسال للمبيعات المحلية الإضافية.

- لا تزال مصر الفاعل الأبرز في مجال الطاقة في شرق البحر المتوسط، لا سيما وأن احتياطيّها الإجمالي من الغاز يفوق الاحتياطيات الإسرائيلية أو القبرصية. وتتميز القاهرة أيضًا بسوق محلية كبيرة، وقدرة على تصدير فائض الكميات عبر مصنعين للغاز الطبيعي المُسال على شاطئ دلتا النيل. ومن المتوقع التوقيع على عقود لستة مراكز تنقيب بحرية جديدة غرب الدلتا في القريب، من بينها مركزان تمتلك فيهما شركة "نوبل" حصة.

- أما بالنسبة لسوريا، فلا يرجح أن تلعب أي دور في التنقيب البحري مع استمرار حربها الأهلية، وتتراجع تقديرات الطاقة في الزاوية الشمالية الشرقية من البحر المتوسط. وتتمتع لبنان بتوقعات أفضل، على الرغم من أنّ عملية الحفر الأولى في بحر بيروت كانت مخيّبة للآمال، ولا يُحتمل القيام بمزيد من التنقيب خلال الأزمة السياسية والمالية الراهنة. وعليه، يجب أن يبقى التعاون في مجال الطاقة أساسًا لانخراط السياسة الأمريكية في المنطقة، إن ساعد على اعتدال المواقف التي يمكن أن تؤدي إلى مواجهات عسكرية مباشرة فحسب.

## مصر في بيئة مضطربة

- تؤثر الآثار الاقتصادية لفيروس كورونا -بجانب تكلفة تطوير احتياطيات الغاز- في إعادة تقييم توقعات الطاقة في المنطقة. وعلى صعيد آخر، تتصاعد الخلافات حول من يمكنه استغلال الغاز في شرق البحر الأبيض المتوسط في ظل سعي الجانب التركي لعرقلة جهود استكشاف الغاز في المنطقة. وعلى صعيد ثالث، يلوح شبه الصدام العسكري في المنطقة بعد أن أعلنت مصر أن جزءًا من عمليات المسح الزلزالي الذي تقوم به تركيا في شرق المتوسط قد يتعدى على المنطقة الاقتصادية المصرية الخالصة. فطبقًا لبيان وزارة الخارجية المصرية، يتدخل الإنذار الملاحي الذي أصدرته تركيا الشهر الماضي بشأن أعمال المسح السيزمي في منطقتها الاقتصادية الخالصة، بل ويشكل انتهاكًا لحقوق مصر السيادية في المتوسط.

- جاءت تأكيدات وزير الطاقة الإسرائيلي "يوفال شتاينيتز" على عدم انجرار إسرائيل إلى الصدام العسكري مع تركيا في الوقت الذي تهتم فيه بتعميق تحالفها الحالي مع اليونان وقبرص. وحتى مع تراجع احتمالات هذا، يظل للتباطؤ الاقتصادي العالمي وانخفاض أسعار الطاقة تأثيرات واسعة في مشروع خط أنابيب "إيست ميد" الذي تسعى قبرص واليونان وإسرائيل لإنشائه لنقل الغاز الطبيعي من حوض شرق المتوسط إلى أوروبا، بجانب تعزيز مكاسب الدول المنتجة للغاز بالمنطقة.

- تتعدد تحديات هذا الخط على وجه التحديد، ومن بينها عدم الاستقرار الإقليمي، وارتفاع أسعار الغاز المتوقعة مقارنة بالغاز الروسي، ناهيك عن تحدياته التقنية. ولا يشكل هذا الخط على تحدياته المختلفة تهديدًا مباشرًا لتركيا بقدر التعاون بين اليونان وقبرص وإسرائيل. ولكي تدفع مصر بتعاونها الثنائي مع قبرص، بحثت مصر مع "ناتاسا بيليدس" (وزيرة الطاقة القبرصية) الشراكة بين الدولتين في مجال البترول والغاز الطبيعي، بجانب آليات التعاون تحت مظلة منتدى غاز شرق المتوسط، وإجراءات تحويل منتدى غاز شرق المتوسط إلى منظمة دولية حكومية.

- تسعى مصر لإنشاء خط أنابيب بحري مباشر مع قبرص لنقل الغاز الطبيعي من حقل "أفروديت" القبرصي وإعادة تصديره عبر مصر، بهدف تعظيم الاستغلال الاقتصادي للبنية التحتية المصرية في مجال الغاز، لا سيما خطوط ومجمعات استقبال الغاز الطبيعي وإسالته وتصديره على ساحل البحر المتوسط، وبخاصة في ضوء الميزة النسبية التي تتمتع بها مصر على صعيد مجمعات إسالة الغاز.

- توفر محطات الإسالة المصرية فوائد اقتصادية وتجارية لمختلف الفاعلين الإقليميين، وتسهم في تحول مصر لمركز إقليمي للطاقة. وهو ما يعني أن تلك المحطات يمكنها تدعيم مكانة مصر داخل منتدى غاز شرق المتوسط من ناحية، وجذب الاستثمارات الدولية إلى المنطقة للتغلب على الآثار الاقتصادية سالفة الذكر من ناحية ثانية، وتحفيز الشركات الأجنبية على مواصلة أعمال التنقيب في المنطقة من ناحية ثالثة.

- تستمر مصر على الرغم من التنافس الإقليمي المحتدم في شرق المتوسط، بجانب الآثار الاقتصادية لفيروس كورونا، في تحديث البنية التحتية لمشروعات تسييل الغاز وتكرير البترول، وتتوسع في مشروعات الطاقة المتجددة، وتزيد من إنتاج محطات الكهرباء للوفاء باحتياجات السوق المحلية، وفتح قنوات جديدة للتصدير.

# تجنب حروب المياه المحتملة في الشرق الأوسط

**قد تؤدي ندرة الموارد المائية في منطقة الشرق الأوسط إلى أزمة غذائية ينتج عنها مجاعة واسعة النطاق تتسبب بدورها في فوضى عارمة. لذا، تبرز أهمية التقرير المعنون "أزمة المياه في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: تجنب حروب المياه المحتملة"، الصادر عن معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى في العشرين من يوليو 2020، للباحث "عمرو سليم" مدير "المستقبل للدراسات الإعلامية والسياسية".**

## أبعاد الأزمة

- يعيش 60% من سكان منطقة الشرق الأوسط في مناطق تعاني من الإجهاد المائي وفقًا للدراسات الحديثة. فعلى صعيد الرقعة الزراعية، تأثر 8.3 ملايين هكتار بالفعل في العام الحالي، حيث بلغ متوسط وفرة المياه في الشرق الأوسط وإفريقيا 1200 متر مكعب سنويًّا فقط.

- في حالة اليمن الأكثر فقرًا في الموارد المائية في منطقة الشرق الأوسط، ووفقًا لتقديرات الأمم المتحدة؛ يبلغ متوسط نصيب الفرد من المياه النقية نحو 198 مترًا مكعبًا. ويأتي ذلك في خضمّ تفاقم أزمة المياه في المنطقة خلال السنوات الأخيرة التي شهدت هبوط متوسط نسبة توفير المياه بمقدار 25%. بينما يبلغ معدل الإجهاد المائي في العراق 3.7 وفقًا لمؤشر الإجهاد المائي، لتصبح واحدة من البلدان ذات "الخطورة العالية" فيما يتعلق بندرة المياه، حيث يتوقع المؤشر العالمي جفاف نهري دجلة والفرات بحلول عام 2040.

- من الجدير بالذكر أن 82% من مياه الشرق الأوسط لا يُستفاد منها بالشكل الفعال. كما ستشهد المنطقة خسائر اقتصادية متوقعة جراء ندرة المياه بسبب التغيرات المناخية، والتي تقدر بحوالي 6–14% من إجمالي الناتج المحلي بحلول 2050. أما في ليبيا، فقد انخفض مخزون المياه الصالحة للشرب إلى حوالي 101 قناة توزيع مياه نتيجة تعرضها للتدمير بفعل التوترات الأمنية. وتتسبب المياه في ظاهرة الهجرة، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

- نوهت منظمة "الفاو" إلى أن ندرة المياه ستتسبب في خسائر اقتصادية تقدر بـ6 إلى 14% من الناتج المحلي الإجمالي لدول المنطقة خلال عام 2050، وهي أعلى معدلات حول العالم. حيث يعتبر إهدار المياه وسوء استخدامها من أكبر مسببات ندرة المياه بالمنطقة. الفقر المائي.. الحالة المصرية

## الفقر المائي.. الحالة المصرية

- تقوم القاهرة بعدة جهود على عدد من المستويات للتخفيف من أزمة المياه؛ فأطلقت حملات توعوية واسعة النطاق لترشيد استخدام المياه وتوفير صنابير مياه موفرة. كما فرضت الحكومة المصرية عقوبات على المتسببين في تلويث مياه النيل أو إهدارها.

**الدول الأقل في نصيب الفرد من المياة العذبة "عالمياً"**

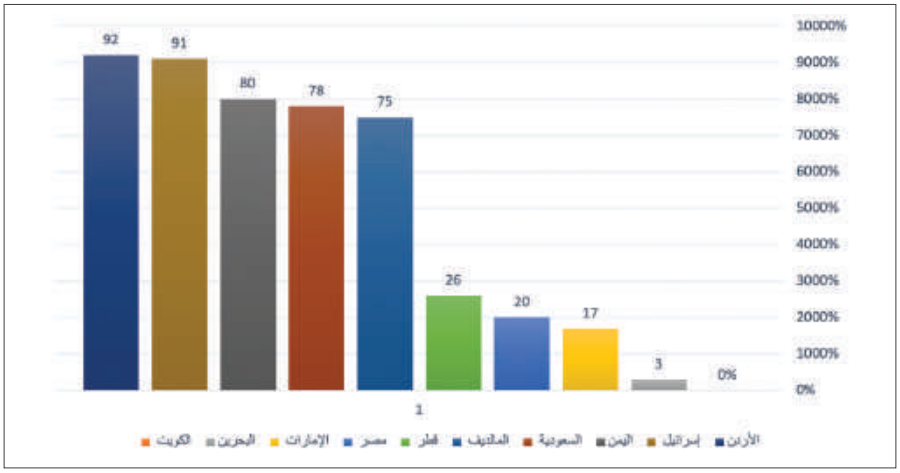


المصدر: البنك الدولي.

- تخوض مصر مفاوضات مستمرة حول السد الإثيوبي على مدار سنوات طوال، وقد توجت بأول نتيجة رسمية عند التوقيع على إعلان المبادئ في 2015، وعلى الرغم من التزام إثيوبيا بعدم الإضرار بمصالح دول المصب، إلا أنها لم تفِ بتعهداتها، وبدأت الملء الأول للسد في 21 يوليو 2020، حيث قامت بتخزين المياه عند مستوى 4.9 مليارات متر مكعب. وقد ظهرت أضرار الملء واضحة على الخرطوم التي خرجت فيها بعض محطات المياه عن الخدمة بالفعل. ولحق بذلك بيان الاتحاد الإفريقي في 24 يوليو 2020 حول نتائج القمة، وقد تضمن رسائل مهمة لحسم الجدل الدائر.

- تبع الفعل الإثيوبي الاستفزازي تصريحات لنائب رئيس الوزراء "ديميك ميكونين" جاء فيها أن ملء سد النهضة هو شاهد على "نهاية الاستخدام غير العادل لنهر النيل". بينما أشار وزير المياه والري الإثيوبي "سيليشي بيكيلي" إلى أن توليد الطاقة الكهربائية من السد سيبدأ اعتبارًا من فبراير وإبريل 2021، بواسطة توربينين اثنين. وبالتوازي مع ذلك، سيتم تثبيت 11 توربينًا جديدًا. وعلى الرغم من أن التصريحات كانت موجهة بالأساس إلى الداخل الإثيوبي للتغطية على الاحتجاجات الداخلية، إلا أنها على الجانب الآخر تعمدت استفزاز الجانبين المصري والسوداني كي ينسحبا من المفاوضات.

**الدول الأقل في نصيب الفرد من المياة العذبة "حوض النيل"**

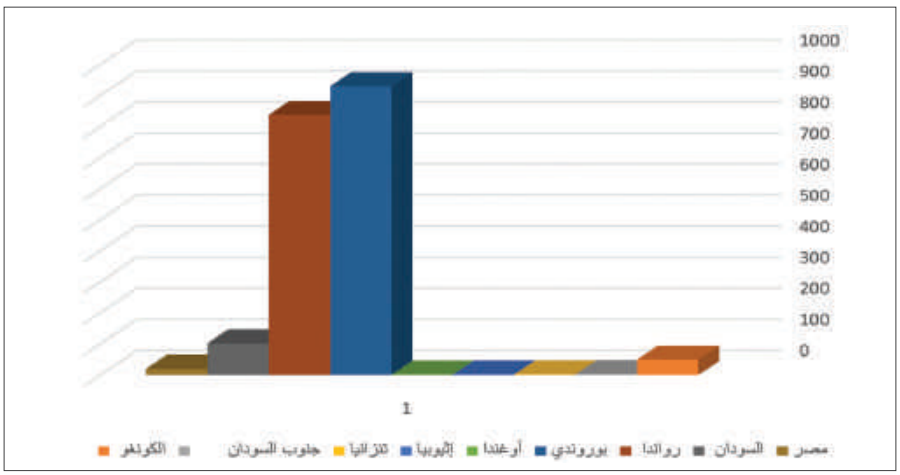


المصدر: البنك الدولي.

- دفعت مصر بورقة الاتحاد الإفريقي قبل يومين فقط من جلسة مجلس الأمن، وقد كان متوقعًا أن تتعرض مصر لمأزق قبول المفاوضات الجديدة برعاية الاتحاد الإفريقي، وبالتالي انعدام الحاجة إلى الذهاب لمجلس الأمن، أو رفض المسار التفاوضي الجديد، ومن ثم تدفع إثيوبيا بالتعنت المصري في مجلس الأمن. غير أنّ مصر مع احترامها لدور الاتحاد الإفريقي، لم تتنازل عن مسار الأخير.

- يتوقع المراقبون أن يتضح تأثير الملء الأول للسد على مصر في غضون 18 إلى 21 يومًا. ومن المتوقع ألا تؤثر تلك الكمية كثيرًا على مصر في الوقت الحالي، ولكن في إطار المرحلة الثانية (أي في موسم أمطار عام 2021)، ستقوم إثيوبيا بتخزين أضعاف كمية الملء الأول، وهو ما سيؤثر سلبًا على مصر والسودان إذا لم يتم التوصل لاتفاق مُلزم قبل هذا التاريخ.

## الاتحاد الإفريقي وواشنطن

- تضمن بيان الاتحاد الإفريقي في الرابع والعشرين من يوليو الماضي عددًا من النقاط المهمة، منها: التأكيد على ضرورة الوصول لاتفاق مُلزم حول قواعد ملء وتشغيل سد النهضة في أسرع وقت، والاتفاق على إجراء مفاوضات مستقله للوصول لاتفاقية شاملة حول نهر النيل الأزرق في أقرب وقت ممكن، وتأكيد الأمم المتحدة استعداد المجتمع الدولي لتعبئة الموارد المالية والتقنية لدعم الأطراف في إدارة المياه العابرة للحدود والقضايا ذات الصلة بمجرد إبرام الاتفاق، والامتناع عن الإدلاء ببيانات أو اتخاذ أي إجراء قد يقوض العملية التي يقودها الاتحاد الإفريقي.

- إلا أن الاتحاد الإفريقي لم يذكر أن ما فعلته إثيوبيا هو إجراء من شأنه تقويض المفاوضات، وبالتالي تظل التعبيرات التي يستخدمها في بياناته بشأن سد النهضة "فضفاضة" إلى الدرجة التي تسمح بتأويلها بمعانٍ مختلفة من كل طرف دون توقيع أي إجراءات عقابية على أديس أبابا.

- تقتضي المصلحة الأمريكية تسوية مشاكل وأزمات المياه في المنطقة، لأن تفاقمها سيزيد من أعداد اللاجئين، والتي من المتوقع أن تصل إلى أكثر من 10 ملايين لاجئ. علاوة على أن أعمال العنف في المنطقة ستؤثر على المصالح الأمريكية في المنطقة خاصة في الدول النفطية التي ستهدد تلك الأزمة استمرار تدفق النفط منها بل وارتفاع أسعاره.

- تدخلت الولايات المتحدة بالفعل في نزاع السد الإثيوبي، ويمكن لها استخدام نفوذها الإقليمي للعب دور أكبر على صعيد الاستثمارات التجارية، وكذلك المساعدات الاقتصادية للدول المقبلة على التفاوض. كما يمكن لواشنطن العمل على إنشاء آلية مستحدثة أو كيان جديد بلوائح وقوانين تسمح بتخطي العقبات الروتينية في التفاوض الجماعي.

- ومن الضروري أيضًا أن تقوم الولايات المتحدة بتوفير مساعدات متخصصة لتزويد الدول المتأثرة بندرة المياه، بالتكنولوجيا الحديثة المخصصة لاستخراج المياه الجوفية، وأيضًا الاستفادة من مياه الصرف الصحي ومساعدتهم في تحلية مياه البحر، ووضع برامج للاستهلاك الأمثل للمياه المستخدمة. ووفقًا لذلك، نشرت مجلة "فورين بوليسي" تقريرًا يوضح أن واشنطن تدرس حجب بعض المساعدات لإثيوبيا بسبب مشروع السد الإثيوبي، إذا وصلت المفاوضات إلى طريق مسدود آخر، ولم يتمكن الطرفان (القاهرة وأديس أبابا) من التوصل إلى اتفاق نهائي.

# حدود التلاقي بين مصر وإيطاليا في الأزمة الليبية

**في ظل تصاعد التجاذبات المحلية والإقليمية في سياق الأزمة الليبية، تسعى دول الاتحاد الأوروبي -لا سيما إيطاليا- إلى توطيد موقعها بالمشهد بغرض الوصول إلى واقع جديد متوافق مع المصلحة الاستراتيجية الأوروبية. لذا، نظّم معهد الشئون الخارجية بالتعاون مع وحدة تخطيط السياسات في وزارة الخارجية الإيطالية والتعاون الدولي ندوة بتاريخ 29 مايو 2020 تحت عنوان "إيطاليا والأزمة الليبية: ما الدروس المستفادة للسياسة الخارجية؟".**

## حدود الدور الإيطالي

- أدى التكثيف الأخير للعمليات العسكرية في ليبيا خلال الشهرين الماضيين إلى تأزم المشهد بسبب خلل توازن القوى المحلية، ما قد يدلل على فشل مؤتمر برلين. فقد ساهم التصعيد العسكري الأخير في ليبيا، وتوطد التدخل التركي الروسي في الصراع، في تأزم الأوضاع، وتراجعت فرص العودة إلى الوساطة لوضع حدٍّ للصراع في المستقبل القريب.

- على الرغم من تمتع إيطاليا بعلاقات دبلوماسية متميزة مع جميع الدول المشارِكة في النزاع الليبي؛ إلا أنها لم تستغلّ تلك الميزة بعد، بسبب أن المسألة الليبية باتت موضوعًا للنزاع والاختلاف في الساحة السياسية الإيطالية، وعادةً ما يُنظر إليها بوصفها قضية من قضايا السياسة الخارجية للدولة، لا سيما بالنظر إلى ظاهرة الهجرة. وهذا يعني أن ليبيا باتت وسيلة لتعزيز المواقف الحزبية بالداخل، ما أضعف الموقف الإيطالي بشكل كبير في الخارج.

- سمح الجمود الأوروبي في مواجهة الأزمة للاعبين مثل روسيا وتركيا بالاستفادة منه من خلال القوة العسكرية لكلٍّ منهما. هنا، قد يتمثل الحلّ النهائي للصراع في حدوث اتفاق سياسي روسي-تركي. وعليه، لا يُعد تداخل السياسات الداخلية مع مثيلتها الخارجية مشكلة إيطالية فحسب، فقد تجلى ذلك التداخل أيضًا على المستوى الكلي داخل الاتحاد الأوروبي.

- يشير عدم قدرة فرنسا وإيطاليا على إنهاء نزاعهما -بشأن دعم الجنرال "حفتر" أو إدارة "السراج"- إلى وجود انقسام هيكلي أعمق حول الصراعات الداخلية الأخرى فيما يتعلق بقضايا مثل الهجرة والإرهاب؛ بما يعيق في النهاية أي محاولات من شأنها تحقيق إجماع واضح يمكن استخدامه بطريقة استراتيجية لصياغة رد أوروبي موحد بشأن الصراع الليبي.

- تواجه مسألة التوصل إلى حلٍّ للنزاع الليبي على المستوى الدولي معضلة انقسام المجتمع الدولي إلى ثلاث مجموعات على الأقل من الدول التي استثمرت في الصراع بأجندات مختلفة. كذلك، فإن فشل الأدوات الدبلوماسية هو أيضًا مسألة لا تتعلق فقط بليبيا ولكن بصراعات المنطقة الأخرى أيضًا. ويعتمد الصراع الراهن في تصاعده أو تجمّده على عدد من العوامل، بما فيها الاستدامة الاقتصادية لكل من الفاعلين المعنيين، والقدرة القيادية لتركيا وروسيا تجاه الفاعلين المحليين، بالإضافة إلى الانتخابات الأمريكية القادمة وما ستفرزه من نتائج محتملة.

- يجب على الاتحاد الأوروبي أن يأخذ في الحسبان ثلاثة اعتبارات مهمة؛ يتعلق أولها بالتفعيل الكامل لعملية "إيريني" لمواصلة تطبيق حظر الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة على ليبيا، بينما يتعلق ثانيها بضرورة قيام الاتحاد الأوروبي بإطلاق ورعاية أجندة إيجابية تجاه الفاعلين الرئيسيين في النزاع وفي مقدمتهم تركيا. وأخيرًا، يتعين على الاتحاد الأوروبي إعادة تعريف استراتيجية جديدة لسياسة الجوار الجنوبي لمواجهة الأزمات القائمة والقادمة.

- وبالتركيز على الدور الإيطالي، ومن خلال علاقتها الطيبة مع جميع الأطراف وغياب أي أجندة خفية، يمكن لإيطاليا أن تبدأ حوارًا ثنائيًّا، بشكل يُسهم في جهود استئناف عملية شاملة للسلام (والتي تمثلت بدايتها في باليرمو في عام 2018، ثم في برلين في عام 2020) لتحدد أهم الأولويات الاقتصادية والأمنية والسياسية، ويشارك فيها جميع الجهات الفاعلة والإقليمية.

## مصر وإيطاليا.. أوجه التلاقي

- يتفق كلٌّ من الجانبين المصري والإيطالي على أهمية دفع مسار التسوية السياسية الشاملة للأزمة بين الأطراف الليبية ورفض التدخلات الخارجية، على أن يتم ذلك بالتوازي مع دعم جهود مكافحة "التنظيمات الإرهابية والمتطرفة" داخل الأراضي الليبية، إلى جانب استمرار تطبيق عملية المراقبة الأوروبية "إيريني"، مع الاحترام الكامل للاعتبارات المتعلقة بسيادة الدول.

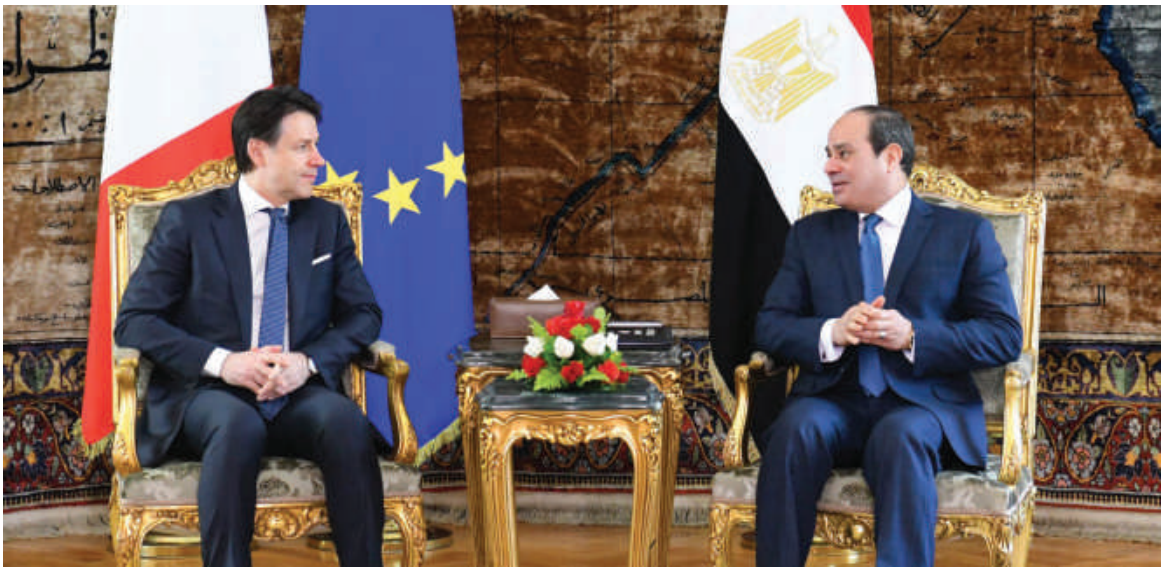

- تجدر ملاحظة سياسة المهادنة التركية إزاء إيطاليا على عكس سياستها إزاء فرنسا أو الاتحاد الأوروبي عامة. وهو ما يمكن إيعازه لعدد من الأسباب منها ما تم الإعلان عنه من رغبة تركيا في تحقيق تعاون مع شركات التنقيب الإيطالية، وبالأخص شركة "إيني"، بجانب تلاقي المصالح التركية والإيطالية في توجيه دعمهم لحكومة الوفاق الليبية، وخاصة في ظل ما تقوم به تلك الشركة من أعمال تنقيب بمناطق سيطرة حكومة الوفاق. وقد تبدو إيطاليا بالنسبة لتركيا كحليف أوروبي في مواجهة تصعيدها مع الجانب الفرنسي. ولذلك، سعت تركيا خلال الفترة الماضية إلى تدعيم علاقتها مع الجانب الإيطالي، وهو ما برز خلال عددٍ من الملامح كإرسال تركيا شحنة من المساعدات الطبية إلى إيطاليا خلال اشتداد جائحة كورونا، ومساعدتها لروما في تحرير الرهينة الإيطالية المحتجزة منذ عامين لدى حركة الشباب الصومالية، وكان آخر تلك الملامح عدم توجيه تركيا أي انتقاد صريح لاتفاق إيطاليا البحري الأخير مع اليونان.

- في إطار ما يجمع كلًّا من الجانبين المصري والفرنسي من توافق نسبي بشأن الصراع القائم، يمكن للدولة المصرية أن تعمل على تكثيف علاقتها أيضًا مع الجانب الإيطالي بهدف الوصول إلى أرضية مشتركة من التفاهم، ومن ثم الوصول لاحقًا إلى التسوية الشاملة المرجوة. ولا يقتصر الأمر على تحقيق توافقات ثنائية لمصر مع فرنسا وإيطاليا بطبيعة الحال، إذ يعد تحقيق تلك التوافقات مدخلًا وعاملًا محفزًا لإرساء شكل من التوافق المصري-الأوروبي حيال الأزمة.

- يمكن أن تتمثل نقاط التلاقي المصرية-الإيطالية إزاء الأزمة في مسألتي الطاقة والأمن. فمن ناحية وانطلاقًا من عضوية كلا الطرفين بمنتدى غاز شرق المتوسط، فمن المتصور اتفاق الطرفين على وجوب حل

الأزمة الدائرة في ليبيا لضمان استقرار منطقة شرق المتوسط بما يخدم أهداف المنظمة المتمثلة في الاستغلال الأمثل لموارد المنطقة، واجتذاب الاستثمارات الأجنبية في صناعة الغاز في نهاية المطاف.

- يفرض اقتراب ليبيا الجغرافي من الحدود البحرية الإيطالية تهديدًا أمنيًّا لكون ليبيا بوابة عبور للمهاجرين. ومع تفاقم هذا التهديد مع تصاعد نشاط التنظيمات الإرهابية داخل الأراضي الليبية، تتزايد احتمالات انتقال عناصر إرهابية إلى الجانب الأوروبي عبر بوابة الهجرة.

- تجدر الإشارة إلى الرسالة التي أرسلتها وزارة الداخلية الإيطالية إلى بروكسل والتي طلبت فيها دعمًا أوروبيًّا في مواجهة تدفقات الهجرة من ليبيا في ظل ما أطلقته أجهزة الأمن من تحذير بشأن استعداد نحو 20 ألف مهاجر لاستئناف رحلاتهم من ليبيا. وفي هذا السياق، يمكن تصور وجود نقاشات مصرية-إيطالية بشأن سبل مواجهة تدفقات المهاجرين غير الشرعيين عبر منطقة المتوسط، بما يُسهم في جهود تحقيق الاستقرار الأمني في المنطقة.

# بيانات وإحصائيات

**تقديرات مصرية**

دورية نصف شهرية

السنة (1) - العدد ( 8 ) - 15 أغسطس 2020

www.ecsstudies.com

# خطة طموحة لتطوير سكك حديد مصر

# خطة طموحة لتطوير سكك حديد مصر

محطة جديدة من الاهتمام دخلتها منظومة السكة الحديد، بعد سنوات من الإهمال والتدهور. فقد وضعت وزارة النقل خطة شاملة لعلاج مواطن الضعف بمنظومة السكك الحديدية تنفذ خلال الفترة (2017-2022)، بالتعاون مع عدد من الشراكات المصرية والأجنبية. تستهدف الخطة تجديد 1200 كم قضبان بتكلفة تقريبية 4.5 مليار جنيه، وتطوير الإشارات على مستوى كافة خطوط السكة الحديد، واستكمال تطوير المزلقانات بتكلفة حوالي 15 مليار جنيه، تجديد اسطول القطارات من خلال شراء عربات وجرارات جديدة بحوالي 40 مليار جنيه.

ونستعرض فيما يلي تطور أعداد قطارات وأطوال السكك الحديدية من خلال بيانات الكتاب الاحصائي السنوي (سبتمبر 2019)، والنشرة المعلوماتية الشهرية (شهور مختلفة)، والتي يصدرها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

## إيرادات السكك الحديدية الشهرية (مليون جنيه)

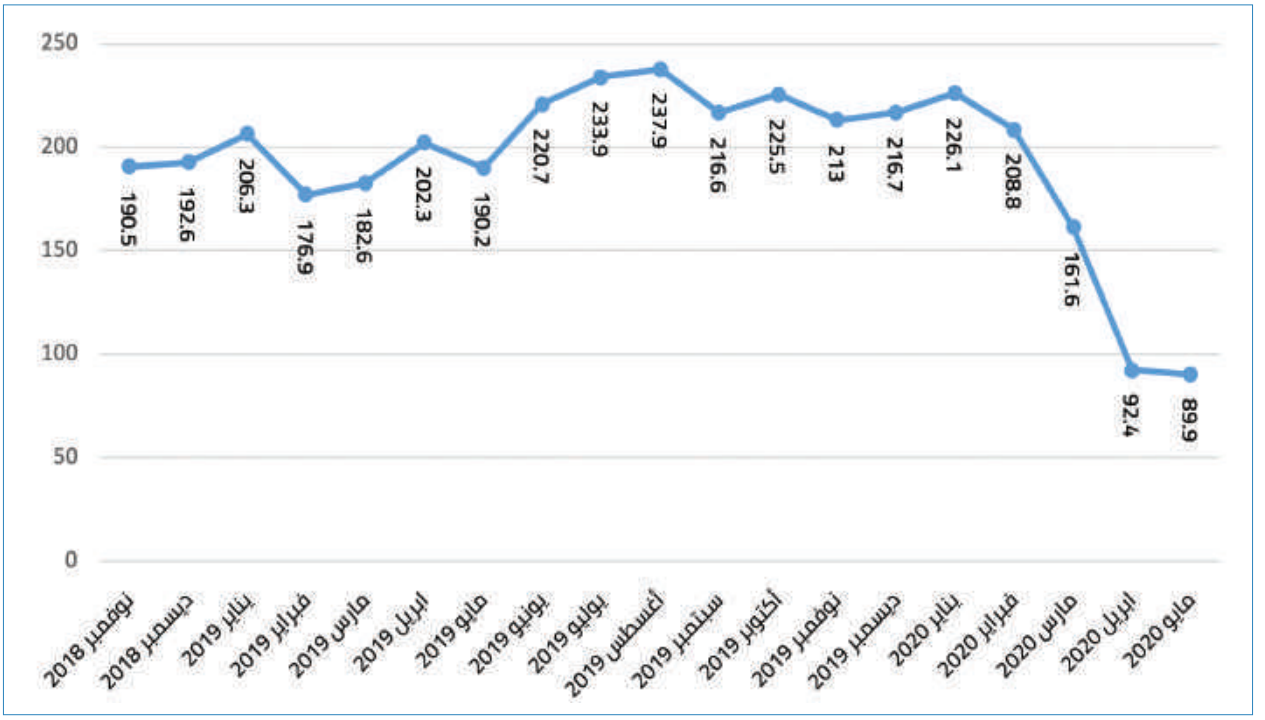

## تطور أعداد الجرارات الخاصة بخدمة نقل الركاب والبضائع

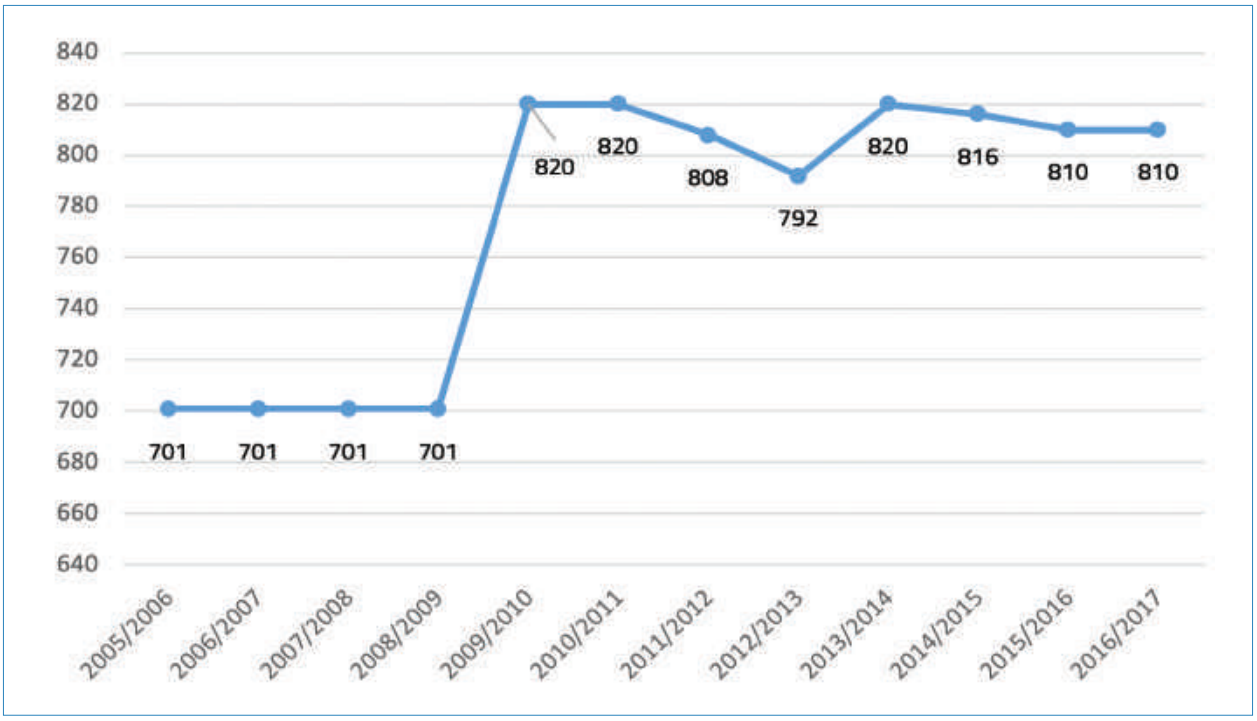


## تطور عدد القطارات الشغالة بخدمة نقل الركاب (خطوط رئيسية)

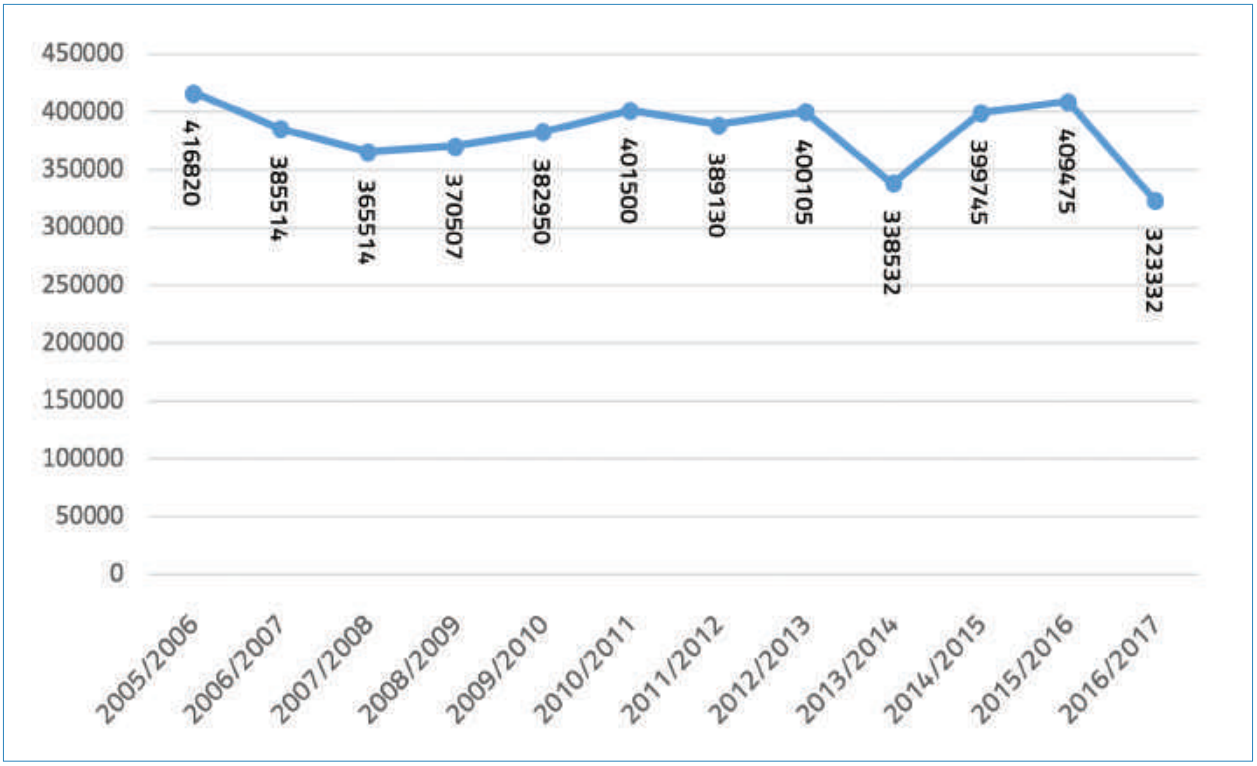

## عدد القطارات الشغالة خلال السنة (خطوط رئيسية) وفقًا للنوع

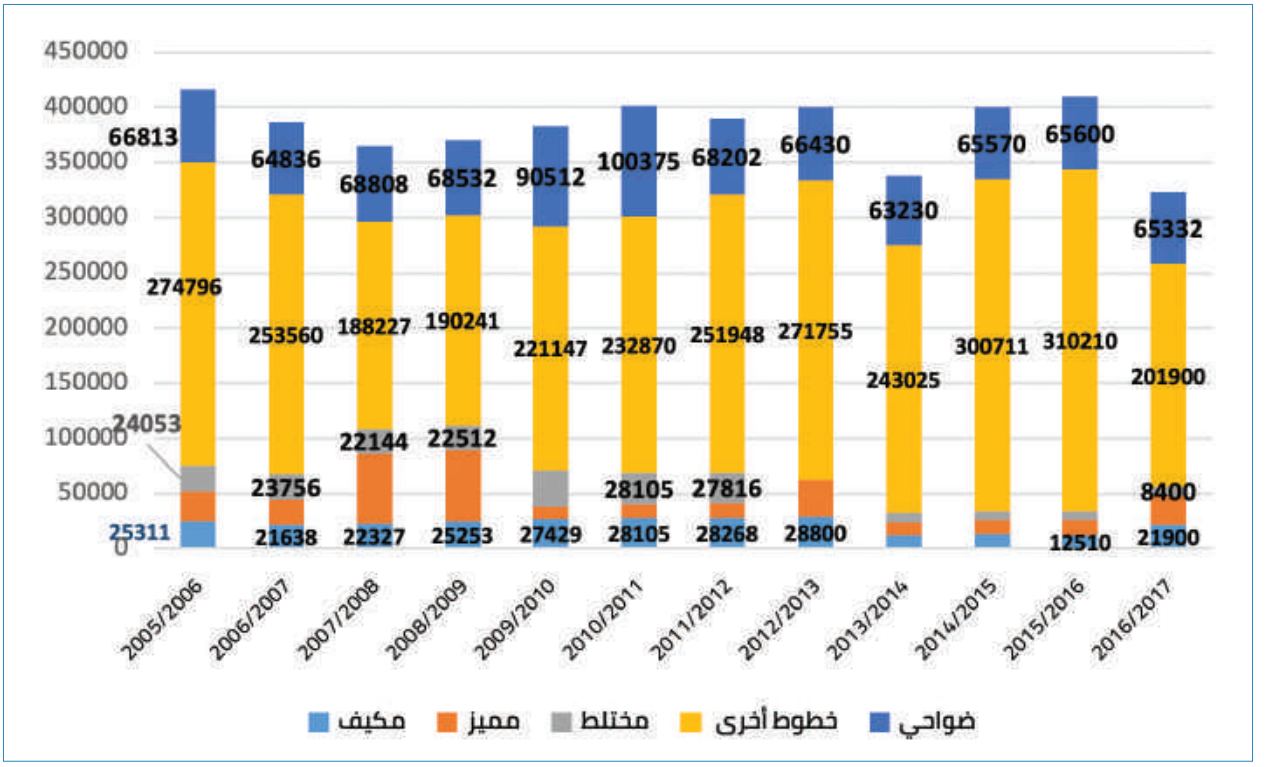


## متوسط عدد المقاعد المتاحة يوميًا

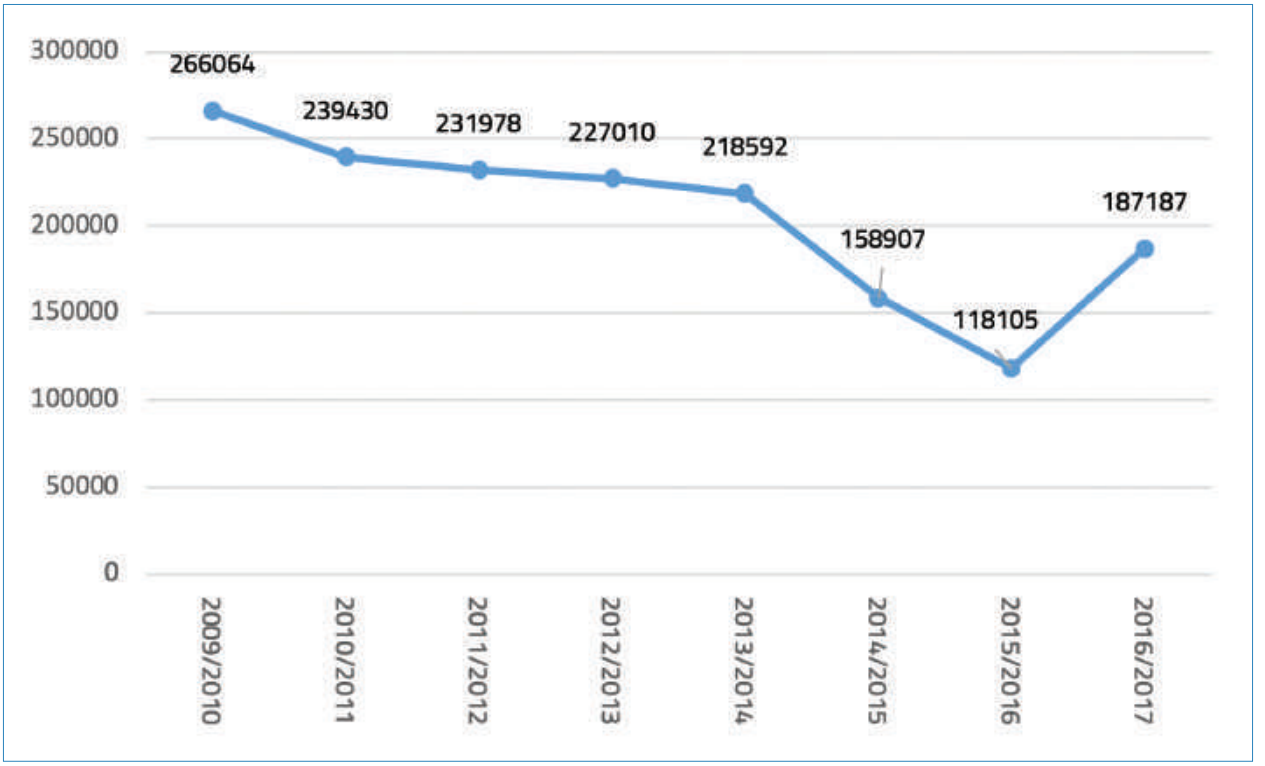

## أطوال خطوط السكك الحديد بالكيلو متر

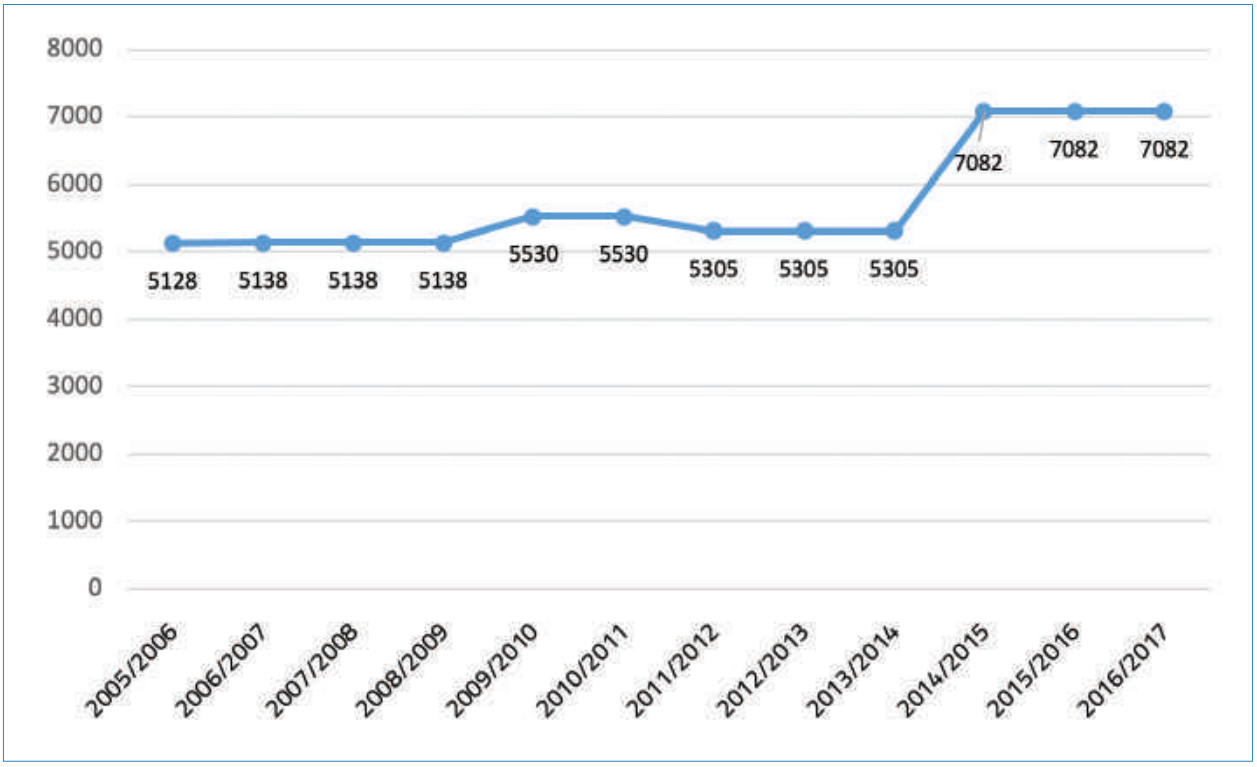


## عدد ركاب السكك الحديدية سنويًا (بالمليون)

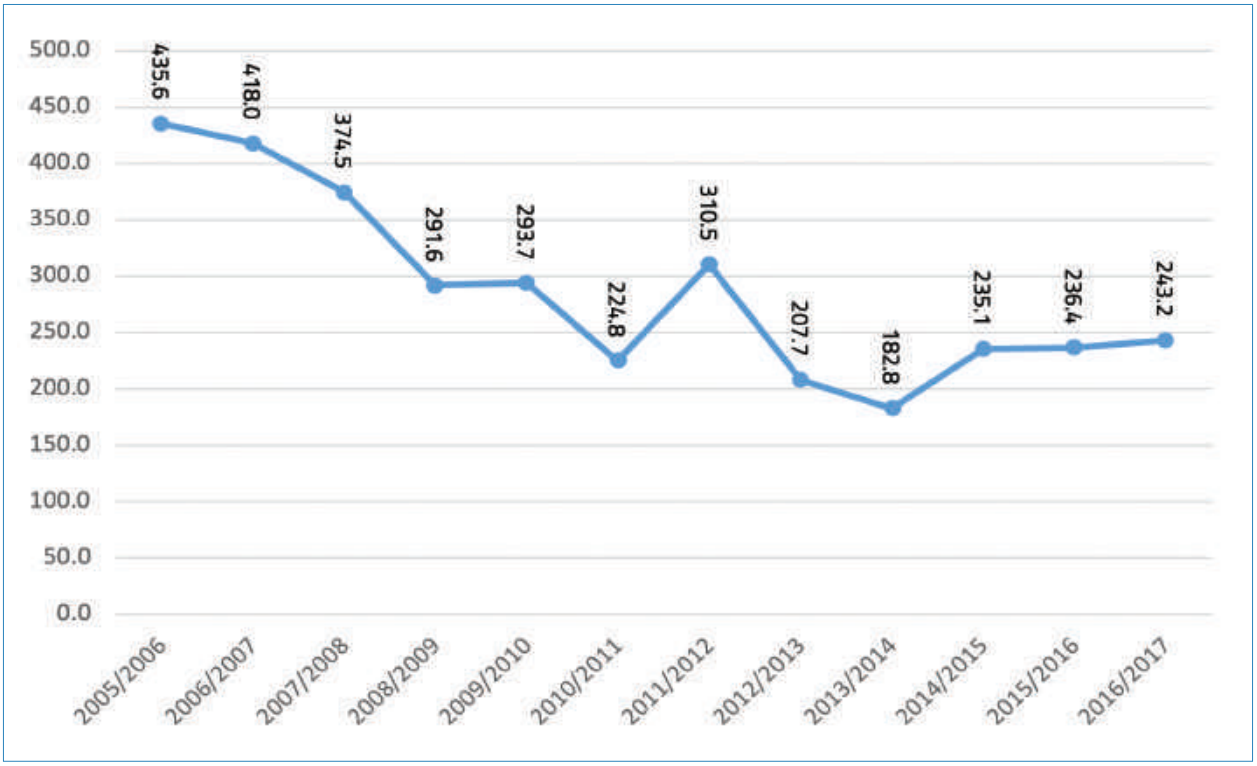

## تطور عدد قطارات وركاب مترو الانفاق سنويًا (بالمليون)

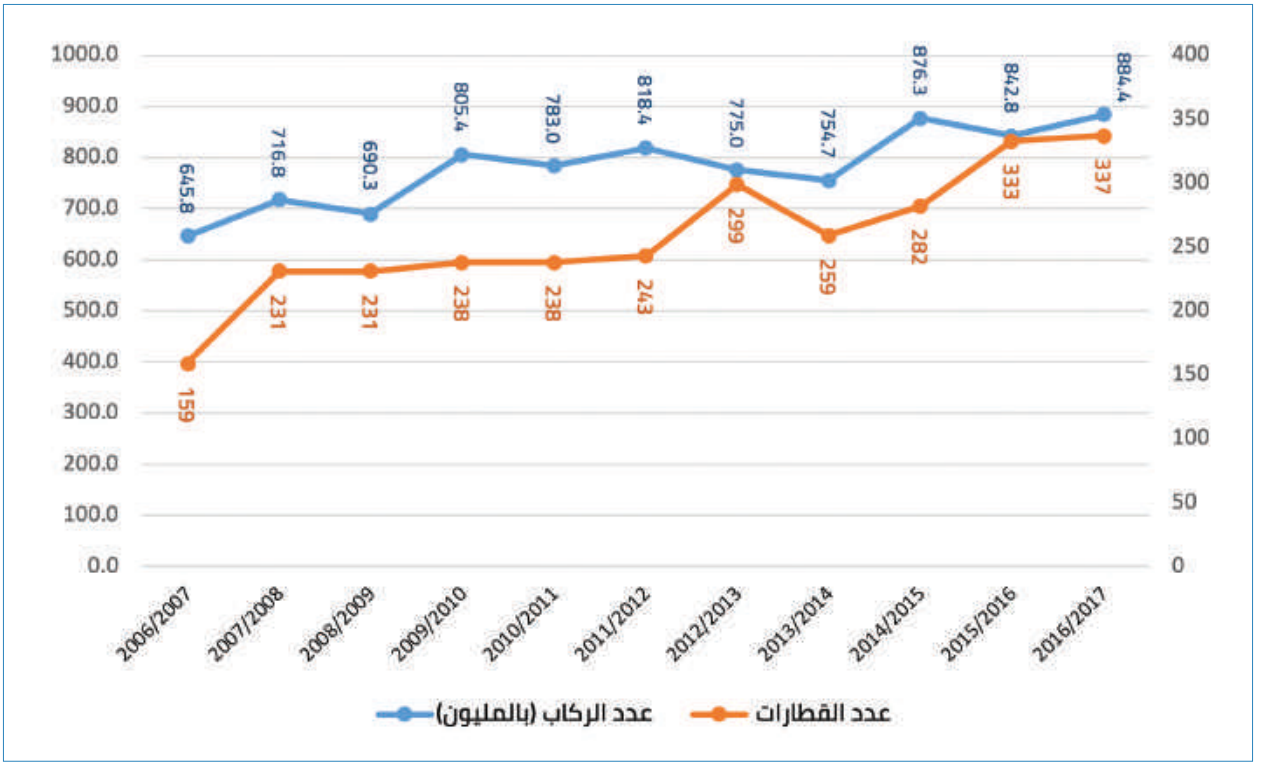


## تطور عدد قطارات نقل البضائع وجملة البضائع المنقولة (بالألف طن)

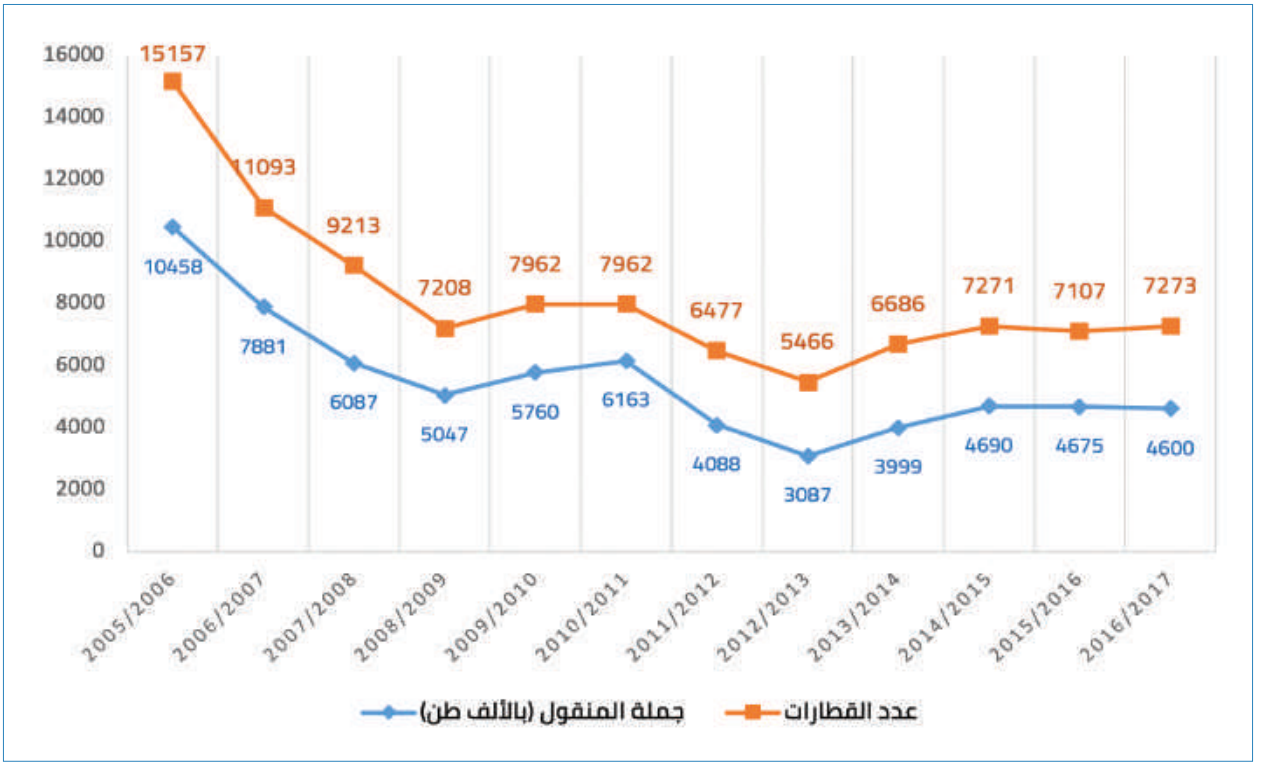

www.ecsstudies.com

/ecsstudies

العنوان
100 شارع الميرغني
مصر الجديدة,القاهرة,مصر

التليفون
+20226905861
+20226905862
+20226905863

www.ecsstudies.com
/ecsstudies